الرأسمالية اليهودية

وأثرها على الحركة الصهيونية والتنظيمات الشيوعية

١٨٩٧ ـ ١٩٣٧

الدكتور

فرغلى على تسن



تليفاكس : ٠٣/٥٣٥٤٤٣٨ الاسكندرية

الرأسمالية اليهودية

وأثرها على الحركة الصهيونية والتنظيمات الشيوعية

الرأسمالية الصهيونية
وأثرها على الحركة الصهيونية والمنظمات المشروعة
د. فرغلى على تسن
كمبيوتر: (دار الوفاء)
الطباعة: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
ش مالك حفنى - قبلى السكة الحديد
بجوار مساكن كوبانة بلوك رقم ٣
الرقم البريدى: ٢١٤١١ - الإسكندرية
رقم الإيداع: ٩٤٧٣ / ٢٠٠٢
الترقيم الدولى: 1-262-327-977

الرأسمالية اليهودية

وأثرها على الحركة الصهيونية والتنظيمات الشيوعية

(١٨٩٧م - ١٩٣٧م)

د. فرغلى على تسن

الناشر
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس: ٥٣٥٤٤٣٨ - الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب اشرح لى صدرى ويسر لى أمرى واحلل
عقدة من لسانى يفقهوا قولى"

"صدق الله العظيم"

إهـــداء

إلـــى روح أبـى وأمـــى

رحمهما الله

المقــدمة

هــذه الدراسـة عـن الرأسمالية اليهودية فـى مصـر وأثرها علـى الحركـة الصهيونية والتنظيمات الشيوعية. خلال الفترة من ١٨٩٧ إلى ١٩٣٧، وهى الفترة ما بين إنعقاد المؤتمر الصهيونى العالمى فى مدينة بال بسويسرا عام ١٨٩٧م وحتى إلغاء الإمتيازات الأجنبية فى مصر عام ١٩٣٧م.

وقد رأينا أن الدراسة تستلزم خلفية تاريخية لأوضاع اليهود فى مصر فى فترات مختلفة من تـاريخ مصر الحديث، وقد كان ذلك منذ عهد الحكم العثمانى مرورا بعهد محمد على وخلفاؤه.

وكان لمؤتمر بال أثره على يهود مصر، حيث مس حياتهم من حيث تغير أوضاعهم وإحساسهم أن هناك أمل ينتظرهم ويجعل حياتهم أفضل من ذى قبل. لذا شجع اليهود ما يطلبه المؤتمر من تدعيم للصهيونية، وقد تأكد هذا الأمل فى عام ١٩١٧ عندما صدر تصريح بلفور وزير خارجية بريطانيا بإعطاء اليهود وطن قومى لهم فى فلسطين، مما زاد من تمردهم وانضمامهم إما للصهيونية وإما للشيوعية، وزادت حركة الهجرة إلى فلسطين وأيضا إلى مصر، فمصر هى الخير والنماء الذى أنعش اليهود وجعلهم يقومون بتهريب الأموال التى حققوها فى مصر إلى يهود فلسطين، بنوا بها مستوطناتهم وأنشأوا مشروعاتهم وبها أيضا حاربوا العرب، وسواء كانت هذه الأموال تم كسبها بطرق شرعية أو غير شرعية بالخداع والربا والإحتيال، فقد كانوا يتهربون من الضرائب لتمتعهم بالإمتيازات الأجنبية التى تم إلغاؤها عام ١٩٣٧.

وبالرغم من وجوب إخضاعهم للضريبة ووقوعهم تحت طائلة القانون خاصة (القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) إلا أنهم كانوا يتهربون منها بطرق الإحتيال التى كانوا يتبعونها، فقبل عام ١٩٣٧ كانوا لا يرغبون فى الجنسية المصرية ويحتمون بالجنسيات الأجنبية الأخرى، وبعد عام ١٩٣٧ سعوا للحصول على الجنسية المصرية.

ومن الثابت تاريخيا أن اليهود كانوا قوما رحل، تزاوجوا مع غيرهم من الشعوب، فالمجتمع اليهودى فى فلسطين عكس ما تدعيه أبواق الصهيونية - هو مجتمع غير متناسق تطحنه المشاكل التى يستعصى حلها[1]. فمنهم الروسى ومنهم الأمريكى والإنجليزى والفرنسى والعربى والأثيوبى. حقا أن الدين واحد وهو اليهودية، لكنهم مختلفى الهوية من أجناس شتى لا تربطهم أية روابط سوى الدين، إذن هم مجتمع غير متفاهم، لذا تكثر لديهم المشاكل.

يتكون اليهود من حيث العنصر إلى ثلاث طوائف أساسية متميزة وهم: الأشكنازيم والسفارديم والشرقيون.

-اليهود الأشكنازيم: Ashkanazim

يزعمون أنهم ينتمون إلى قبيلة يهوذا ويمثلون من ٨٠ إلى ٩٠٪ من يهود العالم، وموطنهم الأصلى شرق أوربا ووسطها، وينتسب إليهم معظم يهود غرب أوربا، بالإضافة إلى خلاياهم الجديدة التى انشطرت فى العالم الجديد (الأمريكتين) ثم جنوب أفريقيا وأستراليا، وأنهم يمثلون أرقى المستويات العلمية والحضارية بين اليهود[2] وكانت لهم اليد الطولى فى إنشاء المجتمع الصهيونى، ومن بينهم تكون الجيل الأول فى الزعامة الإسرائيلية[3].

-اليهود السفارديم: Sephardim

يزعمون أنهم من نسل قبيلة بنيامين، ولذلك فهم يدعون لأنفسهم مركزا دينيا ممتازا، وموطنهم حوض البحر المتوسط، فى مستعمرات وجاليات مبعثرة على شواطئ البحر الشمالية والجنوبية والبلقان. وهم ينتمون إلى أصل أسبانى أو إلى شعوب غرب أفريقيا، بالإضافة أخيرا إلى امتداداتهم الحديثة والمحدودة فى العالم الجديد، ومع التوسع الحديث للأمبراطورية العثمانية وجدت الأغلبية الساحقة من السفارديم موطنها الجديد إبتداء من البلقان والدانوب حتى الأناضول والشرق الأوسط حيث كانت سالونيك والقسطنطينية من أهم بؤرات تجمعهم.

وفى كثير من هذه المهاجر الجديدة أصبح السفارديم كالإشكنازيم فى مهجرهم الجديد. هم السائدين عدديا بين الجاليات اليهودية.

-أما اليهود الشرقيون: Oriental Jeus

فينتشرون فى التركستان الروسية والقوقاز وإيران والعراق والشام ومصر واليمن، وإليهم تنتمى مستعمرات فى شمال أفريقيا وكذلك الصين والهند: وهؤلاء لا يقعون داخل أى من المجموعتين الأوليين. وإنما يمثلون مجموعة قائمة بذاتها استمدت أصولها القديمة من فلسطين رأسا أو من مراكز يهودية ثانوية. فإنهم الأقل عددا والأدنى مرتبة، فكل من الأشكنازيم والسفارديم ينظر إليهم نظرة إحتقار وإزدراء بلا مواربة[٤].

وفى مصر كانت الطائفة اليهودية تتكون من عناصر مختلفة، لا يربط بينها إلا وحدة العقيدة وإتفاق التقاليد والأمانى، وبصفة عامة كان اليهود ينقسمون إلى طائفتين رئيسيتين: طائفة اليهود القرائين، وطائفة اليهود الربانيين أو الحاخاميين.

والربانيون ينقسمون إلى طائفتين، طائفة فى القاهرة والأخرى فى الإسكندرية، ولكل طائفة حاخامها ومجلسها الملى المنتخب، ثم إنصهرتا فى طائفة واحدة برئاسة الحاخام الأكبر، والربانيون ينتمون إلى طائفة السفارديم. وداخل طائفة الربانيين تشكلت طائفة جديدة من اليهود الأشكنازيم منذ عام ١٨٦٥، وإلى جانب طائفتى القاهرة والإسكندرية كانت هناك بعض الأسر اليهودية التى عاشت فى بعض المدن المصرية مثل بور سعيد وطنطا والإسماعيلية والعريش والمحلة والمنصورة والمنيا وغيرها[٥].

وكان لكل طائفة مجلسها الخاص، والمجلسى الملى يتكون من بعض رجال الدين ومن بعض أعيان الطائفة، ولا يخضع من الناحية الإدارية لسلطة وزير العدل، وهو يفصل فى المسائل الداخلة فى اختصاصه وفقا للشريعة التى يدين بها[٦].

وعن انتماء العناصر اليهودية المصرية وتعاطفهم مع الصهيونية، نجد أن عددا غير قليل من يهود مصر وبالأخص فى مدينة الإسكندرية يقفون مؤيدين

ويشجعون "هرتزل" لخلق كيانهم المنشود فى فلسطين. وكانت تمنيه العائلات الثرية بالمساعدة المطلوبة.

وكان بعض اليهود الأشكنازيم فى مصر يؤيدون إتجاه صهيونى آخر من أحد المتحمسين الصهاينة ويدعى "جوزيف ماركوباروخ Joseph Marco Barukh" الذى كون أول جمعية صهيونية هى "جمعية باركوخيا الصهيونية" بهدف خلق الدولة اليهودية.

أما اليهود السفارديم الذين أقاموا فى مصر منذ فترة طويلة ولم يتعرضوا للإضطهاد لم يساهموا أو يشاركوا فى جمعية بركوخيا، كما أنهم لم يقنعوا بالحل الصهيونى للمشكلة اليهودية. بل أن عائلات يهودية مثل عائلة قطاوى سخرت من الصهيونية(٧).

الجدير بالذكر أن فترة الدراسة التى نحن بصددها تعتبر من أزهى فترات الطائفة اليهودية فى مصر، حيث تمتعت فيها بالثراء الفاحش وأنشأت المشروعات الضخمة أو ساهمت فيها، كما أصبحت مقربة للملك والقصر والإنجليز، وأرتقى اليهود إلى مستويات عالية جدا، فحصلوا على الباشوية والبكوية وأصبحوا أعضاء فى مجلس الشيوخ والنواب، كما دخلوا الوزارة المصرية وسيطروا على الإقتصاد المصرى سيطرة تامة.

وقد اعتمدنا فى هذه الدراسة على الوثائق والتقارير والمنشورات والبحوث والمذكرات والمراجع والدوريات التى أفادت الدراسة بصفة عامة.

كما تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول عالجنا فيها الرأسمالية اليهودية فى مصر وأثرها على الحركة الصهيونية والتنظيمات الشيوعية خلال فترة الدراسة.

تناولنا فى الفصل الأول: الرأسمالية اليهودية فى مصر حتى عام ١٨٩٧م، حيث عرضنا نشاط اليهود الاقتصادى منذ العصر العثمانى وأثر ذلك على حياتهم الاجتماعية وما تمتعوا به من عطف الحكام خاصة محمد على وإسماعيل مما أدى إلى زيادة أعدادهم فى مصر – بالرغم من أنهم لا يستحقوا أى عطف، فقد كانوا وراء كل بلاء حدث لمصر خاصة إيقاع مصر (ممثلة فى سعيد وإسماعيل) فى الديون

وفوائدها ثم الاحتلال الإنجليزى وما حققه اليهود من وراء ذلك، فقد أنشأوا الشركات وكثرت أموالهم ومنشآتهم.

وفى الفصل الثانى الرأسمالية اليهودية فى مجال البنوك والتجارة والتأمين وما حققه اليهود من أرباح فى هذه المجالات التى تعتبر أهم مجالات العمل اليهودى خاصة العمل الربوى قبل المصارف. كما نشطوا فى البورصة.

وفى الفصل الثالث تناولنا الرأسمالية اليهودية فى مجال الخدمات والمرافق، فعلى الرغم من بعد اليهود عن الزراعة إلا أنهم تملكوا الأراضى الزراعية وكونوا الشركات الكبيرة وأصبح اليهود من كبار الملاك فى مصر كما نشط اليهود فى سوق العقارات.

أما الفصل الرابع فكان أثر هذه الرأسمالية على حياة اليهود الاجتماعية، فكثرة أموالهم أدت إلى قدرة اليهود على الظهور اجتماعيا وتقربهم إلى الحكام والباشوات وحصولهم على الألقاب والرتب ودخلوا البرلمانات، وبنوا المدارس والمعابد والجمعيات والنوادى .. إلخ.

وتناول الفصل الخامس أثر الرأسمالية اليهودية على الحركة الصهيونية وتأثر اليهود المصريون باليهود الأجانب والحركة الصهيونية العالمية، ولما كان يهود مصر أغنياء فقد اعتمدت الصهيونية العالمية عليهم مما أدى إلى تهريب الأموال من مصر إلى يهود فلسطين لتكوين نواة الدولة اليهودية الجديدة.

والفصل الأخير تناول أثر الرأسمالية اليهودية على التنظيمات الشيوعية التى تعتبر الوجه الآخر لعملة واحدة وجهها الأول هو الصهيونية - والعملة هى اليهود. فقد قاد اليهود التنظيمات الشيوعية فى مصر، ولكن الحكومة المصرية حاربت هذه التنظيمات على الرغم من أنها لم تتعرض بأى مواجهة مع الصهيونية التى تعتبر أخطر مئات المرات من الشيوعية - والدليل على ذلك أن الشيوعية قد انتهت وتحطمت عالميا على صخرة الرأسمالية العالمية. أما الصهيونية فما زالت باقية حتى الآن وبقوتها بل فى أزدياد بفضل مساندة الغرب لها خاصة الأمريكان الذين سوف يغرقون فى طوفان هذه الصهيونية العالمية إن شاء الله عما قريب - فإذا كان اليهودى لا

يحب المسلم، فكرهه للمسيحي أشد، أنظر إلى فطيرة العيد الممزوجة بدم طفل مسيحي، لماذا؟

أن هذه الدراسة توضح أن اليهود تمتعوا كما تمتع الأجانب وطبقة الرأسماليين وكبار الملاك المصريين بالثراء وبالأموال المصرية، في الوقت الذى عاني فيه معظم المصريين الوطنيين سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية – فقد كان تمتع اليهود والأجانب على حساب معاناة الشعب المصرى الفقير، وهذا ليس معناه أنه لم يوجد يهود فقراء في مصر، بل أكثر من ذلك أن كثير من اليهود الفقراء لجأوا إلى أعمال منافية للأخلاق مثل أعمال الدعارة خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى. كما لجأوا إلى الغش والتزوير والسرقة، فإن ذلك ليس غريبا على اليهود فهو من طبعهم منذ أصولهم الأولى. هذا بجانب أنهم محبى التخريب وكراهية الآخرين.

وأخيرا قد حاولت قدر طاقتى أن أغطى موضوعا هاما من موضوعات تاريخ مصر الحديث والمعاصر. أرجو من الله عز وجل أن أكون قد وفقت في ذلك.

ولا يسعنى في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان بالجميل لكل من ساهم في إخراج هذا العمل الذى أهديه إليهم جميعا، وأخيرا وليس بآخر إلى السلف والخلف، أما بالنسبة للسلف فلا يوجد أفضل من: "ربنا اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب"، "رب ارحمهما كما ربيانى صغيرا"، والخلف: "اللهم اجعله صالحا نافعا" إلى أبنائى "محمد ومصطفى وعمرو وأحمد" ولا يفوتنى في هذا المقام وبكل إعزاز وتقدير إلى صاحبة الفضل الأول والأخير أم هذا الخلف زوجتى العزيزه.

وعلى الله قصد السبيل،

أسيوط عام ٢٠٠١

د. فرغلى على تسن

هوامش المقدمة

١ – د. محمد حسن عبد الخالق: المجتمع الإسرائيلي، مجلة الأزهر، الجزء الثاني عشر، السنة الثالثة والسبعون، عدد مارس ٢٠٠١، ص١٨٥٨.

٢– د. جمال حمدان: اليهود، دار الهلال، ١٩٩٦، ص٧٨، ٨٦، ٨٧، عبد السميع سالم الهراوي: الصهيونية بين الدين والسياسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص٣١٣، ٣١٤.

٣– د. محمد حسن عبد الخالق: المرجع السابق، ص١٨٥٨.

٤– د. جمال حمدان، ص٧٨، ٨٦، ٨٧، عبد السميع الهراوي، ص٣١٣، ٣١٤. ومحمد حسن عبد الخالق. ص١٨٥٨.

٥– د. سهام نصار: الصحافة الإسرائيلية والدعاية الصهيونية في مصر، الزهراء للإعلام العربي، طبعة أولي، ١٩٩١، ص١٤، ١٥.

٦– د. شفيق شحاته: تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، عيسى البابي الحلبي، ١٩٦١، ص٨٣.

٧– د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد: اليهود في مصر بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثي ١٩٤٨ – ١٩٥٦. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١، ص٣٦، ٣٧.

الفصل الأول

الرأسمالية اليهودية فى مصر

حتى عام ١٨٩٧

لم يكن لليهود فى مصر دور كشريحة اجتماعية قبل الإحتلال الإنجليزى لمصر. سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، فالمجتمع المصرى لم يتأثر بهذه الأقلية لا من قريب ولا من بعيد. بل أكثر من ذلك فهم كانوا منعزلين عن بقية المجتمع، لا إختلاط بينهم وبين بقية المجتمع سواء المسلمين أو الأقباط. حيث عاشوا على هامش المجتمع حتى القرن الثامن عشر، بل والنصف الأول من القرن التاسع عشر، وكانوا يخلقون الأزمات، وعلاقاتهم الاجتماعية كانت محدودة، فالمعاملات تكاد تكون مقصورة على المعاملات[1].

الرأسمالية اليهودية فى مصر إبان الحكم العثمانى:

ركز اليهود إقامتهم فى مدن مصر الهامة - القاهرة والإسكندرية، وأنهم يتحدثون بصوت منخفض على عكس المسلمين، فاليهود يهمسون، وذلك لخوفهم من سكان البلاد - كما يدعى الرحالة الفرنسى - ولذلك نجد اليهودى يسير منحنى الرأس وبخطوات سريعة، قال تعالى: "وضربت عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بغضب من الله ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير الحق"[*] وقال سبحانه: "ضربت عليهم الذلة أين ما ثقفوا إلا بحبل من الله وحبل من الناس وباءوا بغضب من الله وضربت عليهم المسكنة ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون الأنبياء بغير حق"[**]. واليهود بخلاء غشاشون[2]، حيث كانوا يغشون العملة، وقد تنبهت سلطات إدارة القاهرة إلى أعمال اليهود فى غش العملة وتداول العملات المغشوشة فى مرات عديدة، واتخذت إجراءات مشددة ضد عمليات غش العملة التى كان لها تأثيرها السئ على اقتصاديات البلاد لفترات طويلة، وبالتالى على مستوى المعيشة لكثير من أسر المصريين[3].

وكان اليهود يعملون فى صناعة الذهب والفضة ولديهم مصانع للمنسوجات الخفيفة، ويصنعون منسوجات من القطن الوارد من البنغال ومن الحرير الوارد من

---

[*] سورة البقرة: ٦١.

[**] سورة آل عمران: ١١٢.

سوريا[٤]، وهذه المصانع لم تكن بالمعنى المفهوم حديثا، وإنما يمكن أن نقول ورش صغيرة.

و في عام ١٧٢٧ أفتتح اليهود شركة للتجارة مع المسيحيين القادمين من أوربا ولكن محاولاتهم فشلت، وقد تمتع العديد منهم بالثراء، ففي عام ١٧٤٧ على سبيل المثال، أصبح اليهودى "إبراهيم سرانو" من أغنى تجار القاهرة: كما تمتعوا بحرية تامة في العمل بمختلف المهن[٥] مثل عمليات الإقراض والاشتراك مع آخرين في معاملات مالية فعلى سبيل المثال كانت هناك معاملة مالية بين المعلم "داود بن يعقوب بن يهود الربان اليهودى الشهير بدفتيه" وبين "السيد الشريف أحمد بن الشريف حمد الحسنى"[٦]، كما كانوا يقومون بأعمال الرهن مثل المعلم "إبراهيم بن مسعود الربان" الذى كان يتعامل بهذا الأسلوب الربوى.

كما عمل اليهود في الجهاز المالي للحكومة، فالمعلم يعقوب بن سعيد بن موشى اليهودى كان يعمل صرافا بالديوان العالى، وكان اليهود يتعاملون مع كل فئات مجتمع القاهرة في كل الشئون المالية عن طريق الصيرفة، أو المتاجرة في المجوهرات، وكان يشاركهم في هذه المهن النصارى[٧].

أيضًا عمل اليهود كوكلاء للمصدرين الأجانب الذين راجت تجارتهم واستفاد منها اليهود وتحسنت أوضاعهم، وكانوا يشاركون المسيحيين المشارقة خاصة في مدينة الإسكندرية[٨].

وكانت الحمولات المرسلة من (البندقية وتريستا) وهى بضائع متنوعة وكثيرة - توجه إلى أربع عائلات بندقية وأربع عائلات يهودية تقيم في الإسكندرية والقاهرة. وكان تجار البندقية تحت الحماية المباشرة للقنصل العام لأمنهم[٩]، وقد استفاد اليهود من ذلك باعتبار أن هذه التجارة للبنادقة الذين كانت تظلهم الإمتيازات الأجنبية.

وعمل اليهود كملتزمين من الباطن في الجمارك مثل جمرك رشيد والإسكندرية حتى نهاية القرن السادس عشر، حيث استولى عليها رجال أوجاق الإنكشارية، واستمر اليهود كملتزمين من باطنهم إلى أن نجح على بك الكبير في

الإنفراد بالسلطة في مصر فاستحوذ على مقاطعات الجمارك كلها والتزم "يوسف ليفي" اليهودى من باطنه بالإسكندرية ورشيد، ثم عزله على بك وصادر أمواله في إطار تصفيته لنفوذ اليهود في مصر تمهيدًا لإحكام قبضته على مواردها المالية. وأدار مقاطعات الإسكندرية ورشيد لحسابه مسيحيو الشام الذين أحلهم على بك محل اليهود، ومنهم "إلياس فرعون"، ثم أدارها "يوسف كساب" لحساب "محمد بك أبو الذهب" خليفة على بك، ثم عزله إسماعيل بك عام ١٧٨٦، ثم استمر الأقباط في الإلتزام من الباطن حتى قدوم الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م التى قسمت مقاطعات الجمارك إلى أقلام وألزمتها لملتزمين من باطنها في إطار سيطرة الفرنسيين على موارد مصر بعد إغراق أسطولهم في أبى قير[10]، وذلك لمساوئ اليهود الغشاشون.

ونظرا لمساوئ اليهود العديدة هذه، قدمت ضدهم العديد من الشكاوى خاصة من قبل التجار الفرنسيين. فهناك مثلا، قضية اليهودى "زافير" الذى كان مسئولا عن جمرك الإسكندرية وفرض الغرامات على التجار الفرنسيين، فطالبوا الباشا بمعاقبته، واستدعى في الديوان، ووجهت إليه الإتهامات ثم قدمت ضده الشكاوى في استانبول فتم استدعاؤه للمحاكمة، أضف إلى ذلك قيام على بك بالقضاء على نفوذ اليهود في الجمارك كما سبقت الإشارة، ففى عام ١٧٦٩ أوقف المشرف على جمرك بولاق وشنقه وصادر أمواله[11]. وكذلك جمرك دمياط. فمع تزايد نفوذ الأوجاقات واشتراك كبار رجالها في حيازة الإلتزامات نجدهم قد شاركوا اليهود في الإلتزام من باطن قبودان دمياط ملتزم الثغر، ولما أحكم على بك الكبير قبضته على مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أطاح باليهود من حيازة مقاطعات إلتزام جمرك دمياط.

كما أدار اليهود من باطن رجال الإنكشارية إلتزام مقاطعة بولاق ومصر القديمة التى كانت تعطى لملتزميها حق تحصيل الضرائب على مدابغ الجلود ومذبح الحسينية ومذبح حارة اليهود ومذبح بولاق ومذبح ومدابغ مصر القديمة ووكالة بيع الجلد ببولاق التى يباع فيها الجلد إلى التجار الذين ينقلونه إلى

أوربا[١٢]. وهذا يعنى قوة نفوذ اليهود وسيطرتهم على منافذ التجارة وإلتزام الجمارك حتى وإن كان من الباطن وإلتزام الضرائب فى مصر رغم قلتهم، ولكن على بك أوقع بهم وبدنائتهم.

شاع فى مصر نظام المتاجرة لحساب الغير نظير نسبة معينة من الربح، وقد شارك اليهود فى هذا النظام، فقد تسلم الحاج محمد الشهير بازكين بن الحاج أحمد بن محمد المغربى اليازقى كمية من السلع المختلفة من المعلم سليمان بن خميس بن مردخاى اليهودى الربان. ليبيع ذلك ببلاد التكرور بالذهب التبر ويحضر ذلك له بالقاهرة[١٣].

كما شكلت الضرائب المجباة كجزية من الذميين من اليهود والنصارى جزءاً من الإيرادات المالية المتحصلة عن الجمارك وكان المتحصل ينفق جزء منه فى مصارف متعددة فى مصر والباقى كان لمصلحة الباشا الذى أعتبر ملتزم الجزية إلى أن وضع السلطان محمود الأول عام ١٧٣٥ نظامًا جعل ذلك لمصلحة الخزينة السلطانية فى إسلامبول، وكانت الجزية تحصل على ثلاث مراتب أولاهما تختص بالأثرياء منهم والثانية تختص بالطبقة الوسطى والثالثة تختص بالفقراء منهم. أما الصغار دون الأثنى عشر عاما فلا جزية عليهم[١٤]. والواقع أن الجزية رفعت عن الذميين حديثًا - النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

وكان الحاخام يرأس المجلس الملى اليهودى الذى كانوا يتقاضون أمامه، كما كان الحاخام هو المسئول بدوره أمام السلطان العثمانى[١٥]. وهكذا عمل اليهود فى كثير من الأنشطة الاقتصادية الهامة المؤثرة على الاقتصاد المصرى خلال فترة الحكم العثمانى لمصر مثل إلتزام الجمارك من الباطن، كما عملوا فى دار سك العملة وقاموا بغشها وتزييفها إلى أن أوقف نفوذهم على بك الكبير.

-الرأسمالية اليهودية فى عهد محمد على:

بلغ عدد اليهود فى مصر نحو ٧٠٠٠ يهودى كان يعيش معظمهم فى القاهرة والإسكندرية وكان لهم حى يسمى بحى اليهود فى القاهرة، ولليهود نحو عشر بيعات (هياكل للعبادة) منها ثمانية فى القاهرة، ويرجع إلى محمد على الفضل فى إنقاذ

اليهود مما كانوا يلاقونه من إهانة وإضطهاد[16]، لتعاونهم مع الفرنسيين[17] فمنحهم حمايته[18].

والجدير بالذكر أن اليهود ممقوتون بطبعهم ليس من المسلمين فحسب. بل من الأقباط والديانات الأخرى حتى فى أوربا، بسبب ما يتصفون به من الجشع والشح، إذ تراهم يجتهدون فى ستر ما لديهم من الثروة عن الأنظار، وتظاهرهم بالفقر والفاقة، ولكن المسلمون (طبقًا لقول كلوت بك الذى وصف اليهود وصفا مناسبًا لهم) من أكثر أهل الديانات الأخرى بغضا واحتقارا لليهود، ويرجع ذلك إلى ما وقر فى نفوسهم من أن اليهود أكثر حقدا على الإسلام وكراهة له[19]، ولم يكن هذا فى عهد محمد على فحسب بل منذ ظهور الإسلام والأحداث فى ذلك كثيرة بينهم وبين رسول الله ﷺ بعد الهجرة من مكة إلى المدينة ونقضهم للعهود والمواثيق، ولله فى ذلك آياته، فمنها قوله تعالى: "لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى. ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون"[*]. وقوله سبحانه وتعالى كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون"[**] وقال: "ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم"[***].

استعان محمد على باليهود فى مختلف الأعمال الجديدة والوظائف المختلفة بعد أن خفف عنهم سخط الأهالى، ومن ثم هاجر بعض اليهود من اليونان وشرق أوربا إلى مصر، وأسس محمد على المحاكم المدنية ومكن اليهود من التقاضى أمامها، كما أسس مجالس البلديات وعين بعض أعضائها من اليهود[20] وفى عام ١٨٣٩ صدر الفرمان المعروف باسم "خط كلخانة" مؤكدا لحقوق الطوائف غير الإسلامية[21] ومنها اليهود، وتذكر هيلين آن ريفلين: "أن محمد على قام بتجنيدهم

---

[*] سورة المائدة: ٨٢.

[**] سورة البقرة: ١٠٠.

[***] سورة البقرة: ١٢٠.

ففي يناير ١٨٣٣ قبض على مائة يهودي في دمياط من بين الجالية اليهودية التي يتراوح عددها ما بين ثلاثمائة وأربعمائة[٢٢] والواقع أن محمد علي لم يجند الذميين سواء اليهود منهم أو الأقباط، وذلك لذميتهم ودفعهم الجزية، وكان التجنيد قاصرًا على المسلمين فقط[٢٣]، فهناك أمر من محمد علي بتحصيل الجزية من أهل الذمة (اليهود والنصارى) المقيمين في البلاد والقرى سواء كانوا مزارعين أم مستخدمين (موظفين) في الأعمال الحكومية وإذا وقعت من أي شخص محاولة لحمايتهم من دفع الجزية يفصل من عمله ويؤدب[٢٤] وطالما أن محمد علي حصل الجزية من أهل الذمة، فهذا يعني أنه لم يجندهم. وهناك أيضًا أمر من محمد علي يدل على عدم تجنيد أهل الذمة حينما أمر نظار البلاد (جرجا وأسوان وفرشوط) بشأن تجنيد الفلاحين أن يتم تلقينهم وملء آذانهم بواسطة الوعاظ والفقهاء وتذكيرهم أن الفرنسيين عندما أرادوا أخذ عسكر من القبط لم يخالف القبط في ذلك ولم يتخلفوا عنه، نظرا لما هو معلوم من غيرتهم على الكفر، فإذا كان هذا شأن القبط فلابد من أن الفلاحين الذين شرفوا بنور الإيمان تأخذهم الغيرة[٢٥].

إن حماية محمد علي لليهود أدت إلى اطمئنانهم وقيامهم بأعمال الربا، فقد كان الفلاحون يقترضون نقودا من المرابين اليهود — وكذلك الأقباط والأجانب — إذ كان هؤلاء المرابون يقرضون النقود بالربا الفاحش بفائدة تتراوح بين ١٪ و٣٪ في الشهر وقد تصل إلى ٥٪ في الشهر نظير رهن أو ضمانة. وارتفاع سعر الفائدة راجع إلى عدم وجود الضمانات لحماية نظام التسليف، حيث كان الفلاح لا يملك الأرض الخراجية ولا يستطيع التصرف في حاصلات الإحتكار، ولم تكن هناك إدارة لتسجيل الرهون ولاحق في إقامة الدعوى لدفع فائدة من النقود، مما جعل المرابون عرضة لخسارة جسيمة في الوقت الذي لا غنى فيه عن خدماتهم، إذ كان الفلاح على استعداد للتضحية بكل شئ للوصول إلى حاجاته[٢٦].

كان هناك تجار يجمعون بين أعمال المصارف والتجارة، فعلى سبيل المثال، نجد أن "البارون جاك ليفي ده منشه" كان بنكيرا وتاجرا - صادر ووارد —

وكذلك اشتغل "بيت نحمان" الذى أسسه "روفائيل نحمان" فى عام ١٨٢٨ بالتجارة وأعمال المال[٣٧].

وكان اليهود فى عهد محمد على يمتازون بالنشاط والملاينة والمداهنة ومعالجة الصناعات المختلفة، ولا يترفعون عن الوسائل أيا كانت ما دامت تكفل لهم الربح. كما كانوا يزاولون بيع الأمتعة القديمة أو يتداخلون بين الباعة والمشترين لأداء مهمة السمسرة. أو يحترفون بالصاغة[٢٨].

ومن اليهود فى هذه الفترة فريق كبير يعانون الفقر ولا يعيشون إلا من الصدقات التى كان يتبرع بها لهم ذوو اليسر من أبناء دينهم، والغالب على اليهود الجهل مع التدين، والتشيع للدين (أو التعصب له) تعصبا يزيده حدة كان كثيرا ما يؤدى إلى وقوع المظالم والأضطهاد[٢٩].

وكان نظام محمد على القائم على إحتكار الدولة للتجارة والمصانع قد أضعف من نفوذ النقابات وأهمية أعضائها، كما ساعد على تخريبها بنفس القدر تدفق المنتجات الأوربية الرخيصة بعد عام ١٨٤١ ومنافسة التجار اليهود بجانب السوريين والأرمن واليونانيين وقد استخدموا أساليب أحدث وأكفأ، بالإضافة إلى تغير أشكال الإستهلاك خاصة بين أثرياء المصريين منهم ولم تستطع نقابات الحرفيين التطور لمواجهة هذه التغيرات، بل اكتفت بتوجيه اللوم من أجلها لهؤلاء المنافسين[٣٠].

ويصف كلوت بك اليهود بقذارة المسكن والملبس وشحابة اللون بسبب الأفراط فى أكل زيت السمسم المعروف بالسيرج[٣١].

وكان عباس أول من قرب يهوديا إلى حاشيته وهو "يعقوب قطاوى" حيث عينه فى وظيفة الصراف العام أو كبير الصيارفة، واستمر على هذا الحال فى عهد سعيد واسماعيل.

بلغ عدد اليهود فى عهد عباس ما بين ٦٠٠٠ — ٧٠٠٠ يهودى يعيش معظمهم فى القاهرة والإسكندرية وأن عدد عائلاتهم فى هاتين المدينتين حوالى ١٥٠٠ عائلة يهودية منها ٥٠٠ عائلة من اليهود الوطنيين و٢٠٠ عائلة من اليهود الإيطاليين، ووجد فى دمياط ٥٠ عائلة وفى ميت غمر ٢٠ عائلة وزفتى ٥ عائلات

وبنها ١٠ عائلة والفيوم عائلة واحدة[٣٢]. ويعقوب قطاوى سابق الذكر هو أشهر أفراد هذه العائلات عملة المصرفى فقد تولى إدارة الضربخانة المصرية بكل فروعها، ثم أصبح ملتزم المخابز وتعهد بتقديم لوازم الحكومة منها، كما إلتزم حلقات السمك والجمارك المصرية[٣٣].

ليس هذا فحسب فقد دخل أحد اليهود عضوا فى القومسيون الذى أنشئ فى عهد سعيد عام ١٨٦١ وهو "قومسيون مصر" أو مجلس القومسيون للفصل فى مشاكل الأجانب لإزدياد عددهم، وكان القومسيون هيئة مختلطة مشكلة من سبعة أعضاء أحدهم يهودى ورئيس القومسيون مصرى، وكان ينظر فى قضايا الأجانب المرفوعة على الرعايا المصريين، فقد وفد إلى مصر عدد كبير من الأجانب، وبذلك وسع سعيد نطاق اختصاص القضاء المختلط[٣٤]، بسبب تمتع هؤلاء الأجانب بما فيهم اليهود بالامتيازات الأجنبية التى حرموا منها فى عهد محمد على.

وفى هذه الأثناء ظهر فى سوق المال بمدينة الإسكندرية صيرفيان يهوديان ألمانيان هما "هيرمان وهنرى أو بنهايم" الأول عم الثانى، وآل اوبنهايم معروفين بأنهم مرابون من ذوى السمعة السيئة، كما كان لشركة "أوبنهايم — شابير وشركاه" Oppenhiem Chabert and Cie التى أسساها فى مدينة الإسكندرية سمعة سيئة أيضا بسبب بعض عملياتها المصرفية المالية، فقد تولى أوبنهايم إدارة ثروة الأمير "إلهامى بن الخديو عباس" وممتلكاته، ومات الأمير عام ١٨٦١ بعد أن بعثر ثروته، وغرق فى الديون، وقد أشيع أن أبناء أوبنهايم ساهموا فى ذلك بقسط كبير، وبالرغم من ذلك طالب اوبنهايم – شابير وشركاه بتعويض على أساس أن إدارة الأموال سحبت من أيديهم، وحصلوا بالفعل على مبلغ ٩٣,٠٠٠ جنيه إنجليزى – رغم فساد إدارته لأمواله وقد دفع سعيد المبلغ وتحمل مسئولية ديون قريبه المتوفى – بكرمه المعهود[٣٥]. فقد كان كريما سخيا مع الأجانب.

-الرأسمالية اليهودية فى عصر إسماعيل:

زاد عدد اليهود فى عصر إسماعيل (١٨٦٧) ما بين ٧٠٠٠ – ٨٠٠٠ يهودى[٣٦]، وعند نهاية السبعينيات من القرن التاسع عشر بلغ عدد اليهود نحو عشرين ألف يهودى. كانوا فى معظمهم من الحرفيين وصغار تجار التجزئة والجواهرجية"[٣٧]. وأسباب هذه الزيادة هو فتح الباب على مصراعيه أمام الأجانب منذ عهد سعيد، والأزمة المالية التى حدثت فى عهد إسماعيل حيث أدت إلى الإستدانة خاصة من بيوت المال اليهودية التى تمتعت بالامتيازات الأجنبية.

أشار شولش بأنه ليس لليهود دورا ملحوظا فى الحياة الاجتماعية والسياسية أو الاقتصادية فى مصر[٣٨] إلا أنهم لعبوا دورا كبيرا فى خراب مصر، حيث أنهم عقدوا أعظم صفقة وهى صفقة بيع أسهم قناة السويس لإنجلترا، هذا بجانب القروض التى منحوها لإسماعيل.

كانت صفقة بيع الأسهم نتاج تكاتف الأفكار الشيطانية اليهودية بين كل من "دزرائيلى اليهودى" رئيس الحكومة البريطانية وبين بنك روتشيلد اليهودى أيضا، وذلك عام ١٨٧٥ عندما لم يشأ البارون ألفونس روتشيلد الاستجابة لطلب فرنسا بإقراضها المبلغ اللازم بل استغل منصبه كحاكم لبنك فرنسا فأخبر قريبه فى لندن بالسر فسعى لمقابلة دزرائيلى ثم يسر له إقتراض المبلغ إذ لم يكن بوسعه الحصول عليه من الخزينة بسبب وجود البرلمان فى إجازة. وكتب إلى الملكة فيكتوريا بإمكانية تنفيذ العملية بفضل آل روتشيلد بالحصول على المال اللازم لشراء الأسهم وقدره أربعة ملايين ليرة إسترلينية، وكان الإتفاق اليهودى "دزرائيلى وآل روتشيلد" مقابل سمسرة ٢,٥٪ من الثمن علاوة على فائدة ٥٪ سنويا، وهكذا تمت لإنجلترا السيطرة الكاملة على أهم طريق بحرى فى العالم[٣٩]. كما أصبح لليهود سيطرة مالية فى مصر بفضل تدبيرهم هذا القرض، فعادت عليهم الصفقة ماليا وسياسيا، وفى المقابل هى صفقة خاسرة لمصر، لأنها كانت كارثة على مصر، إذ كانت أول خطوة خطتها إنجلترا نحو احتلال مصر.

وبينما كان الإنجليز والفرنسيين يتنازعان علـى مصـر، غنم اليـهود كثيرا، وقـد ساعد سخاء إسماعيل على إظهار اليهود الاستعداد لإجابة جميع طلباته وإغرائه علـى الاستدانة منهم(٤٠)، وهي خطط مرسومة وضعت لإغراق مصر فـي الديـون، وقـد ساعد على ذلك رغبة إسماعيل في الإستدانة لكبح جماح نزواته وملذاته.

وبسبب القـروض التـي عقدهـا إسمـاعيل لم يكـن ممكنـا أن يبقـى اسـتقلال البـلاد سليما، لأنها أمـوال أجنبية دفعـها مـاليون ومرابـون ينتمـون إلـى دول أوربيـة تطمح منذ زمن بعيـد إلى التدخـل فـي شئون مصر(٤١)، ومعظـم هـذه القروض عقدها إسماعيل للإنفاق والبذخ على حياته الخاصة مـن غير حساب أو النظـر فـي العواقـب، كما أنفق المبالغ الطائلة على أفراد أسرته في إنشاء وتزيين قصورهم(٤٢).

وكان إسماعيل كريما سخيا مع الأجانب واليهود المتربصين له لنهب ما تقع عليه أيديهم في ظل حماية الأمتيازات الأجنبية التـي كـانت أداة للسيطرة الأوروبية على مصر، والتي أضعفت من سلطة إسماعيل المطلقة، وعـارضت قراراتـه، بـل وألغـت العديد منـها، وهـذا مـا دفـع نوبـار باشـا بـأن يصفها بأنها كـانت أول مسمار فـي نعش دكتاتورية إسماعيل(٤٣). فقد كان إسماعيل لا يقدر للمال قيمة ولا يدرك لـه وزنـا، وإنـه كـان حين يقترض بفـائدة مـا، لا ينـاقش فـي مقـدار هـذه الفـائدة، ولا يقـدر نسـبتها بالقياس إلى المبلغ المقترض، وأنه بالجملة كان لا يعرف حساب الأموال(٤٤).

أضـف إلى ذلـك أن ويلسـون عضـو الحكومـة الأوربيـة فـي مصـر أعتبـر أن الخديـو مسئولا عـن الإهانـات التـي لحقـت بـه، وعـن الانقلابـات التـي وقعـت لإنـهاء السيطرة الأوربية، فسافر إلى فرنسا لمقابلـة بيـت روتشيلد اليهودى الـذى عقـدت معـه الـوزارة الأوربيـة الأولى (نوبـار ويلسـون) قـرض أكتوبـر ١٨٧٨ بحـوالى تسـعة ملايـين جنيه، واجتهد فـي إقنـاع آل روتشيلد بـأن أموالهـم مهددة بـالخطر بسبب الحـوادث الأخيرة في القاهرة والإسكندرية، لأن الخديو يعتزم عـدم الوفـاء بديونـه تحـت سـتار إنشاء الحكومة الدستورية، وأن آل روتشيلد إذا لم يبذلوا قصارى جهدهم لمنع إنشاء هـذه الحكومـة ضـاعت عليهـم أموالهـم، وعندئـذ شـرع بيـت روتشيلد استخـدام كـل

نفوذه السياسى للضغط على الحكومات فى باريس ولندن وبرلين من أجل التدخل السريع فى المسألة المصرية(٤٥).

ومن بيوت المال اليهودية التى لعبت دورا خطيرا فى تقديم القروض لإسماعيل "محل أوبنهايم وشركائه" الذى اشترك مع البنك السلطانى العثمانى والبنك الفرنساوى المصرى والبنك الإنجليزى المصرى فى عملية إبدال إفادات قصيرة المدى بإفادات استحقاقات متسلسلة من سبتمبر ١٨٧٣ إلى مارس ١٨٧٦ وبلغت قيمتها بما فيها الفوائد بواقع ١٣٪ والعمولة بواقع ١٪ ستة ملايين وخمسين ألفا من الجنيهات الإنجليزية – وكانت قيمة الإصدار خمسة ملايين من الجنيهات(٤٦) وقد حدد "ألبرت فارمان" قيمة العمولة والفوائد التى حصل عليها اليهود فى هذه الصفقة بنحو نصف مليون دولار – وكانت هذه الصفقة ضربة كبرى وجهها "دزرانيلى" اليهودى إلى فرنسا، كما كانت ضربة قاضية بالنسبة للخديو وتعتبر أسوأ غلطة سياسية ومالية فى حياته(٤٧).

وبالإضافة إلى ما سبق تنافس "محل أوبنهايم وشركائه مع محل فرنساوى آخر تقدم إلى الحكومة المصرية بشروط أحسن فى إصدار قرض جديد لإسماعيل (١٨٧٣) قيمته ٣٢ مليونا من الجنيهات الإنجليزية يسدد خلال ٣٠ سنة بفائدة سنوية قدرها ٧٪، وقد فاز محل أوبنهايم وشركائه اليهود بعقد القرض.

ومن أخطر القروض التى عقدها محل أوبنهايم وشركائه اليهود هو القرض المشئوم الذى عقده مع "إسماعيل صديق" ولا شك أن اليهود الذين أخذوا على أنفسهم تصدير القرض بالضمانات الكافية لهم فلأنهم كانوا متعمدين السرقة ولم يكن يهمهم ما داموا يستردون كل ما دفعوه من الحكومة المصرية(٤٨) وبذلك استفاد اليهود من وراء هذه القروض كثيرا.

وتنحصر الجريمة الحقيقية التى ارتكبها إسماعيل فى أنه وضع نفسه تحت نفوذ يهود لندن وباريس. وهؤلاء هم المموليين اليهود الذين كانت لديهم القوة الكافية لتوجيه حكومتى انجلترا وفرنسا وحثهما على ابتداع سابقة جديدة خاصة بتدخل الدول رسميا فى جمع الديون المبرمة طبقا للعقود، ومن أجل جمع هذه

الديون التي تميزت بهذا الطابع والتي مكنت بنوك روتشيلد وأوبنهايم وجوشن وغيرها من البيوت المالية أن تجنى ثمار مغامراتها المالية قامت الدولتان الكبيرتان ببذل معونتهما الرسمية[٤٩].

لم يتوقف دور اليهود المالي في عهد إسماعيل عند هذا الحد فأنشأوا العديد من البنوك والشركات المختلفة المتنوعة الأغراض، ففي عام ١٨٦٣م ساهم بنك أوبنهايم اليهودي في إنشاء الشركة المصرية للملاحة البحرية للعمل في البحر الأحمر والمتوسط ونهر النيل، برأسمال ٤٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني زيد في عام ١٨٦٤ إلى ٢,٠٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني – كان نصيب الخديو إسماعيل النصف وبنك أوبنهايم وديرفيو وبعض المصريين النصف الآخر – كما أشترك بنك أوبنهايم في إنشاء شركة التجارة المصرية برأسمال مشترك بين المصريين والأجانب[٥٠] وفي أبريل ١٨٧٥ تم الترخيص بإنشاء الشركة الأهلية المصرية برئاسة "قطاوى بك" اليهودي وهو تاجر ماهر في المواد الأولية[٥١].

وفي ١٨٧٦ أسس فيلكس سوارس شركة في القاهرة على شكل بنك سماسرة أطلق عليها اسم "الشركة الأهلية" وقد انحلت هذه الشركة بعد عام واحد من تأسيسها عند تصفية دين الحكومة بأرباح طائلة لجميع المساهمين.

وكانت هناك بنوك يهودية خاصة لها معاملات مالية واسعة مع إسماعيل، كانت تقوم بعملية الإقراض مثل بنك قطاوى وأولاده، بعد أن ساءت علاقة إسماعيل بديرفيو وأوبنهايم وغيرهم من أصحاب البنوك الأجنبية الخاصة، وبرز خلال تلك الفترة بنك يعقوب منشه وبنك سوارس وبنك عاداة وبنك موسى وإيليا ليفي منشه وشركائهم[٥٢]. وبعد أن أشتدت الأزمة المالية عام ١٨٧٧ ونضوب معين الأرباح بسبب توقف الإقراض الحكومي والعمليات التجارية المحلية تحولت هذه البنوك إلى أوجه نشاط أخرى وجهت نشاطها إلى السوق الداخلية وأخذت شكل هيئات اقتصادية مختلفة مثل المصارف التجارية ومصارف الرهن العقاري ومصارف زراعية وشركات للنقل وشركات صناعية وتجارية وشركات البناء وشركات لإمداد المدن بالمياه والغاز[٥٣] وقد عمل إسماعيل نفسه على المساعدة في إنشاء شركات مساهمة

دون النظر إلى جنسية المساهمين أو دينهم فتأسست بوحى منه وبرؤوس أموال كان ما يخصه فيها تعتبر أهم رؤوس الأموال الفردية المكتتب فيها، مثل شركة اعتمادات مالية زراعية مساهمة، غرضها تسليف المزارعين ولاسيما أصاغرهم، نقودا بفوائد خفيفة لإنقاذهم من أيدى المرابين اليهود وغيرهم[٥٤] حتى وإن كانت هذه الشركات التى تم تأسيسها بعضها رؤوس أموال يهودية، وأن عمليات الإقراض التى كانت تقوم بها أقل خطرا من خطر المرابين.

كما أسس الخديو إسماعيل بالأشتراك مع المسيو "ليفى كريميى" اليهودى - البنك الفرنساوى المصرى حيث كانت تربط الطرفين صداقة متينة[٥٥].

وهكذا عرف اليهود فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بأنهم رجال أعمال ومستبدلو نقود وسماسرة، وهناك عدد من اليهود أحتلوا جزء من التجارة الأوربية وكانت لهم محلاتهم، واهتموا كثيرا باستثمار أموالهم فى بعض المشروعات الحكومية التى تشجعها الدولة، وظهر عدد من الممولين اليهود كانوا ينتمون بالقرابة إلى كبار الممولين اليهود مثل روتشيلد وأوبنهايم وغيرهما مما أتاح لهم تسهيلات مالية ومصرفية كبيرة، كما لعبت رؤوس الأموال اليهودية دورا فى تمويل الحكومة واستثمارا لأموال الأجنبية فى مصر، وتكونت عائلات يهودية كبيرة، أهمها: عائلات قطاوى ومنشه وسوارس وسرسق وقد سبقت الإشارة إلى عائلة قطاوى فى منتصف القرن التاسع عشر حيث أنشأ "يعقوب قطاوى" أول بنك فى القاهرة مع أولاده الأربعة، ويعتبر بنك سوارس من أهم البنوك التى أنشأها اليهود المحليون حيث كانت تربطه روابط وثيقة ببنك باريس والبلاد الواطئة (هولندا وبلجيكا) أحد بنوك الأعمال الفرنسية الكبرى، وقد تطورت أعمال هذه البيوت المالية تطورا ملحوظا بعد عام ١٨٧٥ على أثر نضوب معين الأرباح والعملات التى كانوا يحصلون عليها من إصدار القروض والوساطة فيها ومن العمليات التجارية الحكومية فتحول البعض منهم إلى إقراض أصحاب الأراضى وتمويل الصادرات واستصلاح الأراضى وبيعها بالتقسيط بينما ساهم البعض الآخر فى تأسيس الشركات والبنوك وإدارتها،

فعلى سبيل المثال، اشتركت عائلة هرارى فى إنشاء البنك العقارى وشركات السكر والمياه[٥٦] كما أنشئ بنك موصيرى عام ١٨٨٠[٥٧].

أما عن استغلال اليهود للفاقة الاقتصادية للفلاح المصرى فمنها أن تاجرا يهوديا فى شبين القناطر أتفق مع فلاح مصرى (١٨٧٨) على إعطاءه سلفة مقدارها ٢٠ جنيها بفائدة تسعة جنيهات وبعد أن وقع الفلاح السند رفض اليهودى إعطاءه السلفة. بحجة أن لليهودى ديون لدى الفلاحين المصريين. ويجب على الفلاح أن يأخذ سلفته من حق اليهودى لديهم[٥٨].

وفى مجال تملك اليهود للأراضى الزراعية فأنهم نشطوا أبتداء من عهد سعيد، ففى عام ١٨٦٠ اشترى كل من "نسيم نحمان اليهودى وموسى إبراهيم من رعايا توسكانيا ٣٢٥ فدانا من أطيان المدعو حسين بك بمديرية المنيا.

وفى نفس الوقت وقعت مساحات من أراضى كبار الملاك تحت الرهن نظير القروض التى حصل عليها أصحابها من المرابين اليهود وتعطى سجلات الأطيان العشورية نماذج من هذه الرهونات، فأمير اللواء أحمد شكرى بك الذى كان مديرا لبنى سويف والفيوم فى عهد سعيد رهن أطيانه بمديرية المنيا البالغ مساحتها ٦٠٠ فدان إلى "يعقوب شالوم مقابل ١٧٢٥ جنيها وجاء فى شروط الرهن أنه إذا عجز المذكور عن سداد المبلغ فى موعده فمن حق الدائن أن يبيع من هذه الأراضى ما يكفى لسداد دينه، وبنفس الشروط تقريبا رهن الشيخ حسن الجرجاوى من أطيانه بميت شهالة بمديرية الغربية ٩٦ فدانا إلى نفس اليهودى المذكور مقابل ١٥٠٠ جنيه، وجاء فى شروط الرهن أنه إذا لم يتم السداد فى الموعد المحدد ومدته تسعة شهور فإن الأرض تباع بالمزاد العلنى، كما رهن ورثة إبراهيم باشا يكن من أطيانهم بالغربية والبحيرة نحو ١٦٠١ فدان نظير خمسة جنيهات للفدان إلى اليهوديين إخوان "أجيون" وتحرر عن ذلك حجة شرعية عام ١٨٦٦م.

وخلال عهد إسماعيل كان هناك عدد من اليهود قد أصبحوا ضمن ملاك الأراضى العشورية من أمثلة ذلك "يعقوب إلياهو" التاجر بمصر والذى أصبح عام ١٨٦٩ يملك ٦٣١ فدان من الأراضى العشورية بمديرية الغربية، واليهودى "ليفى

جربوعه" الصراف بحارة اليهود أصبح يملك ٤٠٠ فدان من الأراضي العشورية بمديرية البحيرة، واشترى نفس اليهودي من أطيان سليم أفندي سرى ببني سويف ٢٠٠ فدان عام ١٨٨٠، وأبناء "حاييم الدرعي" التاجر بالسنبلاوين أصبحوا يملكون ١٦٨٧ فدانا من أطيان السنبلاوين حتى نهاية عهد إسماعيل وبداية عهد توفيق.

وفي عام ١٨٨٠ – ١٨٨١ أشترى كل من إبراهيم الدرعي اليهودي سابق الذكر وإيلياهو طوربيل اليهودي من رعايا فرنسا بالإسكندرية، وروفائيل سوارس من رعايا إيطاليا، وأخيه سعد سوارس مساحة ١٦٨٧ فدانا من أطيان حسن راسم باشا بالسنبلاوين، وقد شملت هذه الأطيان وابورا للمياه ومبنى عزبتين وبلغ ثمنها ٢٠,١٨٧,٧٢٣ قرشا[٥٩].

وفي مايو ١٨٨٠ قدم إلتماس للخديو أعلن فيه الموقعون احتجاجهم على إلغاء المقابلة وزيادة الضرائب المفروضة على أطيان العشورية واتهموا وزارة رياض بالاستبداد، وكان معظم الموقعين من كبار الملاك ونظار الدوائر وكبار الموظفين والضباط من الأتراك وكان من بين تلك التوقيعات بعض الأسماء اليهودية من بينها بعض العائلات اليهودية المصرية المعروفة ونظار دوائر الحاخام[٦٠] وهذا يعني مشاركة اليهود للمحتجين على الضريبة المذكورة، فاليهود يكنزون الأموال لا يرحبون بالضرائب، وإن كانت هذه الضرائب ظالمة لليهود وغير اليهود.

أما بالنسبة لأطيان الدومين فهي التي كانت ملكا خاصا لعائلة الخديو إسماعيل وكانت مساحتها ٤٢٥,٧٢٩ فدانا تنازل عنها الخديو – نيابة عن عائلته – للحكومة في ٢٦ أكتوبر ١٨٧٨ ووضعت تحت إدارة ثلاثة من مصري وإنجليزي وفرنسي، وقد رهنت هذه الأطيان مقابل قرض بمبلغ ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه من بيت روتشيلد حصلت عليه الحكومة لسداد الديون السائرة[٦١].

شارك سوارس في إنشاء البنك العقاري المصري الذي بلغت أسهمه نحو ١٥٠,٠٠٠ سهم وهو من أقدم البنوك التي أشتغلت في مجال الرهن العقاري في مصر وقد تأسس عام ١٨٨٠[٦٢]. وكان سوارس يمتلك بالاشتراك مع ولديه أحد بيوت المال المهمة في البلاد. وكانت تربطه صلات وثيقة ببنوك فرنسا الكبرى لذلك كان

جل اعتماده في تدعيم رأس مال البنك على مصادر تمويل في نسبة[٦٣]. وفي نفس العام نجد أن فيلكس سوارس الذي يعتبر كبير أغنياء يهود مصر حصل من الخديو على حق امتياز إقامة خط سكة حديد يبدأ من باب اللوق بوسط القاهرة وينتهي بحلوان مارا بالمعادي – افتتح سوارس الخط في عام ١٨٨٩[٦٤].

-الرأسمالية اليهودية في ظل الإحتلال:

أزداد نشاط اليهود الأقتصادي في ظل سلطات الاحتلال الإنجليزي لمصر، خاصة في مجال الأعمال المالية وتملك الأراضي الزراعية، حيث قصدت سلطات الأحتلال ذلك، لكسب ود هؤلاء اليهود ضد المصريين، فمن المعروف كراهية اليهود للمسلمين وللأقباط أيضا. لذا دخل اليهود تحت ما يسمى بحماية القناصل لهم، بجانب تمتعهم بالأمتيازات الأجنبية طبقا للحماية.

ففي مجال المال يعتبر بنك موصيري من أقدم البنوك الإيطالية في مصر، أسسته أسرة موصيري الإيطالية اليهودية، كما كانت هناك البنوك الخاصة التي امتلكها أفراد من الأجانب واليهود بهدف إقراض الخديو السابق وكبار الملاك، أضف إلى ذلك أنه وجد أصحاب بنوك من اليهود سبقت الإشارة إليهم قاموا بتكوين عائلات يهودية وجنوا أرباحا طائلة.

وقد سبب الدور الذي أخذت تلعبه البنوك اليهودية الخالصة أو البنوك المشاركة مع اليهود مصدر أزعاج للحكومة البريطانية، لذلك طالبت الحكومة المصرية بتنظيم دور هذه البنوك حتى لا تؤثر في الاقتصاديين المصري والإنجليزي، ويرجع ذلك إلى أن هذه البنوك اليهودية اندمجت في علاقات وسائطية مع بنوك إيطالية وفرنسية، لذا كانت بريطانيا تخشى من أثر رأس المال غير البريطاني على اقتصاديات زراعة القطن وتسويقه من خلال المضاربة بالارتفاع على أسعار الأراضي مما يرفع من التكلفة الجديدة لرأس المال الثابت لإنتاج القطن في وقت كانت بريطانيا تمهد فيه لاحتكار القطن المصري[٦٥] فبريطانيا تعرف تماما مدى الخطر الذي يحدث من اليهود حينما تسنح لهم الفرصة حتى وإن كانت تعتمد عليهم لضرب المصريين.

استفحل أمر المرابون خلال هذه الفترة حيث تمتعوا بالحماية الأجنبية أكثر من ذى قبل، ففى أثناء الثورة العرابية اتجه الفلاحون لتسوية حساباتهم مع المرابين الذين عانوا منهم فى الماضى، ففى مديرية البحيرة هاجم الفلاحون ثلاثة من المرابين اليهود المقيمين مع عائلاتهم بوابور لحلج الأقطان مملوك لأحدهم وهدد وهم بالقتل مالم يستردوا منهم سندات سبق أن حررها الفلاحون لهم. لقد رأى الفلاحون فى الثورة العرابية فرصة للتحرر من الظلم الذى عانوا منه أجيالا طويلة واتخذت مشاركتهم فى الثورة شكل حركة عامة شهدها الريف المصرى وإن المناطق التى سيطر عليها كبار الملاك اتخذت الحركة أبعادا اجتماعية واضحة مستهدفة الأرض التى أحس الفلاحون أنهم فى النهاية أصحابها الحقيقيون[٦٦].

عمل الأحتلال بعد الثورة على مساندة وتدعيم طبقة كبار الملاك وزيادة أعدادهم، وإن كبار الملاك الذين ساندتهم سلطات الاحتلال غير يهود، فهؤلاء هم الذين ناصبوا العداء للثورة العرابية، إلا أن اليهود قد استفادوا من جراء ذلك فاشتروا الكثير من الأراضى التى تم بيعها.

وكان المموليين اليهود يشترون مساحات كبيرة من أراضى الدايرة السنية ثم يتولون تقسيمها إلى قطع صغيرة يعرضونها للبيع، فعلى سبيل المثال: اشترى يعقوب ليفى منشه ٣٦٠٠ فدان من أطيان المعصرة – مديرية المنيا. واشترى رحمين واليشع أسحق ٦٢٥ فدانا من أطيان تفتيش الروضة – مديرية أسيوط. وأعادوا تقسيم الأراضى التى اشتروها وباعوها للأهالى، حيث بدأت حركة بيع أطيان الدائرة السنية عقب صدور قانون التصفية عام ١٨٨٠ والذى خصصت بمقتضاه هذه الأطيان لضمان ديون الدائرة السنية والتى بلغت ٨,٨١٥,٤٣٠ جنيها وفقا للشروط التى أبرمت بين الحكومة والدائنين، ووضعت الدائرة تحت إدارة خاصة – وفقا لقانون التصفية لتتولى سداد أقساط الدين الدين من ريعها، واستمرت على هذا النحو حتى عام ١٨٩٨ حين قررت الحكومة بيع جميع ممتلكات الدائرة إلى شركة تكونت لهذا الغرض ساهم فيها بعض اليهود[٦٧].

وفي عام ١٨٨٥ أشترى اليهودى أسحق رونيه بن مناحم التاجر المقيم بالمحروسة ٧١ فدانا من أطيان ناحية الخميس بمديرية الشرقية من ورثة حسين أفندي الذى كان يعمل وكيلا لمديرية أسيوط وجرجا بمبلغ ١٤٢٠٠ قرش[٦٨].

بعد أن افتتح سوارس الخط الحديدى عام ١٨٨٩ سابق الذكر اشترى الاراضي المحيطة بشرق الخط عند منطقة المعادى بواقع ١٧٠٠ فدان قام بتقسيمها وبيعها لحسابه، وقد قلده باقي اليهود الاغنياء مثل يعقوب منشه عضو مجلس إدارة شركة دلتا مصر، لما رأوه من مكاسب حصل عليها اليهودى الأول (سوارس)، ثم اشترى اليهود الأراضي الواقعة أمام أراضي سوارس غرب الخط الحديدى بمساحة تساوى مساحة سوارس، أى أن جملة ما اشتراه هؤلاء اليهود ٣٤٠٠ فدان[٦٩].

وفي ١٨٩١ أشترى أخوان سوارس تفتيش الشيخ فضل[٧٠] شرق بنى مزار والتي كانت جزء من تفتيش المنيا التابع للدائرة السنية[٧١]. وتكونت بذلك شركة أراضي الشيخ فضل، وكان يوسف قطاوى يتولى رئاسة مجلس إدارتها، وكان أعضاؤها هم: أصلان قطاوى وروبد رولو وليون سوارس وهنرى فيكتور موصيرى، وكان مديرها العام إبراميتواشير[٧٢]، وفي ١٨٩٢ تأسست الشركة العامة لمصانع السكر في الوجه القبلي نتيجة لادماج مصانع الدائرة السنية، وأنشأت هذه الشركة مصنع السكر بالشيخ فضل وذلك على أنقاض المصنع القديم الذى كان مملوكا للدائرة السنية[٧٣].

اشترت عائلات قطاوى وسوارس وميناس (الذين أسسوا شركة سوسيتيه فونسييه) أكثر من ٦٠٠٠ فدان بالبدرشين مديرية الجيزة كانت تعتبر جزءا هاما من رأسمالهم في الشركة في السنوات الأولى من تأسيسها من مصلحة الأملاك الأميرية عام ١٨٩٣[٧٤]، وفي نفس العام باع الدومين كثير من أطيانه لديوان الأوقاف – باع تفتيش البدرشين لأخوان سوارس بمبلغ ٨٣,٠٠٠ جنيه[٧٥].

في ١٨٩٦ تأسست الشركة العقارية المصرية برأسمال ٢٥٠,٠٠٠ جنيه وعدد أسهمها ١٢٥٠٠ سهم وتكون أعضاؤها من فيلكس سوارس والمسيوبايرلي الذى كان يعمل مديرا للبنك العقارى، والخواجه روفائيل سوارس وجالا منشه ورولو شمعون

وموسى بك قطاوى وكانت مساحة ما تمتلكه من أطيان عشية إنشائها ١٨٥٠ فدانا فى البدرشين و٥٠٠٠ فدان بناحيتى ميت العامل بالدقهلية وكانت تقوم ببيع الأطيان بعد استصلاحها وتقسيمها إلى قطع متوسطة على أقساط سنوية(٧٦).

من الواضح أن سلطات الاحتلال ساعدت على نزع ملكية أراضى الفلاحين لعدم سداد الضرائب ورهنها للمرابين، وكان الجهل والفقر أمام الخطط المدمرة التى كان يدبرها المرابون والتى كانت تتنافى مع الرحمة والأمانة مما أثقل كاهل الفلاح وزاد من متاعبه ومشكلاته الاقتصادية التى كان يواجهها، والتى جعلت المرابون يحصلون على الأرض التى يبلغ ثمنها ٥٠ جنيها مقابل عشرة جنيهات أو أقل، فقد كانت الأرض تباع بثمن بخس للمقرضين قبل إخطار الفلاحين ببيع أراضيهم(٧٧).

سبقت الإشارة إلى أن ذلك كان من أهم العوامل التى رفعت الشعب لتأييد الثورة العرابية، وما نود الإشارة إليه هنا أيضا أن ذلك نتج عنه أن تكونت الملكيات الكبيرة لليهود الذين لم تكن لديهم أية ملكيات قبل الاحتلال. بل كانوا يتصفون بالفقر والشح والجشع، ولكن بعد الإحتلال شعر اليهود بأنهم فى مأمن فانتزعوا أراضى الرهن وأشتروا الأراضى وتاجروا فيها وربحوا وكونوا أموالا طائلة وملكيات كبيرة ومتوسطة.

وإذا كنا نقول أن اليهود شعروا بأنهم فى مأمن مع الإحتلال، أفلا يشعرون بذلك حينما حماهم محمد على، وحينما عطف على فقرائهم الخديو إسماعيل الذى كان لا يفرق بين مسلم ومسيحى أو يهودى(٧٨). الواقع أن الاحتلال كان له دور فى ذلك حيث ساعد اليهود والأجانب على التملك لاستمالة هذه الفئات ضد المصريين، وبالفعل كون اليهود الملكيات وأصبحوا أصحاب رؤوس أموال مع سيطرة الأحتلال على البلاد – (سواء عن طريق الربا أو بمساعدة أموال اليهود الأغنياء فى أوربا – أوبنهايم وروتشيلد – أو عن طريق الرهن)، ويقول شهدى عطيه الشافعى. "أن قرابة مائة مليون جنيه موظفة فى شركات الرهن العقارى، مهمتها سرقة الفلاح الصغير والمالك المتوسط والكبير بما تفرضه من فوائد فاحشة تنتهى فى أكثر الأحيان إلى

المصادرة، حتى لقد بلغت الأطيان المرهونة أوائل عام ١٨٩١ أكثر من مليون وثلث مليون فدان، وبلغت الرهونات على هذه الأطيان نحو ٥١ مليون جنيه بخلاف القروض التى يعقدها المرابون[٧٩].

ناهيك عن قيام اليهود باتباع وسائل غير شرعية كثيرة مثل حصولهم على ما يريدون بأى طريق حتى ولو كان ذلك بطريق الرشوة، فيذكر محمد فريد فى مذكراته: تواترات الإشاعة عن أخذ بطرس باشا غالى ناظر المالية مبلغا من النقود من أخوان سوارس مقابل إعطائه بعض امتيازات فى إدخال السكر من ورشة المصرية إلى القاهرة بدون دفع عوائد دخولية مدة من الزمن ثم إعفائه من بعضها مدة أطول[٨٠]، وبذلك عادت المنفعة غير الشرعية على وزير المالية القبطى والذى أصبح فيما بعد رئيسا للوزارة المصرية أى أنه (مرتشى)، وإن العائد الأكبر كان لليهود.

إحتمى اليهود بكثير من الجنسيات الأوربية ودخلوا فيها وذلك للإستفادة من الأمتيازات الأجنبية، فقد نشرت الإحصاءات عن توزيع ملكية الأراضى لأول مرة عام ١٨٩٦ وبالتالى أمكن تصنيف الملاك إلى مصريين وأجانب، وقام التصنيف على أساس الجنسية وكان الأجنبى هو الذى يحتفظ بجنسيته الأجنبية أو الحاصل على الجنسية الأجنبية على الرغم من أنه مولود فى مصر يتكلم اللغة العربية، وقد حصل الكثير من اليهود على الجنسية الأجنبية بوسيلة أو بأخرى[٨١].

ومع أزدياد الأوربيين فى مصر وأزدياد طلبهم للخدمات أصبحت الخياطة وبيع الأنسجة فى يد اليهود السوريين والأوربيين، بحجة أن المصريين يصعب عليهم القيام بهذه الخدمات، وقد نتج عن ذلك ضياع كثير من الربح بالنسبة للمصريين، بل أن هذه الحرف التى عمل بها المصريون قرونا طويلة آخذة فى الانقراض وذلك بسبب الأنقلاب الصناعى الحديث، كما عمل بعض اليهود خلال هذه الفترة بصناعة الكراسى[٨٢].

مارس اليهود خلال هذه الفترة (بجانب تملكهم الأراضى) كثير من الأنشطة التجارية، وكان من أهم هؤلاء التجار حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، نقولا صيدناوى الذى كان يعمل بتجارة الخردوات والحراير بالحمزاوى بالقاهرة،

وكذلك سمعان وسليم صيدناوى أصحاب محلات صيدناوى الشهيرة[٨٣]، ويشيرجاك بيرك، إلى هذه المحلات بأن عددها تزايد وهى تبيع الملابس الجاهزة خاصة النسائية مثل "السوتيان والجونلة والمناديل وغيرها، وذلك بسبب التغيرات النسبية فى مجال الاستهلال وتقليد المصريات للأجنبيات[٨٤]. فى الملبس وقد تم ذلك حينما خرجت المرأة الغنية زوجات كبار الملاك ورأت الأجنبية فأخذت تقلدها تدريجيا إلى أن ظهر الذين نادوا بحرية المرأة، خاصة قاسم أمين.

حواشي الفصل الأول

١- د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص٣٠٣.

٢- د. إلهام محمد علي ذهني: مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص٢٨٢.

٣- وكان غش العملة يتم بخلطها بالنحاس زيادة عن القانون، وفى عهد محمد باشا ١٦٩٩/ ١٧٠٤ فشت فى القاهرة الفضة والنحاس. وصار النصف المختوم لا يوجد وإن وجد لا يتعامل به، وإنما تأخذه اليهود ويقصوه أربعة أنصاف، ثم يذهبون إلى الصاغة ويبيعون ما تحصل معهم من المقاصيص، فضاعت الأخلاق وزاد الكرب، انظر د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم المرجع السابق ص٣٠١، ٣٠٣، ٣١١، ٣١٢، د. جلال يحيى: مصر الحديثة ١٥١٧ - ١٨٠٥، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص٢٠٤.

وكان الموكل بصنع النقود - أفندى - ظل يدير هذا العمل لوقت طويل، تارة تحت إدارة الباشوات وأخرى تحت إدارة المماليك - يهوديا - قديما يساعده ويمسك حساباته دائما ابنه الأكبر، انظر صامويل برنار: الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، جـ٣ من كتاب وصف مصر، المجلد السادس، ترجمة زهير الشايب، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٠، ص٢٦٠.

٤- د. إلهام ذهني: المرجع السابق، ص٢٨٣.

٥- نفسه.

٦- د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ص٣٠١.

٧- نفسه، ص٣٠٢.

٨- هيلين آن ريفلين، ترجمة، د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى: الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، دار المعارف مصر. ١٩٦٨، ص٢٦١.

٩- ب. س. جيرار: الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، جـ١. من كتاب وصف مصر، المجلد الرابع، ترجمة، زهير الشايب، مكتبة الخانجى، بمصر. ١٩٧٨، ص٣٢٥، ٣٢٦.

١٠- د. عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى، دورها السياسى ونظمها الإدارية والمالية والاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص١٨٩، ١٩٠، وانظر، د. جلال يحيى: المرجع السابق، ص٢٤٥.

١١- د. إلهام محمد على، ص٢٨٣، ٢٨٤.

١٢- د. عبد الحميد حامد سليمان، ص٢٠٨، ٢٣٢.

١٣- د. عبد الرحيم عبد الرحمن، ص٢٩١.

١٤- د. عبد الحميد حامد سليمان، ص٢٠٢، ٢٠٣، ٢٢٤، ٢٢٥.

١٥- آرثر أدوارد جولد شميت (الابن)، ترجمة، فؤاد دوارة: الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل – محمد فريد)، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٣، ٢٤. وفى عهد "منو" تم تنظيم قضاء الطوائف غير الإسلامية، فأنشأ لكل طائفة محكمة، سواء الأقباط أو اليهود أو غيرهم، يتولى رئاستها كبير الطائفة، وقد زال ذلك بخروج الفرنسيين من مصر، أنظر، د. شفيق شحاته: المرجع السابق، ص٤٥.

١٦- أ. ب. كلوت بك، ترجمة، محمد مسعود: لمحة عامة إلى مصر، جـ٢، دار الموقف العربى للصحافة والنشر والتوزيع، طبعة ثانية، ١٩٨٢، ص٣٣، ٤٩، ٨٤.

١٧- د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد: المرجع السابق، ص١٤.

١٨- كلوت بك: المرجع السابق، ص٨٤.

١٩- نفسه، جـ٣، ص١٣٨، ١٣٩.

٢٠- د. نبيل عبد الحميد، ص١٤، ١٥.

٢١- د. شفيق شحاته، ص٥١.

٢٢- هيلين آن ريفلين، ص٢٩٥.

٢٣- فرغلي علي تسن: أسيوط في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، آداب سوهاج، جامعة أسيوط، ١٩٨٥، ص٢٩٤، ٢٩٥.

٢٤- دار الوثائق القومية، دفتر ٢٥ معية تركي، ترجمة الأمر ٤١٩ في ١٢ جمادى الأولى ١٢٤٢ - صورة من الأمر إلى المناطق الكائنة فيما بين أسيوط إلى أسوان، دفتر ٣٣ معية تركي، وثيقة ٦٣ في ١٣ صفر ١٢٤٣ من الجناب العالي إلى مأموري الأقاليم الصعيدية، وأنظر، فرغلي علي تسن، ص١٢٩.

٢٥- الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨ - ١٩٤٨ مجموعة أبحاث ودراسات تاريخية تنشرها الجمعية بمناسبة إنقضاء مائة عام علي وفاته، بحث لـ عبد الرحمن زكي: الجيش الذي قاده إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨، ص١٣٧.

٢٦- كان السعر المعتاد للفائدة في عهد الحملة الفرنسية ١٠٪ في السنة، د. أحمد أحمد الحته: تاريخ الزراعة في عهد محمد علي الكبير، دار المعارف بمصر، ١٩٥٠، ص١٠١.

٢٧- د. أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ - ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص١٦٧.

٢٨- كلوت بك، جـ٣، ص١٣٨، ١٤٠، ١٤١.

٢٩- نفسه، ص١٣٨، ١٤١.

٣٠- آرثر إدوارد جولد شميت (الابن)، ص٣٤.

٣١- كلوت بك، جـ٣، ص١٣٨.

٣٢- د. نبيل عبد الحميد، ص١٥.

٣٣- د. سهام نصار: المرجع السابق، ص١٨، ١٩.

٣٤- جورج يانج، تعريب، علي أحمد شكري: تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، مكتبة مدبولي ١٩٩٠، ص٢٠٦، عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل جـ١، طبعة رابعة، دار المعارف، ١٩٨٧، ص٥٢، د. شفيق شحاته، ص٥٣.

٣٥- د. سهام نصار، ص١٩.

٣٦- د. نبيل عبد الحميد، ص١٥.

٣٧- ألكسندر شولش، تعريب د. رؤوف عباس حامد مصر للمصريين - أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ - ١٨٨٢، دار الثقافة العربية. ١٩٨٣، ص٥٤.

٣٨- نفسه.

٣٩- ذوقان قرقوط: تطور الفكرة العربية في مصر ١٨٠٥ - ١٩٣٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص١٦٣، ١٦٤، عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، جـ٢ دار المعارف، طبعة رابعة ١٩٨٧، ص٦٣.

٤٠- إلياس الأيوبي: تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا من ١٨٦٣ - ١٨٧٩، المجلد الثاني، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠، ص١٦٣، ٢٥٢.

٤١- عبد الرحمن الرافعي: جمال الدين الأفغاني - باعث نهضة الشرق ١٨٣٨ - ١٨٩٧، دار المعارف، طبعة ثانية، ١٩٩١، ص٣٧.

٤٢- دار الوثائق القومية، دفتر ٥٣ معية سنية عربي، صادر الأوامر العلية إلى المجالس والدواوين والأقاليم، وثيقة ١٦٧ أمر كريم في ٢١ ربيع الأول ١٢٩١. ومن الأمثلة على بذخ إسماعيل دفع ٦٩٥٨ جنيها ثمنا لأطقم قهوة من الذهب المرصع بالماس، ودفع ٣٩,٠٠٠ فرنك فرنسي لشراء أدوات تزيين قصور أقاربه وشراء قصر في باريس وإهدائه لابنة البائع، سنية عربي، أوامر كريمة، وثيقة ١٤٨ في ٦ ربيع الأول ١٢٩١.

43- Memoires de Nubar Pacha, libraire de Liban B eyrouth, 1983, p. 277.

٤٤- أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، جـ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص٢٥.

٤٥- د. محمد فؤاد شكري: مصر والسودان - تاريخ وحدة وادي النيل السياسة في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩، دار المعارف، ط٣، ١٩٦٣، ص١٥٨ - ١٥٩.

٤٦- ألياس الأيوبي: المرجع السابق، ص٢٨٨.

٤٧- ألبرت فارمان، ترجمة، عبد الفتاح عنايت؛ مصر وكيف غدر بها. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ١٩٦٤، ص١٨٩، ١٩٠.

٤٨- كانت الضمانات كالآتى: كل إيرادات القطر المصرى العامة - إيرادات سكك حديد الوجه البحرى - إيرادات الضرائب الشخصية - إيراد المكس على الملح - مليون جنيه من المقابله - الإيرادات المؤمنة لسداد القروض الأخرى - انظر، إلياس الأيوبى، ص٢٩٨ - ٣٠١.

٤٩- ألبرت فارمان: المرجع السابق، ص٢٧٤، ٢٧٥.

٥٠- د. نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد جمال عبد الناصر، مكتبة مدبولي، طبعة أولي، ١٩٨٧، ص١١٤، ١١٥.

٥١- رمزى ميخائيل جيد: تطور الخبر فى الصحافة المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص١٠٤.

٥٢- د. سهام نصار: المرجع السابق، ص٢١.

٥٣- الكسندر شولش، المرجع السابق. ص٥٤.

٥٤- إلياس الأيوبى: المرجع السابق، المجلد الأول، ص١١٨.

٥٥- نفسه، ص١١٩.

٥٦- د. على بركات: تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ - ١٩١٤، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧، ص٢٠٦، ٢٠٧.

٥٧- د. سهام نصار: الصحافة الإسرائيلية، ص٢٢.

٥٨- شولش: المرجع السابق، ص٥٤.

٥٩- د. على بركات: المرجع السابق، ص٢٠٨ - ٢١٠.

٦٠- يوضح شولش أن أسرة رياض رئيس الحكومة المصرية تنحدر من أصل يهودى، فوالده إسماعيل الوزان من أسرة الوزان اليهودية المعروفة بأزمير، أنظر، ص٦٧، ١٦٥، ١٦٦ - ويشك إلياس الأيوبى أيضا أن أصل رياض يهودى - أنظر المجلد الثانى، ص٢٠٣.

أما قرض المقابلة قامت فكرته على تسديد الضرائب لمدة ست سنوات مقدما، في مقابل إعفاء الملاك الزراعيين من نصف الضريبة إلى الأبد، وهي وسيلة لمواجهة الأزمة المالية الخانقة التي جر إسماعيل البلاد إليها، انظر، القوانين العقارية في الديار المصرية، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٨٩٧، ص٧٥. الوقائع المصرية، عدد ٤٢٧ في ١٨٧١/١٠/٧.

٦١- د. إسماعيل محمد زين الدين: الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص٣٢، ٣٣، وانظر جابرييل باير ترجمة: عطيات محمود جابر. تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة ١٨٠٠ - ١٨٥٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨، ص٢٧.

٦٢- د. إسماعيل محمد زين الدين، ص١٥٨، وانظر، جاك بيرك، ترجمة يونس شاهين: مصر الأمبريالية والثورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص٧٣.

٦٣- د. إسماعيل محمد زين الدين، ص١٥٩.

٦٤- روز اليوسف، عدد ٣٥٦٦ في ١٩٩٦/١٠/١٤، ص٦٤ تقرير لتوحيد مجدي بعنوان: إسرائيل تطالب بملكية حي المعادى.

٦٥- د. أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص١٨١، ١٨٣ - ١٨٥.

٦٦- د. علي محمد محمد بركات: الفلاحون بين الثورة العرابية وثورة ١٩١٩، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢٢ لسنة ١٩٧٥، ص٢١٧.

٦٧- د. إسماعيل محمد زين الدين، ص٣١، ٣٢.

٦٨- د. علي بركات، ص٢٠٩.

٦٩- روز اليوسف، عدد ٣٥٦٦ في ١٩٩٦/١/١٤ ص٦٤.

٧٠- مذكرات محمد فريد، القسم الأول، تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية تحقيق، د. رؤوف عباس حامد، عالم الكتب، ١٩٧٥، ص١٤٩.

٧١-جابرييل باير، ص٨٥.

٧٢- د. علي بركات، ص٢١٢.

٧٣- د. نوال قاسم، ص١٩٣.

٧٤- جابرييل باير، ص١١٤.

٧٥- مذكرات محمد فريد، ص١٤٩.

٧٦- د. إسماعيل محمد زين الدين، ص١٧٢.

٧٧- جابرييل باير، ص٣٤، ٣٥.

٧٨- د. حسين كفافي: الخديو إسماعيل ومعشوقته مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص٧٨، ٧٩.

٧٩- شهدى عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٨٨٢ - ١٩٥٦، دار شهدى للطباعة طبعة أولى، ١٩٥٧، ص٩.

٨٠- مذكرات محمد فريد، ص١٧٠.

-ومعروف تاريخ بطرس غالي بالنسبة لمساندته للاحتلال أو لليهود وكذلك لكل الأجانب ولو كان على حساب المصرى حتى وإن كان قبطيا، فهو أحد الإقطاعيين وصاحب مشروع مد أجل شركة قناة السويس ٤٠ عاما أخرى، وهو أيضا رئيس المحكمة التى تشكلت لمحاكمة أهالى دنشواى.

٨١- جابرييل باير، ص١٠٨.

٨٢- د. عبد السلام عبد الحليم عامر: طوائف الحرف في مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص٢١٤، ٢٦٩.

٨٣- د. أحمد الشربينى، ص٥٩.

٨٤- جاك بيرك، ص٦٩.

الفصل الثانى

الرأسمالية اليهودية فى مصر فى مجال البنوك والتجارة والتأمين

أولا: الرأسمالية اليهودية في مصر في مجال البنوك

الواقع أن أعمال الصرافة والتجارة هي أهم المجالات الاقتصادية التي نشط فيها اليهود حيث الربح السريع بدون مجهود، فالمرابون اليهود في مصر قبل إنشاء البنوك كانوا يمدون المزارعين بما يحتاجون إليه من قروض بشروط قاسية وربا فاحش (الفائظ)، وقد ساعد ذلك على ثراء يهود مصر بدءا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مما أدى إلى استيلائهم على أراضي وعقارات من يقرضوهم من المصريين وفاء للديون، وبالتالي ساعدهم ذلك على إنشاء البنوك[1] وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الأول.

والبنوك اليهودية في مصر شأنها شأن البنوك الأجنبية الأخرى من حيث استغلال صغار المزارعين المصريين حيث كانت تجهلهم البنوك ولا يصلوا إليها إلا بواسطة المرابين أو التجار الشرهين الذين يقترضون من البنوك بفائدة قليلة ويقرضونها بالربا الفاحش للفلاحين مقابل محصولاتهم التي يحصلون عليها بأبخس الأثمان بسبب الفاقة الاقتصادية، وقلة موارد الفلاح المصري المالية[2] ناهيك عن جهل الفلاحين الذي يدفعهم إلى الوقوع فرائس في أيدي المرابين (الخواجات)[3].

حاولت الحكومة من وقت لآخر علاج وقتي لمشكلة الربا في الريف بأن وضعت تحت تصرف البنك الأهلي اعتمادات كبيرة لإقراض صغار المزارعين ولكن لم يكن النجاح حليف هذه المحاولات فاستمر الفلاح في يد المرابي[4]، ويقدم النديم نموذجا للفلاح الجاهل الذي يحتاج إلى استدانة مبلغ مائة جنيه من أحد التجار المرابين فيحتال عليه المرابي ويعطيه سبعين جنيها، على أن يردها الفلاح مائة وعشرين، وذلك وفق حسبة ملفقة مستغلا جهل الفلاح، يقدم النديم ذلك في قالب قصصي بعنوان (محتاج جاهل في يد محتال طامع)[5].

أما عملية تحريم الربا بالنسبة للمسلمين وانصرافهم عن العمل فى مجال الاستثمارات المصرفية ومنافستهم للمرابين اليهود واليونانيين والأقباط الذين كان لهم باع طويل فيها، فهذا ليس سببا كافيا لذلك، فمعظم المصريين (صغار الملاك) كانوا يقترضون من اليهود والأقباط بالربا، والواقع أن ذلك كان للأسباب السابق ذكرها (الفاقة - قلة الموارد - الجهل)، أما الأغنياء فكانوا يفضلون المساهمة فى الشركات[٦].

ولا شك أن تحريم الربا يعنى قطع خيوط التبعية التى تربط الاقتصاد الإسلامى بنظام المصارف العالمي الصهيونى فى حقيقته والذى لا يمكن أن يسمح لشعوب العالم الثالث باستثمار ثرواتها.

إن النظام المصرفى قد وضع أسسه المرابون اليهود ومن ثم شكلوا قيم الحضارة الغربية الحديثة ووضعوا مقاييسها[٧].

إن المشاكل التى نجمت عن زيادة استغلال الفلاح المصرى وزيادة مخاطرها وضياع الملكية الزراعية وانتقالها إلى أيدى المرابين جعلت الحكومة تسعى لوضع تشريع يحمى الفلاح، ومحاربة الربا الفاحش فأصدرت القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ الذى قضى بإبطال بيع الوفاء فى الصورة التى يكون فيها إخفاء رهن عقارى.[٨]

أما عن حجم الاستثمار اليهودى فى مجال البنوك مجتمعة جملة واحدة، أو أى مجال آخر، فيصعب بسبب تداخل رأس المال اليهودى مع رأس المال الأجنبى غير اليهودى ومع الوطنى، حتى وإن كان ضئيلا، ليس هذا فحسب، فاليهودى كتوم بطبعه لا يبيح بم يملك، بل دائما يدعى الفقر، لذا يغيب عنا الكثير من رأسمال اليهود، والوثائق (مصلحة الشركات أو غيرها) لا تعطى جميع ما يملك اليهود من رأسمال، لذا سوف نبين رأس المال اليهودى من خلال الحديث عن كل بنك أو شركة ملكا لليهود أو مشاركين فيها وتطوره خلال فترة الدراسة.

وفى اعتقادى أن حجم رأس المال اليهودى فى أى بنك أو شركة فى مصر لا يقتصر على رأسمال البنك فحسب، وإنما يتمثل فى كل ما يملك البنك أو الشركة

من أسهم وسندات مدفوعة وغير مدفوعة، وما يتأثر به من أرباح وخسائر. وأيضًا الإنشاءات والمشروعات التي يساهم فيها سواء في مجال الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو التعدين أو المرافق والخدمات. وكذلك أصول البنك - وهذه حسابات مطولة تخص رجال المال والمحاسبة، لذا سوف نقتصر على الأحوال التاريخية لكل ما تقع عليه أيدينا من معلومات بنكية.

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر ومع زيادة نشاط اليهود في مصر وجد أكثر من ٩٦ بنكا وشركة في مختلف أوجه النشاط المالي والاقتصادي يملكها اليهود أو على الأقل يشتركون في رأسمالها أو أعضاء في مجلس إدارتها أو في وظائفها، هذا بخلاف نشاطهم التجاري في المجالات التجارية المختلفة، أما عن حجم الاستثمارات اليهودية في الشركات المساهمة فقد ظهرت وكأنها وقفا على اليهود[٩]. وسوف نتعرض لأهم البنوك التي يملكها اليهود أو ساهموا في رأسمالها.

-البنك الأهلي المصري:

تأسس في ٢٥ يونيو ١٨٩٨ برأسمال إنجليزي في صورة شركة مساهمة مصرية، مدتها خمسون عامًا، ليعمل كبنك تجاري، وقد منحته الحكومة المصرية منذ تأسيسه امتياز إصدار البنكنوت وأسندت إليه القيام بأعمال بنك الحكومة[١٠].

بلغ رأسمال البنك مليون جنيه استرليني موزعة على ١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة كل سهم عشر جنيهات استرليني. دفعت كل من شركة س. م. سلفاجو بالإسكندرية، وإخوان سوارس وشركاه. نصف مليون جنيه مناصفة لكل منها ٢٥ ألف سهم، وحصل المستر م. كاسل من لندن على ٥٠,٠٠٠ سهم قيمتها نصف مليون جنيه استرليني[١١].

الجدير بالذكر أن مسيو سوارس كان له الدور الأكبر في عملية إنشاء البنك، فحاجته إلى المزيد من المال لاستغلال الامتياز الممنوح له، أدت إلى نجاحه في الحصول على معاونة كل من مستر أرنست كاسل، ومسيو كونستنتان ميشيل سلفاجو، وظهر عقد الشركة الابتدائي بالأسماء الثلاثة سابقة الذكر، ومنهم روفاييل سوارس اليهودي بالنيابة عن ولحساب روفاييل سوارس وشركاهم بالقاهرة[١٢]، وبالتالي أصبح

نصيب اليهود فى أكبر وأنشط مشروع مالى بل وأهم البنوك الأجنبية فى مصر نحو ٢٥٪ من رأس المال.

وفى أبريل ١٨٩٩ زاد رأسمال البنك إلى مليون ونصف، ثم إلى مليونين عام ١٩٠٣، ثم إلى مليونين ونصف عام ١٩٠٤ ثم إلى ثلاثة ملايين عام ١٩٠٥[١٣].

وعن إنشاء البنك يقول زكريا مهران: "أنه جاء فى الطلب الذى قدم "للسير ألوين بالمر" المستشار المالى البريطانى للحصول على الدكريتو أنهم يحققون المهمة التى كلفهم بها جنابه (الخديو عباس حلمى الثانى)، وأن البنك الأهلى .. حين يصدر بنكنوت يقترض بغير فائدة .. هذه العبارة تغنينا عن كل تعليق، فالبنك الأهلى يقترض من مصر بغير فائدة، بل أكثر من ذلك أقرض مال مصر بفائدة قليلة لإنجلترا باستعماله القراطيس الإنجليزية غطاء لما يصدره من بنكنوت .. وقد نجحت سياسة "اللورد كرومر" المالية حين أراد من إنشاء هذا البنك أن يحارب نفوذ البنوك الأجنبية وأن تستخلص مصر للإنجليز[١٤]، وهذا أدى بالتالى إلى سيطرة إنجلترا على الاقتصاد المصرى من خلال البنك الأهلى الذى أصبح بمثابة البنك المركزى لمصر.

انفرد البنك الأهلى بإصدار البنكنوت المصرى بأمر بريطانيا دون تدخل الحكومة المصرية كى تحصل بريطانيا على ما تحتاج إليه من سلع وخدمات فى مصر[١٥]، حيث تنص المادة الثانية من الدكريتو الصادر فى ٢٥ يونيه ١٨٩٨ الخاص باعتماد نظام البنك الأهلى المصرى بإصدار ورق نقد يدفع لحامله عند تقديمه[١٦].

واللافت للنظر أن للحكومة المصرية حساب خاص فى البنك الأهلى يودع فيه باسمها الضرائب وما شابه ذلك من مدفوعات أخرى[١٧] وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على سيطرة بريطانيا وسيطرة اليهود وشركاهم من مؤسسى البنك على الاقتصاد المصرى، ناهيك عما يعود على هؤلاء اليهود من فوائد نظير استثمار أموال الحكومة.

ولم يكن للحكومة أى نصيب من أرباح هذا البنك فى بادئ الأمر، ثم رأت فى أغسطس ١٩١٦ أن تشترك فى الأرباح بعد أن سمحت بفرض السعر الإلزامى عام

١٩١٤، ونشأ عن ذلك زيادة التداول من أوراق النقد. وقد بلغ مجموع دخلها من ذلك بين عامي ١٩١٦ و١٩٢٩ نحو ١٢ مليون جنيه أى أن متوسط دخلها السنوى كان نحو مليون جنيه.

هذا وقد طلبت لجنة الشئون المالية بمجلس النواب زيادة نصيب الحكومة من أرباح إصدار أوراق العملة. فتم الاتفاق بين الحكومة والبنك الأهلى عام ١٩٢٧ على توزيع الربح أو الخسارة بين الطرفين[١٨].

وكانت السياسة المالية للبنك الحصول على أكبر ربح ممكن، وقد بلغت أرباح البنك من عملية إصدار البنكنوت وحدها خلال الفترة من ١٩١٦ - ١٩٣٩ نحو أربعة ملايين ونصف مليون جنيه مصرى[١٩]، وهذا الربح ليس بالمبلغ الهين فى ذلك الوقت فهو يعادل أكثر من أربعة أضعاف رأسمال البنك.

والواقع أن عملية إصدار البنكنوت كانت فى صالح بريطانيا أولا، ثم فى صالح المؤسسين ثانيا - هذا يعنى أن نصيب اليهود من هذه الفائدة ٢٥٪، فمن شروط إصدار ورق البنكنوت الذى منح للبنك منذ تأسيسه أن يكون نصف الأوراق المصدرة مضمونة بالذهب والنصف الآخر مضمون بأوراق مالية مملوكة للبنك تقدر بقيمتها الأسمية وتختارها الحكومة المصرية.

ولصعوبة نقل الذهب من لندن إلى القاهرة أثناء الحرب العالمية الأولى، وافقت وزارة المالية بقرار منها على اعتبار السندات المصدرة على خزانة الحكومة البريطانية كأنها ذهبا، وقد استمر هذا القرار نافذا حتى الحرب العالمية الثانية[٢٠].

ومنذ إنشاء البنك والحكومة تعمل على انتهاز أى فرصة لتحويله إلى بنك مركزى، وبدأت المفاوضات فعلا فى عام ١٩٠٤، ثم توقفت بسبب أزمة ١٩٠٧، واستؤنفت فى العام التالى، إلا أنه رُئى من الأفضل عدم إحداث تغيير فى حالة البنك وتركت المسألة جانبًا لتثار مرة أخرى فى عام ١٩٣٨[٢١]. وقد أراد البنك من هذه المحاولات أن يزيد من اختصاصاته بأن يكسب صفة البنك المركزى فوق أعماله التجارية التى قد يتنازل عن قسم منها لبعض البنوك الإنجليزية، وبهذا تمت سيطرة رؤوس الأموال الإنجليزية على مصر[٢٢].

ولما كان البنك بنكا أجنبيا يهوديا واقعا وعملا يعمل على خدمة أغراض اليهود والإنجليز في مصر فلم يكن من المنتظر أن يعمل على خدمة الاقتصاد المصرى، بل أقدم على كثير من المخالفات واستغل مصر بما أعطته له من امتيازات. وأهم هذه المخالفات، عندما أقدم على ربط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد الإنجليزى عندما أتيحت له فرصة إخراج مصر من قاعدة الذهب كغطاء للنقد المصرى أثناء الحرب العالمية الأولى، واعتبار السندات المصدرة على الخزانة البريطانية ذهبا، وبذلك خرج البنك عن إتفاق مرسوم تأسيسه الذى أعطاه حق إصدار البنكنوت (النصف مضمون بالذهب والنصف الآخر بأوراق مالية) ونتج عن ذلك التخلى بما اصطلح على تسميته قاعدة الصرف بالاسترلينى. وأصبح هناك إرتباط بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى، وبين سوق لندن المالية وسوق التحويل التجارى فى مصر، وبذلك حرم الجنيه المصرى من أهم مظاهر الاستقلال[٢٣] وبذلك ربطت انجلترا الاقتصاد المصرى باقتصادها، وهذا أسوأ ما قام بعمله البنك الأهلى المصرى خلال فترة الدراسة.

أصبح من المستحيل مع اندلاع الحرب العالمية الأولى استيراد الجنيهات الذهبية من إنجلترا، وأقبل الناس على المصارف يستردون ودائعهم ويصرفون ما بأيديهم من أوراق النقد بما يقابلها من الذهب حتى عم الخوف من استنفاذ الرصيد الذهبى فى البنك الأهلى، وهنا اضطرت الحكومة إلى التدخل فصدر مرسوم فى ١٢ أغسطس ١٩١٤ جعل تداول النقود الورقية ألزاميا وعلى ذلك اختفى الذهب من التداول، وأصبح البنكنوت وحدة العملة المتداولة إلى جانب النقود المساعدة فكان ذلك سببا فى تزايد الكميات المصدرة من تلك الأوراق.

وفى أكتوبر ١٩١٦ أخطر بنك إنجلترا "البنك الأهلى المصرى" بأن رصيد الذهب المصرى الموجود فعلا قد حول إلى سندات على الخزانة البريطانية تدفع بقيمتها بالعملة الورقية البريطانية، وكان هذا هو تاريخ فقد الجنيه المصرى لاستقلاله وارتباطه بالجنيه الإنجليزى كما سبقت الإشارة، إذا ارتفعت قيمته ارتفعت قيمة الجنيه المصرى، وإذا انخفضت، انخفضت معه[٢٤].

ومن مخالفات البنك أيضا قيامه بعملية تبديل نقود إنجليزية مزيفة. بلغ مقدارها نحو ٤٠ ألف جنيه إنجليزى مزيفة بجنيهات مصرية، وكان الوسيط يهوديا مقابل ٣٠٪ من قيمة ما تم تبديله أى نحو ١٢ ألف جنيه، وقد أضر ذلك بالاقتصاد المصرى[٢٥].

ومن أخطاء البنك أيضا أنه كان يزعم لنفسه الصدارة بين البنوك إذا أراد أن يتمتع بالحقوق التى تترتب على هذه الصدارة، فإذا أزف وقت الواجب تنصل من تبعاته وعاد إلى صفته التجارية، ووضع نصب عينيه مصلحة مساهميه.

وفى أزمة ١٩٢٩ لم يتوسع البنك فى الإقراض كما فعلت بقية البنوك فى البلاد الأخرى، بل كان يضن بقروضه ويستثمر فى الوقت نفسه ودائعه فى سندات الخزينة البريطانية، أو بمعنى آخر كان يعنى بمصالح المساهمين[٢٦].

أما عن نشاط البنك، فبجانب إصدار أوراق النقد، كان يقوم البنك بمنح قروض للزراع، وإصدار قروض للحكومة المصرية والبلديات والمنشآت العامة بمصر، والإتجار بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة، ويمكن القول بأن أغراضه هى مباشرة جميع الأعمال المصرفية لحساب الأفراد والشركات أو المؤسسات العامة، والاشتراك فى جميع الأعمال التجارية أو المالية أو الصناعية فى مصر عدا الأعمال العقارية أو الخاصة بأموال ثابتة أو المتصلة بمشروعات أجنبية[٢٧].

وقد استهل البنك نشاطه بافتتاح فرع القاهرة فى ٣ سبتمبر ١٨٩٨ وفرع الإسكندرية فى ١٩ سبتمبر من نفس العام. ثم امتدت شبكة الفروع مع بداية عام ١٩٠٠ إلى كثير من عواصم المديريات والموانى المهمة. وإلى مراكز النشاط التجارى الأخرى حسب الحاجة[٢٨].

أما عن ودائع البنك فقد كانت كثيرة حيث بلغت جملتها ما بين حكومية وأهلية حوالى ٢١,١ مليون جنيه إنجليزى عام ١٩٣٧[٢٩]. والجدير بالذكر أن جميع هذه الأموال والودائع المصرية كانت ترسل إلى إنجلترا حيث يقوم البنك بتزويد البنوك الأخرى فى مصر بحاجتها من النقد الأجنبى وذلك بالسحب على بنك

انجلترا. فكان يشترى من هذه البنوك الفائض لديها من العملات الأجنبية ويعيد بيعها الى بنك إنجلترا[٣٠].

الواقع أنه لا يمكن حصر العائد الذى عاد على اليهود سواء المشاركين فى رأسمال البنك أو أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين سواء من أسرة سوارس أو من اليهود الآخرين، ولكن مما سبق يتضح أن هذا البنك العريق فى نشاطه كان عائده جما، إلا أن المستفيد الأكبر قبل اليهود هى بريطانيا.

-بنك موصيرى:

تأسس البنك كشركة تضامن عام ١٨٨٠ بين كل من أسرة موصيرى الإيطالية اليهودية وأسرة كوربيل اليهودية[٣١]، وفى عام ١٩٣١ ساهم البنك فى تأسيس بنك التسليف الزراعى والتعاونى، وقد مثل البنك "مسيو أيلى م. كوربيل" بصفته شريكا[٣٢].

وفى عام ١٩٣٥ صدر مرسوم ملكى بتأسيس البنك كشركة مساهمة مصرية لمدة ٥٠ عاما[٣٣] برأسمال قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى[٣٤]، وكما سيطر اليهود الإيطاليين على رأسمال البنك سيطروا أيضا على إدارته ووظائفه[٣٥]، وكان نشاط البنك يتمثل فى الأعمال المصرفية[٣٦]، كما استثمر أمواله فى مختلف الأعمال التجارية وامتلاك السندات المالية والعقارات ومنح القروض[٣٧].

ومن أبرز أعضاء بنك موصيرى - موريس نسيم موصيرى رئيس مجلس الإدارة، وموريس فيتاموصيرى، والسيدة دنيز موصيرى هرارى، وروبير موصيرى، وفيلكس نسيم موصيرى الذى يعتبر أحد مؤسسى البنك وهو عضو فى مجلس الإدارة، ويقول أن البنك ساهم مساهمة فعلية فى الاقتصاد القومى[٣٨].

ومثلما سيطر اليهود على رأسمال البنك وإدارته فقد سيطروا أيضا على وظائفه أمثال "شارل فيبلى، وماركو ليفى، وموسى كوهين، وم. نانوس، وألبير شاريم، وسكوت سميث، ور. ف. فرحات، وقد تمصروا فيما بعد[٣٩].

وقد دخلت أسماء يهودية كثيرة مالكة لأسهم البنك فيما بعد مثل الآنسة كترين سيمونت دريفوس، وكليمان شيكوريل وماكس سلامة وانجلو كارلو لوميلي وريشارد دريفوس وابنه بيير ريشارد[٤٠].

-بنك سوارس: (أولاد سوارس وشركاهم سابقا)

تأسس عام ١٩٢٢ وظل يعمل كبنك خاص باسم أولاد سوارس وشركاهم. وأعيد تأسيسه عام ١٩٣٦ بتحويله إلى شركة مساهمة مصرية، وأسرة سوارس يهودية بعضها يحمل الجنسية الإيطالية وبعضها يحمل الجنسية الفرنسية ويقيم أفرادها بباريس وبعضهم في مصر[٤١]، وساهم في تأسيس البنك بجانب أسرة سوارس بعض الإيطاليين اليهود وكذلك بعض المتمصرين من عائلة قطاوي اليهودية[٤٢].

تأسس البنك برأسمال ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري، ومدة امتيازه ٥٠ عاما، ومركزه الرئيسي في الإسكندرية وله فرعان أحدهما في القاهرة والآخر في طنطا[٤٣].

أما عن نشاط البنك فقد بدأ بأعمال مصرفية بحتة، ثم وسع نطاق أعماله بالاشتراك في أعمال اقتصادية أخرى، كالتجارة والصناعة ويمتلك البنك ورشة أحذية ومعصرة زيوت، وكان يقوم بأعمال الخصم والصرف بصفة عامة، وتمثيل شركات التأمين والملاحة، وعلى الأخص حيازة مصرف أولاد أ. سوارس وشركاهم شركة تضامن مركزه الإسكندرية، وتسليف الموظفين بضمان مرتباتهم، ومن أبرز أعضاء البنك "يوسف قطاوي وجوزيف كارلو سوارس ومريدي ساكس"[٤٤].

-البنك التجاري المصري:

تأسس البنك عام ١٩٠٥ باسم بنك التسليف الفرنسي[٤٥] وفي عام ١٩٢٠ تحول البنك إلى شركة مساهمة مصرية باسم البنك التجاري المصري، برأسمال قدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني[٤٦].

وقد واكب تأسيس البنك ظروف اقتصادية سيئة أثرت على أعماله في تجارة القطن خاصة، مما اضطره إلى تخفيض رأسماله عام ١٩٢٣ إلى ١٥٠,٠٠٠ جنيه

استرليني، واستمر تأثره بحالات الركود والأزمات الاقتصادية في الثلاثينيات، وقد شاركت أسرة قطاوي أسرة سوارس في تأسيس هذا البنك(٤٧).

وفي عام ١٩٣٨ حلت عناصر أجنبية متمصرة محل بعض الفرنسيين ولكن البنك تكبد خسائر فادحة بلغت ٥٦,١٤٤ جنيه انجليزي في نفس العام. وقد نشأت هذه الخسائر من استهلاكات مختلفة وهي خسائر تزيد قليلا على نصف رأس المال(٤٨).

ويعتبر البنك التجاري المصري الذي أسسه سوارس اليهودي ضمن البنوك التي قامت بتحويل جزء كبير من أرباحها إلى الخارج، وأنشأ البنك فروعا صورية إلى حد ما مثل شركة الأملاك المربحة والشركة المصرية للأراضي والعقارات وشركة التجهيز والإنشاءات وكلها كانت تركز نشاطها الحقيقي في تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج - (وهو ليس تصدير بل هي عمليات تهريب الأموال)(٤٩). ولعل عملية التهريب هذه هي السبب المباشر في إلحاق الخسائر بالبنك، ولكن زاد رأسمال البنك مرة أخرى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية(٥٠).

-البنك البلجيكي الدولي بمصر:

تأسس البنك في عام ١٩١٢ وأعيد تأسيسه في شكل شركة مساهمة مصرية عام ١٩٢٩ برأسمال مدفوع ٥٠٠,٠٠٠ جـ. م قيمة ٢٥٠,٠٠٠ سهم، وكان مركز البنك الرئيسي بالقاهرة وله فروع في مصر الجديدة والإسكندرية وشبرا.

مارس البنك أعمال البنوك التجارية والمالية والعادية، وأصدر أذونات على الخزينة لحاملها بالإطلاع بالأجل بشروط مغرية، كما كان يؤجر خزائن خصوصية، وقام بأعمال البيع والشراء في القراطيس والأوراق المالية للشركات المصرية والأجنبية، ومارس أعمال التسليف بتأمينات عقارية، وسيطر الأجانب واليهود من جنسيات مختلفة على إدارة البنك(٥١).

أسهم في تأسيس البنك عدد من البنوك والشركات المالية والصناعية البلجيكية والبنك التجاري السويسري، والبارون البلجيكي أدوارد إمبان، بالإضافة إلى عائلتي رولو وعدس، وكان من أبرز أعضاء مجلس إدارة البنك أميل نسيم

عدس[٥٢]، وروبير ج. رولو، وبيير ونفوازان، وبول ولكاف ولينوس جاش وجاستون إيتيه وبول راملو[٥٣].

-بنك الاستيراد والتصدير المصرى:

تأسس برأسمال ٣٠٠,٠٠٠ ج. م، وقام بتأسيسه لفيف من اليهود المقيمين بمصر ومن جنسيات أجنبية مختلفة، ويلاحظ أن البنك ارتبط فى نظامه (عقد الالتزام) بنسبة ٦٠٪ للموظفين المصريين، فى حين بلغت نسبة عددهم الفعلية ٥٠٪ بعجز قدره ١٠٪[٥٤].

-الشركة الفرنسية المصرية للتسليف:

تأسست بالإسكندرية فى ٩ سبتمبر ١٩٣٤ برأسمال ٧٥,٠٠٠ جـ. م، وتمثل نشاط الشركة فى القيام بأعمال الاعتمادات على العموم والسلفيات على أشياء منقولة أو ثابتة بمصر والخارج، وكان رئيس مجلس الإدارة "فيكتور طوربيل، وأبرز أعضاء الشركة" ريمون عزرى وفريدى ساكس وأميل جربوعة ويوسف سلام[٥٥].

-شركة الشرق الأدنى العالمية:

تأسست أول نوفمبر ١٩٣٧ برأسمال ٥٠,٠٠٠ جـ.م لمدة ٥٠ عاما. وقامت الشركة بجميع عمليات البنوك والصندوق والخصم والقومسيون وبيع أوراق القطع والأوراق التجارية وسندات الدين العام وأسهم وسندات الشركات المصرية والأجنبية وإصدار الشيكات والسندات.

تكونت الشركة بين أربع شركات كندية وثلاثة أفراد (مصريان وأجنبى)[٥٦] وأسهم معهم "سمحا امباخ وجاك يانكوفتش" اليهوديان فى تأسيس وإدارة الشركة[٥٧].

-الشركة المصرية المالية:

أسستها عائلات "عدس ورولو وموصيرى وقطاوى" وقاموا بإدارتها، حيث تشكل مجلس الإدارة من "كليمان عدس" رئيسا، وعضوية كل من "هنرى موصيرى

وموريس نسيم موصيرى وسيمون رولو وأصلان قطاوى ورالف هرارى". وجميعهم يهود.

-الشركة المصرية لتوظيف الأموال والتسليف:

أسستها أسرتى "ناكامولى وشيكوريل"، وتولى "إيزاك ناكامولى" رئاسة مجلس الإدارة الذى ضم فى عضويته "ألبير ناكامولى وسلفاتور شيكوريل وسيمون رولو"(٥٨).

فى عام ١٩٢٤ تكونت شركة تحت اسم جماعى هو (شركة حرب وسلطان وشركاهم) لشراء الأسهم والسندات والأوراق المالية وبيعها من الشركات والحكومة وإليها، وهذه الشركة تمثل شكلا من أشكال (الدرجة الثالثة للرأسمالية) وفى مجلس إدارتها كان "مدحت يكن باشا" عضو الأسرة الأرستقراطية فى مصر، "وجوزيف أصلان قطاوى باشا" الذى ينتمى إلى البرجوازية اليهودية فى مصر، وذا الصلة بالقصر فى تلك الفترة(٥٩).

ناهيك عن مشاركة اليهود فى أهم مشروع وطنى يمثل الرأسمالية الوطنية المصرية وهو بنك مصر عام ١٩٢٠ والذى أنشئ للتخلص من سيطرة رأس المال الأجنبى على الاقتصادى المصرى، حيث كان أحد أعضاء مجلس الإدارة الثمانية اليهودى"يوسف أصلان قطاوى باشا" بمبلغ ١٠٠٠ جـ م وكذلك اليهودى "يوسف شيكوريل" بمبلغ ١٠٠٠ جـ م وهى مساهمة محدودة (٢٠٠٠ جـ م) بالنسبة لليهوديين. وقد جاءت مساهمة هذين اليهوديين باعتبارهما مصريين (متمصران) وليس من الأجانب.

والبنك شركة مساهمة مصرية مركزها القاهرة، ونشاطها القيام بجميع أعمال البنوك من خصم وتسليف وعمولة وبيع وشراء السندات والأوراق المالية، ورأسمال البنك بلغ ٨٠,٠٠٠ جـ م موزعة على ٢٠,٠٠٠ سهم، ثمن السهم أربعة جنيهات مصرية(٦٠)، وزاد رأسمال البنك ٨٠ ألف عام ١٩٢٠ إلى ٥٠٠ ألف عام ١٩٢٥ ثم إلى مليون جنيه عام ١٩٢٧ كما زاد عدد المساهمين من ١٢٦ مساهما عام ١٩٢٠ إلى

٩٣٥٦ عام ١٩٣٤. وزادت ودائع البنك من ٢٠٠ ألف جنيه حتى أواخر ١٩٢٠ إلى خمسة مليون ونصف مليون عام ١٩٢٧ ثم إلى ١٠ مليون من الجنيهات عام ١٩٣٤"[٦١].

مما لا شك فيه أن بنك مصر نجح في مجال عمله (البنكي وغير البنكي) فقد عمل على تقدم الصناعة المصرية عن طريق تقديم القروض الصناعية[٦٢] حيث ظهر أول مشروع صناعي له عام ١٩٢٢ ولم يأت عام ١٩٢٨ حتى أنشأ عشر مؤسسات صناعية وتجارية كبيرة[٦٣]. كما أصبح له فروع ومكاتب في القاهرة والمديريات بلغت عام ١٩٣٥ نحو ٢٠ فرعا[٦٤].

ليس هذا فحسب فقد قام البنك بتعديل أغراضه فأصبح يقدم قروضا واعتمادات زراعية إلى جانب الصناعية والتجارية[٦٥]، كما ساهم في إنشاء بنك التسليف الزراعي المصري عام ١٩٣١ بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جـ.م[٦٦] وبذلك يكون البنك قد ساهم في النهضة الزراعية في مصر.

وعلى الرغم من أن البنك أدى خدمات جليلة في مجال القروض المضمونة بتأمينات عقارية لأصحاب الأراضي في مصر، إلا أنه صدرت كثير من الأحكام بنقل ملكية المتقاعسين عن السداد لصالح البنك، وتزخر دور الشهر العقاري بالكثير من الأحكام لصالح البنك[٦٧].

ولما كان ضمن المساهمين يهوديان أعضاء في مجلس إدارة البنك (سبق ذكرهما) فقد استفادا بنصيب كبير من الأرباح التي حققها البنك ومن التوسعات التي قام بها في مجال الزراعة والصناعة والتجارة والمال، ليس هذا فحسب، فقد ظهر نفوذ هذين اليهوديين داخل البنك فيما بعد حينما فكر طلعت حرب في إنشاء فرع له في فلسطين ولكنه تراجع أمام تهديد اليهود بسحب أموالهم من البنك، فلا ننسى أن يوسف شيكوريل سابق الذكر وأحد أصحاب محلات شيكوريل في مصر كان رئيس المنظمة الصهيونية بمصر[٦٨].

وبجانب البنوك وشركات الأموال سابقة الذكر، وجدت بنوك ملك الأفراد اليهود، فعلى سبيل المثال: بنك "حاييم يعبيس" والذى سمى بعد وفاة صاحبة عام ١٩٠٩ باسم "بنك إيزاك ليون وأولاد إيلي يعبيس" وتولى ولده "إيزاك يعبيس" رئاسة

مجلس إدارة هذا البنك، وبلغ رأسمال البنك نحـو ٧٥,٠٠٠ جنيه مصرى[٦٩]. وهناك أيضا من بنوك الأفراد اليهود الخاصة التى ظهرت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين: بنوك موصيرى اسمالون وهرارى[٧٠] وبنك كوكس ومديره ألبير مزراحى[٧١].

ومن بنوك الأفراد اليهود أيضا بنك "عـزرا" وشريكيه "يهوذا وحاييم" وكان يقوم البنك ببيع وشراء الأسهم والسندات وأعمال السمسرة فى الأوراق المالية وأعمال البورصة وتجارة القطن. وكان يحصل على ٧٪ فائدة عن الأوراق المالية. لذا حقق هؤلاء اليهود الثلاثة ثروة طائلة خلال فترة وجيزة، وقد قام عزرا بسرقة بنك الخواجه "لافى" اليهودى.

وقد تم جرد المسروقات من بنك الخواجه لا فى وكانت عبارة عن ثلاثمائة ألف جنيه مصرى ممثلة فى نقدية ليست كثيرة نحو (٥٠ أو ٦٠ جنيها) وأوراق البنك المصرى مقدارها ١٠٠,٠٠٠ جـ. م وسندات الدين الموحد وأسهم البنك الأهلى والبنك الزراعى والعقارى والدائرة العادية والمؤسسة بنحو ٢٠٠,٠٠٠ جـ. م، وكان بنك لافى يحتفظ فى خزينته بكثير من الحجج والرهنيات، وكان يقوم على حراسة البنك خفيران من البرابرة (السودانيين) ويعمل بالبنكين (بنك عزرا وبنك لافى) عدد من الموظفين والعمال[٧٢].

وقد حقق هؤلاء اليهود الكثير من الأموال من هذين البنكين أدت إلى قيامهم بشراء عدد من أسهم بعض اللوكندات التى كانت توزع عليهم نحو ٨٪ أرباح عن هذه الأسهم خاصة عند موسم السياحة، ومن أرباح هذه الأسهم وغيرها تكونت لديهم الثروة التى اشتروا بها أطيانا زراعية فى الصعيد، كما قاموا بإنشاء الشركات الجديدة[٧٣].

أما عن عملية السرقة التى قام بها "عزرا" لبنك الخواجه "لافى" فقد كانت فى أوائل عام ١٩٠٤، وكانت بسبب وقوع عزرا فى حب "أستير بنت الخواجه لافى" ورفضها إياه، فقام بالانتقام من أبيها، وكان اليهود يخفون قيمة رؤوس أموالهم، لذا كان وقوع اليهودى فى غرام اليهودية ورفضها إياه سببا فى ظهور رأسمال هؤلاء

اليهود. حيث كان "عزرا" متواطنا مع اللصوص لسرقة بنكه أيضا ليبعد الشبهة بعيدا عنه. وقدرت أموال بنك عزرا بما قيمته ٩٠,٠٠٠ جنيه مصرى. بعضها له والبعض للعملاء.

تم ضبط جميع المسروقات فى منزل عزرا الذى قام بإغواء اثنين من اللصوص أحدهما يدعى "ينى أكولبلو" وهو مشهور بأعمال السرقة والإرهاب. وقد حكمت المحكمة على اللصين بالنفى، وحكمت على عزرا بالسجن لمدة عامين ورد المسروقات إلى أصحابها وأن يدفع عزرا فائدة الأوراق المالية بمعدل ٧٪ وسائر النفقات الأخرى.

ولما كانت عملية السرقة بين اليهود وأنفسهم، فقد تدخل محامى "لافى" المدعو "حنين" لإخراج عزرا من السجن (فالجميع يهود) وذلك بتصالح لافى مع عزرا، فقال المحامى للخواجه لافى أنه ولدكم وابن أمتكم وأنه أكثر شبان أمتكم كسبا فقد حقق ثروة طائلة فى خلال سنتين.

ولما كانت أسهم الدائرة السنية العادية والمؤسسة تخص شخص يدعى "أحمد بك" فقد طلب منه أنه لا يطالب بالحق المدنى فوافق على أن ترد له أمواله وفوائدها، وتم ذلك بالفعل وأطلق سراح عزرا[٧٤].

وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن هذه البنوك بنوك صغيرة فى رأسمالها وإدارتها تعمل بالمضاربة فى البورصة، كما تعمل بالربا الفاحش مع الأهالى - أقباط ومسلمين - وتدل أيضا على غنى أصحابها وثرائهم الفاحش، على الرغم من صغر حجم هذه البنوك، وأن ما سرق لا يوازى إلا جزءا صغيرا من ثرواتهم، وإنما هو الربا والتزوير والغش والتدليس، فهذه هى حياة اليهود، كما يتضح مدى تعاطفهم فيما بينهم، وقد تمثل ذلك فى عدم الإضرار حتى بالسارق، وأن اليهودى لافى تحايل على المسلم أحمد بك حتى لا يضار اليهودى (اللص).

كما أوضحت عملية السرقة أن جميع أعمال اليهود سرية وأنهم يخفون حساباتهم عن الحكومة، خاصة أعمال البورصة، كما أوضحت السرقة أن القضاة عملاء طرفهم ولهم حسابات عند هؤلاء اليهود وأسماؤهم ظهرت فى دفاترهم - لذا

انحاز القضاة لعزرا فى هذه القضية وقضايا سابقة لهذه القضية[٧٥] ومن المؤكد أنهم قضاة المحاكم المختلطة.

ساهم اليهود برؤوس أموالهم فى البنوك المتخصصة: الممثلة فى البنوك الزراعية وبنوك الإقراض العقارى وهى تختلف عن البنوك التجارية سابقة الذكر. من حيث نشاطها فهى لا تزاول الأعمال المصرفية، كما لا تقبل الودائع الجارية، وإنما هى متخصصة فى الائتمان الزراعى مثل بنك التسليف الزراعى والتعاونى. أو متخصصة فى إقراض أصحاب الأراضى والمبانى بضمان عقاراتهم وتسدد على آجال طويلة قد تصل إلى ٢٠ أو ٢٥ سنة مثل البنك العقارى المصرى.

بدأ الائتمان العقارى فى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر حيث تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على مصر ساعية وراء الاستثمار المربح ومعتمدة على الامتيازات الأجنبية، وكان المالك العقارى المصرى والمزارع المصرى خاصة الصغار فى حاجة دائمة إلى المال فكانوا يقعون فريسة سهلة للمرابين الذين كانوا يقرضونهم بفوائد تصل إلى ٢٠٠٪ أو أكثر. وسبق أن ذكرنا أن هؤلاء المرابين إما من اليهود أو من الأقباط متمتعين بالامتيازات الأجنبية[٧٦].

ويذكر قلينى فهمى: أن البنك العقارى وبعض الشركات العقارية أصبحوا بتملكهم أراضى البلاد حكومات اقتصادية مستقلة ذات نفوذ عال[٧٧].

ولما كان هؤلاء المرابون يتمتعون بالامتيازات الأجنبية فكان لحكم المحكمة المختلطة الغلبة. وبسبب عجز المدينون من ملاك الأراضى الزراعية الذين رهنوا أراضيهم وفاء للدين عن سداد ديونهم التى اقترضوها بفوائد مرتفعة، وتشددت البنوك العقارية - وأكثرها فى يد الأجانب - فى استيفاء حقوقها كاملة وصار جزء كبير من الثروة القومية مهددا بالانهيار، وساعد على ذلك أكثر الكارثة القطنية عام ١٩٣١ التى كان لها أكبر الأثر فى تفاقم أزمة الديون العقارية، مما أدى إلى بيع الفلاحين لأراضيهم سدادا لديونهم أو نزع ملكيتها لصالحهم[٧٨].

وعلى الرغم من اشتداد الضائقة فى مصر أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية. إلا أن الحكومة أمعنت فى استعمال القسوة فى تحصيل الضرائب، ولم تعمل

الحكومة عملا مجديا حاسما في مشكلة الديون العقارية التي عجز أصحاب الأطيان عن الوفاء بها، وكل ما فعلته أن أصدرت ١٩٣٣ قانونا (رقم ٧ لسنة ١٩٣٣) بتجميد ومد آجال سلف البنوك العقارية الثلاثة الكبرى (البنك العقاري وبنك الأراضي وشركة الرهن العقاري)، والعمل على تجميد الأقساط المستحقة على المدينين لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٣٢ وتحويلها هي ورأس المال والأقساط المتأخرة والفوائد وفوائد التأخير والمصاريف حتى هذا التاريخ إلى سلفتين، إحداهما برصيد رأس المال لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٣٢ وتسدد على ثلاثين قسطا سنويا بالنسبة للبنك العقاري وشركة الرهن العقاري، وعلى خمسة وثلاثين قسطا بالنسبة لبنك الأراضي، وتبدأ الأقساط من يناير ١٩٣٣، والسلفة الثانية وتشتمل على الأقساط المتأخرة وفوائد التأخير مضافا إليها الرصيد المستحق في ٣١ ديسمبر ١٩٣٢ لبنك التسليف الزراعي عن المبالغ المدفوعة منه للبنوك العقارية الثلاثة. كما تضمن القانون وقف إجراءات نزع ملكية الأراضي المرهونة لتلك البنوك لمدة ١٨ شهرا ابتداء من تاريخ العمل به[٧٩]. وبالتالي فإن حكومة صدقي استطاعت أن تنقذ جانبا كبيرا من ثروة البلاد العقارية. وهذه هي أهم حسنات إسماعيل صدقي[٨٠]، وعن هذه البنوك فهي كالتالي:-

-البنك العقاري المصري: Gredit Foncier Egyptien

مركزه الرئيسي القاهرة، تأسس عام ١٨٨٠ لمدة ٩٩ سنة، برأسمال ٤٠ مليون فرنك فرنسي، زيد أكثر من مرة، وقام بتأسيسه بعض كبار الماليين اليهود المقيمين في مصر مثل: محال سوارس ورولو وقطاوي مع ثلاثة من البنوك الكبيرة بفرنسا وهي بنك الكريدي ليونيه والسوسيتي جنرال وبنك الكمتوار ناسيونال دي سكونت[٨١].

وقد لعب البنك دورا خطيرا في الاقتصاد الزراعي المصري منذ إنشائه، فنتيجة للقروض التي قدمها للملاك الزراعيين المصريين التي بلغت ١٤,٦٥٣ قرضا قيمتها ٥٢,٥ مليون جنيه مصري منذ إنشائه وحتى عام ١٩٠١ فقط، أصبح يتحكم في أكثر من مليون فدان، وكان "روبير رولو" نائبا لرئيس مجلس الإدارة، وموجها

للسياسة المالية للبنك، ومنحته الحكومة البريطانية لقب "سير" تقديرا لجهوده في خدمة مصالحها في مصر(٨٢).

وفي مايو ١٩١٧ كان الخديو مدين للبنك العقاري فطلب الإنجليز من البنك توقيع الحجز على أملاكه وطرحها في المزاد، لبيعها بثمن بخس وتؤخذ في مقابلة الدين المطلوب منه، مع أنها تساوي أكثر(٨٣) ولكن هي سيطرة سلطان الاحتلال والماليين خاصة اليهود.

وقد ساعد البنك أصحاب رؤوس الأموال على تشييد مبان كثيرة في كل من القاهرة والإسكندرية عن طريق تقديم القروض المضمونة برهن لهم، والتي كانت تصل قيمة القرض الممنوح إلى ٦٠٪ من قيمة العقار على الأكثر، غير أنه لم يكن يقرض سوى كبار الملاك - وبالتالي لا يتعاون مع صغار الملاك، مع أن هذه الطبقة هي التي كان يجب أن يتعاون معها طبقا لنظامه الأساسي، وقد سيطر البنك على مساحة كبيرة من أراضي مصر نتيجة توسعه في منح القروض وتعسر المقترضين عن الدفع وإحلال البنك محلهم في تملك الأراضي الزراعية(٨٤).

وقد بلغت قيمة الدين على الأراضي التي نزعت ملكيتها لمصلحة البنك العقاري المصري بين ١٩١١ - ١٩١٣ حوالي ١,١٠٠,١٠٠٠ جنيه(٨٥).

وقد حقق البنك أرباحا كبيرة عندما اتجه إلى توظيف أمواله في أعمال جديدة غير الإقراض مثل اشتراكه في تأسيس شركة للإنشاءات الحديثة باسم "شركة الشمس" وشركة مصر الجديدة العقارية بقيمة ٧٢٦,٠٠٠ جـ. م في الشركتين، كما ساهم البنك في تأسيس بنك التسليف الزراعي بنحو ١٠٠,٠٠٠ جـ. م(٨٦).

كما ساهم رأس المال اليهودي في تأسيس بنك التسليف الزراعي المصري: عام ١٩٣١ لتقديم المال اللازم لحاجة الزراعة، ولأن الحكومة المصرية ساهمت بنصف رأس المال البالغ مليون جنيه، فقد ظهر البنك وكأنه بنك مصري خاصة وأنه إتخذ شكل الشركة المساهمة المصرية، والواقع أنه ليس كذلك، فقد ساهم فيه البنك الأهلي المصري بنحو ٢٠٠,٠٠٠ جـ. م وهذا البنك سبق وأن ذكرنا أن اليهود يمتلكون ٢٥٪ من رأسماله، كما ساهم فيه بنك مصر بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جـ.م

والبنك العقارى المصرى بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جـ. م والبنك البلجيكى والدولى المصرى بمبلغ ٥٠٠٠ جـ. م وبنك موصيرى وشركاه ويمثله من اليهود أسرة موصيرى وأسرة كورييل بمبلغ ٤,٠٠٠ جـ. م[٨٧] وبما أن جميع هذه البنوك ساهم فى تأسيسها اليهود فبالتالى لليهود مساهمة كبيرة فى رأسمال البنك الذى نحن بصدده.

فى يولية ١٩٣٢ تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وبنك التسليف الزراعى المصرى على إنشاء قسم للتسليف العقارى تحت إشراف البنك المذكور لتقديم سلف عقارية[٨٨]. أضف إلى ذلك فإن نشاط البنك القيام بعمليات لأجل قصير لا يتجاوز ١٤ شهرا وتقديم سلفيات للجمعيات التعاونية وصغار المزارعين وبيع الأسمدة والبذور وعمليات لمدة لا تتجاوز عشر سنوات لتقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية وإصلاح الأراضى الزراعية والقيام بالعمليات المصرفية للجمعيات التعاونية، ومساعدة صغار الملاك، إلا أن البنك كان عكس ذلك حيث كان يبيع السماد لصغار الملاك بأثمان تزيد عما كان يبيع به لكبار الملاك بما يعادل ما بين ٥ و١٠ قروش، وفى عام ١٩٣٧ أصبح البنك خاضعا للقانون الأهلى بعد عقد مؤتمر مونتريه بسويسرا وعدل حدود الملكية التى تخول للزراع حق الأقتراض فجعلها ٢٠٠ فدان بدلا من ٩٠ فدانا، كما رفع نسبة التسليف على القطن فصارت ٨٥٪ بدلا من ٨٠٪[٨٩]. وأهم ما قام به البنك هو التوسط بين الدائنين والمدينيين لمنع البيوع الجبرية وللمحافظة على الثروة العقارية فى البلاد[٩٠].

وكان من أهم أهداف إنشاء بنك التسليف الزراعى المصرى هو محاولة من وزارة صدقى فى تفريج الأزمة الاقتصادية[٩١]، كما حل البنك محل البنك الزراعى المصرى فى تجديد رهن تأمينى لصالحه ضد المقترضين، فعلى الرغم من محاولة الحكومة انقاذ الثروة العقارية كما سبقت الإشارة، إلا أن البنك يسيطر على جزء كبير منه اليهود - خاصة بالنسبة لرأس المال - فعلى سبيل المثال: هناك كشف عن بيان المسطحات المطلوب عمل تحديد رهن تأمينى لصالح البنك العقارى الزراعى المصرى ضد "حنا توما سليمان" عام ١٩٣٧ وذلك بموجب العقد ١٩٢٧/٢١٥ لصالح البنك الزراعى المصرى[٩٢].

-بنك الأراضي المصرى:

شارك رأس المال اليهودى رأس المال الأجنبى والوطنى فى إنشاء بنك الأراضى المصرى عام ١٩٠٥ لمدة ٩٩ سنة، مركزه الرئيسى الإسكندرية، وكان نائب رئيس مجلس الإدارة اليهودى "مسيو رينيه اسمالون" ومن أهم أعضاؤه اليهودى "مسيو أميل نسيم عدس"[٩٣].

وكان البنك يقوم بمنح القروض بضمان رهن الأرض على أن يتم سدادها لآجال طويلة أو قصيرة[٩٤]، كما كان يقوم بعملية التسليف على رهونات عقارية أيضا لآجال طويلة بالتقسيط أو لآجال قصيرة، وكان يشترى ديونا عقارية، ويفتح حسابا جاريا على رهن عقارى - ويقدم السلفيات للمزارعين الملاك بدون اختصاص عقارى بمبالغ لا تزيد على قيمة محاصيل أرضهم، كما كان يستلم النقود بصفة وديعة بفائدة وبدون فائدة[٩٥].

وقد بلغ عدد السلف التى منحها البنك منذ تأسيسه حتى نهاية ١٩٤٣ نحو ٥٧٥٧ سلفة مقابل دين قدره ١٧,٩٦١,٨٣٥ جـ. م[٩٦] وبذلك يكون البنك قد حقق أرباحا طائلة عادت على مؤسسى البنك سواء يهود أو أجانب أو مصريين.

مما سبق يتضح أن مجال عمل هذه البنوك متسعا، فبجانب أعمال الإقراض بالربا الفاحش، قامت بأعمال المضاربة فى البورصة (بورصة الأوراق المالية)، كما كان لها باع طويل فى تمويل محصول القطن وتجارته، وفى هذا يقول الشربينى: "أن هذه البنوك قصرت نشاطها فى التعامل على التجار وكبار الملاك، فكانت تقرضهم الأموال بضمان أقطانهم مثلها فى ذلك مثل التجار، وبعد جنى المحصول تتسلمه البنوك من التجار والمزارعين على السواء وتضعه فى مخازنها ثم يرسل إلى الإسكندرية حيث يباع هناك وتدفع الأثمان نقدا وفورا[٩٧]. وما كان يحدث فى البنوك اليهودية هو نفسه كان يحدث فى جميع البنوك الأجنبية الأخرى.

والمتصفح لتاريخ مصر الاقتصادى خلال هذه الفترة وما يليها يلاحظ أن اليهود قد سيطروا على أهم مورد اقتصادى هو المصارف. حيث البنوك الكبيرة والصغيرة كما يتضح أن اليهودى لا تحريم عنده فهو جشع المهم عنده هو الربح

السريع وبكل الأساليب المشروعة وغير المشروعة ويقول محمد جلال كشك: "أن تحريم الربا سيدفع الدول الإسلامية إلى التفكير في شكل جديد من أشكال التعاون الاقتصادي فيما بينها بعيدا عن روح المصرفية اليهودية وأساليبها"[٩٨]. وبذلك عانى المصري خاصة الفلاح وصغار الملاك من ألاعيب اليهود وجشعهم الربوي.

ثانيا: فى مجال التجارة

سبق أن بينا أنه ظهرت عائلات يهودية بأكملها فى مجال التجارة بالجملة والقطاعى، وكذلك فى مجال التصدير والسمسرة والوكالات التجارية فى مصر. ومن هذه العائلات "عائلة شيكوريل، وصيدناوى، وعدس، وشملا، وريفولى، وغيرها من العائلات التى نجحت فى تحقيق كثير من الأرباح وتكوين رأسمال مكن هؤلاء اليهود من السيطرة التامة على الاقتصاد المصرى والتحكم فيه.

وقد سيطر اليهود على التجارة الداخلية والخارجية فى مصر، وقد عملت فى هذا الميدان البرجوازية اليهودية الناشئة، التى سيطرت تماما على إتحاد منتجى الإسكندرية العام المعروف باسم "شركة المحاصيل العمومية" بالإسكندرية الذى أنشأ بورصة ميناء البصل. كما أنهم تولوا رئاسة الشركة المالية للبورصة الخديوية بالقاهرة "بورصة التثمين". ولأن أغلبية العاملين فى البورصة كانوا من اليهود. وكانت البورصة تغلق أبوابها فى الأعياد اليهودية.

وفى ميدان التجارة الداخلية سيطر اليهود على تجارة الذهب والمنسوجات التى كانت من أهم أدوات الاقتصاد المصرى، وكان منهم تجار الجملة وتجار التجزئة، وكان منهم كبار تجار البقالة والدخان والسكر وغيرها[٩٩].

وقد أنشأ اليهود العديد من الشركات التجارية بمختلف أنواعها، مثل شركات تجارة القطن التى اعتمدت فى جمع القطن من المزارعين على عمليات التسليف على الأقطان مقدما للمزارعين عن طريق الربا. وسبب لجوء الأهالى للربا كما يقول الأمام محمد عبده: "كان أهالى بلادنا محملين من الأثقال النقدية ما لا يطيقون من ضرائب على الأراضى" ويقول عن الذين لا يسددون وما يلحق بهم: "فإن من تأخر عنه عومل بالضرب المهلك، والحبس المؤبد، أو انتزع منه جميع ما بيده قهرا، وما شاكل ذلك من المعاملات الخشنة، ولا يجد للخلاص من جميع ذلك سبيلا سوى

الالتجاء إلى التجار وأرباب (البنوكة) الذين هم كانوا أعظم أعوان الظلم في ذلك الوقت[100].

ومن أهم الشركات اليهودية لتصدير القطن وبذرته في مصر "شركة الأقطان المتحدة بالإسكندرية" التي أسستها أسرة طوربيل اليهودية الفرنسية لتجارة القطن وبذرته في مصر عام ١٩١٩، وأدار أعمالها "أندريه وهنري ورينيه طوربيل" وعلى هذا الأساس قامت نفس الأسرة (طوربيل) بتطوير تجارتها فأنشأت عام ١٩٢٣ شركة أخرى هي شركة معامل الخليج والزيت المتحدة بالإسكندرية بالاشتراك مع آخرين[101]. وقد بلغ رأسمال الشركة عند التأسيس ١٠٠,٠٠٠ ج. م وقبل انتهاء سنتها المالية الأولى زيد إلى ١٢٠,٠٠٠ ج. م ثم زيد تدريجيا إلى أن وصل ٢٥٠,٠٠٠ ج.م في عام ١٩٢٥ ولكنه خفض في عام ١٩٣٥ إلى ١٠٠,٠٠٠ ج. م[102].

وفي نفس مجال تصدير القطن أيضا أسست أسرة "عاداة" اليهودية "شركة التصديرات الشرقية" عام ١٩٢٠ بالإسكندرية، وقد تمصر بعض أفراد هذه الأسرة. وكانت الشركة تقوم بشراء القطن ثم فرزه وإعداده للتصدير[103].

كما أنشأ اليهود بيوتا لشراء القطن مثل شركة شيكوريل، وليفي رومانو وشركاه، ورولو وشركاه، وشركة بيل ليمتد، وشركة قطن بيناكي، وبنوندي إيلي وشركاه[104]، ومن الأفراد اليهود "بيتو" في الإسكندرية[105]. وهناك أيضا بيوت يهودية لشراء بذرة القطن مثل بيت جوهر وولده[106].

كما ساهم بعض اليهود المتمصرين مثل "روبير ليفي وجاك رولو" في تأسيس "الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن" وقامت الشركة بكافة العمليات المرتبطة بتنظيف وكبس القطن وبدأت أعمالها برأسمال ٦٠,٠٠٠ ج. م زيد إلى ٨٠,٠٠٠ ج.م في ١٩٢٣ وفي عام ١٩٣٣ خفض إلى ٧٦,٠٠٠ ج. م ثم ارتفع بشكل مثير للدهشة في ١٩٣٨ إلى ١١٤,٠٠٠ ج. م وكانت هذه الشركة طرفا في الاتفاق الذي عقد في عام ١٩٢٦ بين أربع شركات الكبس العاملة خلال تلك الفترة[107]. والجدير بالذكر أن عمليات الزيادة في رأسمال الشركة غالبا بسبب انتعاش سوق القطن وتحقيق نسبة ربح في البيع والشراء، أما عن الانخفاض فهو عكس ذلك.

وفـى مجـال شـركات تجـارة الأزيـاء والملبوسـات والخـردوات والأدوات المنزليـة، فقـد ساهمت فيها مجموعة من العائلات اليهودية بروؤس أموال ضخمة بسبب مـا حققوه من أرباح فـى تجارة القطن المصرى وبالتالى سيطر رأس المـال اليـهودى علـى هـذه التجـارة، وقـد انتشـرت لهـذه المحـلات فـروع فـى مختلـف المحافظات المصرية.

ومن أهم هذه الشركات "محلات شملا الكبرى" التى أسستها أسرة "شمـلا" اليهودية الفرنسية والمكونة من الأشقاء "كليمـان ودافيـد وفيكتـور شمـلا" وتـولى "كليمـان" رئاسة مجلس الإدارة[108] وشركة شملا ضخمة أنشئت عـام ١٩٠٧ كفـرع لمحـلات شمـلا اليهوديـة بمدينـة بـاريس الفرنسـية لتجـارة المنسـوجات والأثاثـات والزخرفة بالجملة والقطاعى، ومركز الشركة الرئيسى بالقاهرة، وكما سيطر اليهود على رأسمـال الشـركة سيطروا أيضا علـى إدارتـها، وقـد قـام بـالإدارة الفعليـة اثنـان مـن المديرين هما "يوسف سمحا وموريس كوهين"[109].

أيضا أسست عائلة "صيدناوى" اليهودية عـام ١٩٠٧ بالقاهرة محلات "سليم وسمعان صيدناوى وشركاهم ليمتد" ولكنها إنجليزية الجنسية سجلت فى لنـدن تحـت رقم ٩١٧٦٨ فـى ٢٢ يناير ١٩٠٧، وقـد سيطرت عائلـة صيدنـاوى علـى مجلـس إدارة الشركة التى بلغ رأسمالها ٢١٥٠ سهما عاديا قيمة كل منها ١٠٠ جـ. ك بإجمـالى قـدره ٢١٥,٠٠٠ جـ. ك، وقد زاولـت الشـركة أعمالهـا فـى تجـارة الملابس والأزيـاء والحراير والأجـواخ والخردوات[110]. وظلـت هـذه المحـلات إنجليزيـة الجنسية طـوال فـترة الدراسة ولم يشاركها أى جنسية أخرى، وكانت تسير شئونها طبقا للقـانون الإنجليزى، علما بأن بعض أصحابها ومديرها من نفس الأسرة قـد تمصروا وحصلـوا علـى الجنسية المصرية مثـل "يوسـف وإلياس وجـورج صيدنـاوى"[111]، والشـركة قيل تأسيسـها عـام ١٩٠٧ كانت تعمل بنشاط فى نفس أنواع التجارة التى عملت بها بعد تأسيسها كشركة وكان لها فرعان بالقاهرة أحدهما بالأزبكية والآخر بالموسكـى[112]، ولكن بعد تأسيسـها أتسع نطاق معاملاتها وأصبح لها الكثير من الفروع التـى انتشرت فـى معظـم الأقـاليم المصرية مثل القاهرة والإسكندرية وطنطا وبور سعيد والفيوم وأسيوط وغيرها[113].

ومن العائلات اليهودية المشهورة فى مصر منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر عائلة "شيكوريل" وهى عائلة يهودية قامت بتأسيس "محلات شيكوريل الكبرى" برأسمال ٢٠٠,٠٠٠ جـ. م عام ١٨٨٧، وقد أعيد تأسيس هـذه المحلات عام ١٩٣٨ لمدة ٥٠ سنة، وشارك فى تأسيسها عائلة "طوربيل" اليهودية الفرنسية، وطوال مدة بقاء هـذه الأسرة (شيكوريل) جعلها تصبح أسرة مصرية[١١٤] استطاعت بجانب بعض العائلات اليهودية الأخرى التى ظهرت فى سماء الميدان الاقتصادى المصرى أن تتحكم فى توجيه الاقتصاد المصرى لفترة طويلة من أمثال عائلة منشه وقطاوى ومزراحى وعاداة وعدس وغيرهم[١١٥].

ومن طريف ما يروى عن أحد أفراد عائلة شيكوريل ويدعى "سلفاتور شيكوريل" أنه يعارض كبار التجار الرافضين لدفع الضريبة، فهو يقول أن هـذه الضريبة التى يشكو منها التجار (ضريبة الدخل ٧٪) أنها عادلة ومعقولة، وأن الكتب السماوية تقضى بنزول أصحاب الأموال والأملاك عن عشر دخلهم للأعمال الخيرية، وأنه يجب أن تؤخذ هذه الضريبة بقوة القانون لنفع الوطن وللصرف منها لخدمة مصالح البلاد[١١٦]، الواقع أن هـذا تصريح للصحف لم يدفع عنه ابن شيكوريل اليهودى ضريبة، فمن المعروف أن اليهودى مهما كان ثراؤه لا يقدم على دفع أية أموال. ثم أين هذا القانون الذى يجبر هؤلاء اليهود فى ظل الامتيازات الأجنبية؟ وأى وطن يعمل اليهودى لمصلحته وهو أول المهربين لأمواله؟ لعنة الله على اليهود ومساندى اليهود من الإنجليز والأمريكان من بعدهم.

هذا مع العلم بأن عبء الضرائب فى مصر كان يقع على كاهل الفلاحين المصريين وحدهم. أما الممولون الأجانب واليهود الذين تدر عليهم تجارتهم أو صناعتهم أو مهنتهم أو أسهمهم أو سنداتهم الملايين فى السنة. فلا سبيل إلى فرض الضرائب المناسبة عليهم لأن الامتيازات الأجنبية تحول دون ذلك[١١٧].

وعميد هذه العائلة "مورينوشيكوريل" الذى ولد فى مدينة أزمير بتركيا، وهاجر إلى مصر عام ١٨٧٠ تقريبا حيث استقر بها ومارس نشاطا واسعا فى تجارة وتصدير القطن[١١٨] حتى أسس مؤسسة خاصة لتسويق القطن فى عام ١٩١٥ وأصبح

عضوا فى مجلس إدارة جمعية المصدرين وبورصة مينا البصل ورئيسا شرفيا لطائفة اليهود الشرقيين بالإسكندرية.

برز اسم "سلفاتور شيكوريل" الذى ولد بالقاهرة عام ١٨٩٤ والذى تولى رئاسة مجلس إدارة محلات شيكوريل، وفى عام ١٩٢٥ أصبح عضوا فى مجلس الغرفة التجارية المصرية، وقد مارست هذه الشركة أعمالها فى تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة والخردوات والأحذية والقبعات والأدوات المنزلية والأثاث.

وقد كان العمل فى هذه المحلات خاضعا لنظام محكم ودقيق فى إطار التخصص والخبرة فحازت شهرة عريضة جعلتها تتبوأ الصدارة فى السيطرة على السوق المالى والتجارى فى مصر، كما أسس أيضا سلفاتور شيكوريل (شركة محلات أوركو) ورأس مجلس إدارتها.

وفى هذا المجال شركة المنسوجات المصرية (هاتكسا) التى شارك فى تأسيسها وإدارتها "ماكس رولو وإرمان موستاكى وجوستاف أجيون وإيلى جاتينيو" وشركة كونتننتال للأقطان التى شارك فى تأسيسها وإدارتها "موريس ساسون وروبير رولو" عام ١٩٢٩ وبرأسمال ٢٤,٠٠٠ جـ م.

كما أسهم كل من أوفاديا سالم وألفريد كوهين فى تأسيس وإدارة العديد من الشركات منها (شركة التسليفات التجارية) برأسمال ٣٥٠,٠٠٠ جـ م عام ١٩١٤، وقد انتشرت انتشارا واسعا وأصبحت لها وكالات فى لندن وغيرها على مستوى العالم[١١٩].

سيطر اليهود على تجارة الأدوية ومنها الشركة المساهمة لمخازن الأدوية المصرية والتى بدأت عملها بمصر فى عام ١٩١٤، برأسمال ١٠٠,٠٠٠ جـ م لمدة ٥٠ سنة وقد أدى نشاط الشركة إلى انتشار الصيدليات والفروع فى معظم أنحاء مصر[١٢٠]. ويتصل بتجارة الأدوية أيضا شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية التى انشأت لها فرعا بالقاهرة عام ١٩٣٤، وللشركة علامة بإسرائيل حيث انشأت لها فرعا آخر فى تل أبيب، وبالتالى وجدت علاقة وثيقة بين فرعيها فى القاهرة وتل أبيب أضف إلى ذلك

فإن فرع الشركة المصرى ساهم فى إنشاء شركة للأسمدة فى تل أبيب عن طريقها عمل اليهود على تهريب أموالهم خارج مصر"[١٢١].

وعن تجارة الأدوات الكهربائية فقد أسس "دافيد وهارى شافرمان" مؤسسة احتكرت تجارة الأدوات الكهربائية والبطاريات ومنتجات البلاستيك عام ١٩١٩. وفى عام ١٩٣٠ أقاما مصانع لإنتاجها محليا وتصديرها إلى بعض البلاد العربية[١٢٢]. وتمتلك أسرة شافرمان اليهودية ١٦٢٥٠ سهما من جملة أسهم الشركة البالغة ٢٠,٠٠٠ سهم[١٢٣].

كما أسست أسرة قطاوى شركة أسواق الخضر المركزية المصرية المساهمة برأسمال ٨٠,٠٠٠ جـ. م وتولى يوسف قطاوى رئاسة مجلس الإدارة. وشارك فى عضوية المجلس أهلان قطاوى وجويدر قطاوى وشارل عاداة وابرامينو آشير"[١٢٤].

لم يقتصر الرأسمال اليهودى على ذلك بل ساهم فى مختلف الأنشطة التجارية، فقد أسس "موريس جاتينيو" "شركة محلات جاتينيو" ورأس مجلس إدارتها، وقامت هذه الشركة باحتكار تجارة الفحم ومستلزمات السكك الحديدية، وشارل جاتينيو فى تأسيس عدد من المستشفيات والملاجئ والجمعيات اليهودية، وكان له دورا بارز فى خدمة الحركة الصهيونية فى مصر، ومساعدة المهاجرين اليهود خلال الحرب العالمية الأولى.

هذا بجانب أسرة "عدس" التى ساهمت فى تأسيس عدد من المحلات التى حازت شهرة عريضة إلى يومنا هذا مثل (بنزايون وعدس وريفولى وهانو وأوروزد باك). كما أسهمت فيها أيضا بعض العائلات اليهودية الأخرى مثل "رولو وجايتنيو" والجدير بالذكر أن حى الحمزاوى بالقاهرة كان مركزا لتجارة الجملة، ولذا فقد ضم أكبر تجمع لكبار تجار اليهود.

والجدير بالذكر أيضا أن عدد من كبار الرأسماليين اليهود قد أحتكروا منتجات بعض الشركات المصرية الخالصة مثل، شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، وسيطروا على تجارتها وحققوا أرباحا طائلة، واعتمدت على العناصر اليهودية والأجنبية بحجة افتقار المصريين إلى الخبرة الكافية. وعدم الإلمام باللغات الأوربية

وفنون التعامل، وقد قدمت هذه الشركات ألوان مختلفة ومتطورة من فنون الأزياء والأثاثات والأدوات المنزلية تمثل صورا من حضارة المجتمع الأوربى[١٢٥].

كما ساهم "جوزيف عاداة اليهودى" فى تأسيس وإدارة الشركة المصرية (كاربا) لتجارة قطع الغيار واسطوانات الإطفاء برأسمال ٣٠.٠٠٠ جـ. م عام ١٩٣٤ لمدة ٥٠ سنة، ومركز الشركة في الإسكندرية ومديرها يوسف إسكندر باليان[١٢٦].

أما شركة الملابس والمهمات المصرية فقد أسسها مجموعة من اليهود الإيطاليين مع موريس ليبرفيتس وقد حققت الشركة أرباحا عالية بسبب اعتمادها على ورش الخياطة التى كانت تمتلكها لتجهيز الملابس التى تقوم بتجارتها، وقد أشرف على الورشة أجنبى بمرتب ٥٠ جـ. م بموجب عقد اتفاق وقع عام ١٩٣٧. ويدير الشركة يهودى إيطالي، وقد استفادت الشركة كثيرا من تعاقدها مع الحكومة لحياكة ملابس رجال وزارة الحربية والبحرية والبوليس حتى أصبح لها ثلاثة فروع فرع الكرنفال دى فينيس بشارع قصر النيل بالقاهرة وفرع ثانى بشارع قصر النيل أيضا، والثالث بشارع سعد زغلول بالإسكندرية، وجميعها محلات للبيع القطاعى، وقد سيطر اليهود على إدارة ورأسمال الشركة[١٢٧].

وبالإضافة إلى المحلات العائلية هناك أيضا شركات أخرى غير عائلية مثل محلات "الملكة الصغيرة Maison de la Petite Reine أسسها جماعة من اليهود الفرنسيين بالقاهرة عام ١٩٢٩ لمدة ٥٠ سنة برأسمال ٣٠.٠٠٠ جـ. مُ بغرض تجارة الحراير والأصواف والملبوسات وغيرها من الخردوات، وقد قام برئاسة مجلس إدارة الشركة "فيكتور كوهين" وعضوية "ريمون كوهين وهارون كوهين وماكس مزراحى واسحق مزراحى". وكان لهذه المحلات فروعا أخرى فى الإسكندرية وبور سعيد[١٢٨] وكان اهتمام اليهود بهذا الجانب الاقتصادى فى مصر لسهولته، فاليهود يحبون العمل التجارى بمجهود الغير.

وفى مجال تجارة البترول ومشتقاته وهو مجال حيوى خطير، يجب أن تسيطر عليه الحكومة المصرية ولكن لضعفها تحت ضغط الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة كان لليهود السيطرة على جزء كبير منه، فقد أسهم "إيلى أميل

عدس" في تأسيس وإدارة شركة البترول المصرية التي بلغ رأسمالها نحو ٧٥,٠٠٠ ج.م، وكان جاكو دي كومب عضوا بمجلس إدارتها وهو من أهم الشخصيات اليهودية الشيوعية فهو أحد مؤسسي "رابطة أنصار السلام" عام ١٩٣٤. لذا فالخطورة تكمن في استغلال رأسمال اليهود في المشروعات الاستراتيجية لصالح الشيوعية أو الصهيونية.

وشركة البترول المصرية كانت تعرف باسم (شركة الغاز المصرية) "سب" عندما أسسها "فيتوريو جيانوتي" عام ١٩٣٠ ثم تحولت إلى شركة مساهمة مصرية عام ١٩٣٢ ساهم فيها جيانوتي وحده بمبلغ ٣٩,٠٠٠ ج. م، ثم ساهمت فيها شركة الأمنيوم الفرنسية برأسمال كبير بلغ ٥٤٪ من رأسمال الشركة، ونتيجة لرواج الشركة ساهمت في تأسيس "شركة الغاز الأهلية" بنسبة ٩٧٪ من رأسمالها، وبالتالي كانت الإدارة والإشراف تحت سيطرة اليهود، حيث ظلت تابعة لشركة الأمنيوم في باريس وقد أرسلت شركة الأمنيوم مندوبا عنها ليرأس أعمال "شركة الغاز المصرية" وبسبب هذا الرواج افتتحت شركة الغاز الأهلية عدة فروع لها في الدول العربية، وأنشئ فرع للشركة في فلسطين عام ١٩٣٢ ومحطات لتوزيع البنزين في حيفا وعكا وطبرية، وقد أضرت الشركة بالاقتصاد المصري على الرغم مما حققته من أرباح ولكن بسبب قيام الشركة بتهريب الأموال إلى الخارج خاصة إلى يهود فلسطين[١٢٩]، فالأرباح لم تكن لصالح مصر، ولم يعمل اليهود على الإطلاق لصالح مصر مهما أطعمتهم مصر وإقامتهم وحمتهم، لكنهم أولا وأخيرا يهود لعنة الله على اليهود أينما وجدوا.

نجح اليهود في إدارة مشروعاتهم الرأسمالية التجارية لتحقيق أكبر ربح، واستغلوا المصريون كوسطاء نظير ربح بسيط. وقد سيطرت الطائفة اليهودية على منافذ الاستيراد وظلت تتحكم فيه بشكل يكاد يكون أحتكاريا[١٣٠] وإذا كان النشاط الاقتصادي لليهود في مصر قد أضر بالبلاد سياسيا واقتصاديا، فمما لا شك فيه أنه قد أفاد الحركة الصهيونية في فلسطين التي تطلعت خلال سعيها الدائب لإنشاء الدولة اليهودية إلى الإستفادة من أموال اليهود المصريين، وفتح أسواق للصناعة الصهيونية في مصر، وقد شهدت الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين خطوات عملية لتحقيق هذا الهدف، فقد جاءت إلى مصر عام ١٩٣٥ بعثة تجارية من فلسطين للتوقيع

على اتفاق قبلت بمقتضاه الحكومة المصرية تخفيض التعريفة الجمركية على الفاكهة الفلسطينية والصابون النابلسي وساعد على ذلك أنه كانت توجد شركة مصرية فلسطينية تألفت عام ١٩٣٠ من تجار مصريين وفلسطينيين بقصد تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين وزيادة التبادل التجارى بينها حتى بلغ الأمر تبادل الأنباء عن حالة السوق. وتبادل المساعدة فى الحصول على المواد الخام والصناع والفنيين وتنظيم المعارض الدائمة للإنتاج الصناعى بين البلدين.

ومن خلال هذا التبادل بين مصر وفلسطين حصلت مصر على بعض المنتجات الصناعية الفلسطينية مقابل القمح والأرز والسكر وغيرها من المواد الغذائية المصرية.

أن هذا التبادل من شأنه إظهار البعد الاقتصادى بالنسبة لاستراتيجية العمل الصهيونى للمساعدة فى إقامة البنية الأساسية للوطن القومى اليهودى دون أن تدرك القوى السياسية الحاكمة فى مصر أنها بدعمها للصناعة الصهيونية والتبادل التجارى مع اليهود يسهم فى التعجيل بإقامة الوطن القومى اليهودى واستكمال الأسس الاقتصادية له[١٣١]، وهذا يعنى أنه بطريقة غير مباشرة كانت مصر سندا لتقوية الاقتصاد اليهودى فى فلسطين. والواقع أن القيادات المصرية كانت غالبا لا تنظر إلى الأمام، ولكن كل ما بهم باشوات مصر هو الكسب المادى.

لذا مما لا شك فيه أنه فى الوقت الذى كان الفلسطينيون يحاربون فيه المخطط الصهيونى من خلال الإضراب العام الذى نظموه فى عام ١٩٣٦ – على سبيل المثال – خصوصا أن اليهود كانوا يعتمدون على الزراعة الفلسطينية فى مجال الإنتاج الغذائى – نجد أن الخضر والفاكهة وغيرها من السلع قام بتصديرها إلى فلسطين تجار من مصر وسوريا تفسد الإضراب وتلحق بالفلسطينيين أفدح الأضرار[١٣٢] ولا يستبعد أن يكون هؤلاء التجار يهودا يسر لهم ذلك بعض المسئولين من الباشوات المصريين الذين أشركهم اليهود فى مشروعاتهم للإستفادة منهم سياسيا فى مثل هذا العمل مقابل منح المسئول منهم حفنة فلوس أو عدد من الأسهم فى إحدى الشركات اليهودية فى مصر.

ثالثا: فى مجال التأمين

الواقع لم يكن لليهود اهتمام كبير بمجال التأمين، وربما السبب فى ذلك يرجع إلى أنها لم تحقق أرباحا ضخمة وسريعة مثل البنوك أو الشركات التجارية. واليهودى بطبعه يسعى وراء الربح الوفير والسريع فى نفس الوقت، وقد تركز نشاط اليهود خلال فترة الدراسة التى نحن بصددها فى مجال التأمين فى شركتين اثنتين هما:-

١- شركة التأمين الأهلية المصرية.

٢- شركة إسكندرية للتأمين.

أما الأولى: "شركة التأمين الأهلية المصرية National Insurance cy. Of Egypt Life Insurance cy.) تأسست عام ١٩٠٠ برأسمال ٥٠,٠٠٠ جنيه استرلينى، وجميع مؤسسيها من جنسيات مختلفة أكثرها الإنجليزية يليها اليونانية والسويسرية والنمساوية ومن هذه الجنسيات التى قامت بالتأسيس عناصر يهودية مثل روبير روك وموريس نسيم موصيرى وأصلان قطاوى وقد سيطروا على إدارة الشركة. وكان "روبيربلوم" مديرا عاما للشركة التى اتسعت أعمالها بفضل أرباحها والاهتمام اليهودى بها، فأصبح لها العديد من الفروع فى القاهرة والمنصورة وبور سعيد والمنيا وغيرها، إلى جانب المركز الرئيسى فى الإسكندرية[١٣٣].

أما الشركة الثانية (شركة إسكندرية للتأمين) The Alexandria Insurance Company تأسست عام ١٩٢٨ برأسمال ٣٠٠,٠٠٠ ج. م من بعض المستثمرين اليهود. فقد شارك فى تأسيسها وإدارتها كل من "روبير رولو وأميل عدس والبير مزراحى وأدوين جوهر وجوستاف أجيون[١٣٤] ولم يكن رأسمال الشركة يهودى ١٠٠٪ بل شاركهم مصريان هما "على أمين يحيى" وكان يرأس مجلس الإدارة

"وعبد الفتاح يحيى" أحد أعضاء مجلس الإدارة[١٣٥] وبذلك فإن رأسمال الشركة مختلط، أما الإدارة فقط سيطر الأجانب اليهود وغير اليهود عليها.

أما عن غرض الشركة فهو مباشرة جميع أنواع التأمين الأصلى والفرعى Reassurance (بمعنى أن بعد التأمين لديها يجوز لها أن نؤمن لدى غيرها من الشركات لتغطية نفسها) ماعدا التأمين على الحياة فإنه ممنوع[١٣٦] والواقع كان للشركة دور حيث ساهمت فى عمليات التأمين الحكومى على القطن من أخطار الحرب العالمية الثانية[١٣٧].

حواشي الفصل الثاني

١- د. فرغلي على تسن: الرأسمالية الأجنبية في مصر، رسالة دكتوراه آداب سوهاج – جامعة أسيوط، ١٩٩٢، ص٢٠٣، وانظر، كمال الدين صدقي: البنوك المصرية ودورها في الائتمان المصرفي، مكتبة النهضة المصرية، طبعة أولى، ١٩٥٨، ص١.

٢- د. أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية، ١٨٤٠ – ١٩١٤. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص١٨٨.

٣- المجلس الأعلى للثقافة، بحوث ندوة الاحتفال بذكرى مرور مائة عام على وفاة عبد الله النديم، مايو ١٩٩٥، بحث د. ألفت كمال الروبي: عبد الله النديم – بلاغة التوصل والقص، ص١٠٨، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٧.

٤- د. أحمد الشربيني، ص١٨٩.

٥- د. ألفت كمال الروبي: المرجع السابق، ص١٠٨.

٦- د. أحمد الشربيني، ص١٩٠، ١٩١.

٧- محمد جلال كشك: طريق المسلمين إلى الثورة الصناعية، المختار الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة ثانية، ١٩٧٤، ص٥٧، ٥٩.

٨- د. شفيق شحاته: المرجع السابق، ص١٣٩.

٩- أحمد محمد غنيم، أحمد أبو كف: اليهود والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ – ١٩٤٧، كتاب الهلال، العدد ٢١٩، دار الهلال، القاهرة، يونيه ١٩٦٩، ص٥٥.

10- F.O. 407/ 224, J. 1939/ 23/ 16, No 119, No. 820E 14/8/1940, p. 120.

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، أوراق مصطفى كامل – الخطب، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤، ص١٣٤.

١١- دار الوثائق القومية، محفظة ٦ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ١٣/٣ جـ١ عقد تأسيس البنك الأهلي المصرى، وانظر، د. فرغلي على تسن: المرجع السابق، ص٢٠٤.

١٢- كمال الدين صدقي: المرجع السابق، ص١٠٨.

١٣- د. عبد العزيز مرعي: النظم النقدية والمصرفية، مكتبة الانجلو المصرية، طبعة ثانية، ١٩٥٦، ص٢٣٠.

١٤- زكريا مهران: البنك المركزى في العصور المختلفة، مطبعة مصر، ١٩٤٨، ص٣٧، ٣٨.

١٥- مجلس النواب، جلسة ٢٦ في ٦/١١، ١٩٤٥/٨/٦. ص١٠٠٢.

١٦- دار الوثائق القومية، محفظة ٦ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ١٣/٣ جـ٢ البنك الأهلي المصرى، محافظ مجلس الوزراء، جداول أعمال، وثيقة ١ في ٢٩ يوليو ١٩٤٠.

17- F.O. 407/221, J. 2984/36/16, No. 55, No. 780, 17/6/1937, p. 142.

١٨- د. عبد العزيز مرعي: المرجع السابق، ص٢٥٣.

١٩- مجلس النواب، جلسة ١٩٥١/٣/١٢، ص١٥.

٢٠- الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونية ١٩٤٤، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة ١٩٤٤، ص٥٣، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر. يونية ١٩٥٣ و١٩٥٤. المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٦، ص١٧.

٢١- د. الشربيني، ص١٧٦.

٢٢- زكريا مهران، ص٣٩.

٢٣- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٤، ص٥٣، وانظر، د. فرغلي على تسن، ص٢٠٩، ٢١٠.

٢٤- د. الشربينى، ص١٧٧، ١٧٨.

٢٥- د. فرغلى على تسن، ص٢١٠.

٢٦- د. عبد العزيز مرعى، ص٢٤٠، ٢٤١.

٢٧- نفسه، ص٢٣٠، ٢٣١.

٢٨- د. الشربينى، ص١٧٧.

٢٩- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٤، ص٥٣.

٣٠- مجلس النواب، جلسة ٧٤ فى١١ -١٣، ١٨ - ١٩٤١/٨/٢١ ص٢٠٥٨، وانظر. د. فرغلى على تسن، ص٢٠٧، ٢٠٨.

٣١- دار الوثائق القومية، محفظة ٣ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢.- ٢٠٣/٥ط، وثيقة ٣٢ ص٢٨، وانظر، عرفه عبده على: المرجع السابق، ص١٠٩.

٣٢- محفظة ١١ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ١٧/٣ جـ٢، وثيقة ١٤٧، محفظة ٢٦٧ عابدين، مالية، بنوك وشركات، عقد الشركة الابتدائى - بنك التسليف الزراعى المصرى.

٣٣- محفظة ٣ مصلحة الشركات، الملف السابق والوثيقة ص٢٠، ملف ١٨٢ - ٢٠٣/٣ جـ٢، وثيقة ١٦٤ بنك موصيرى.

٣٤- نفس المحفظة والملف، وثيقة ٣٢، ٦٣، ٦٤، ٧٠، ملف ١٨٢ - ٢٠٣/٣ جـ٢، وثيقة ١٦٣، ١٦٤.

٣٥- محفظة ٧ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٢٠٣/٣ جـ٣، وثيقة ٣٧.

٣٦- محفظة ٣ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٢٠٣/٣ جـ٢، وثيقة ١٦٤.

٣٧- عرفه عبده، ص١٠٩.

٣٨- محفظة ٣ مصلحة الشركات، ١٨٢ - ٢٠٣/٥ جـ١ ص٢٠ - ٢٨.

٣٩- نفسه، ص٢٥، وملف ١٨٢ - ٢٠٣/٣ جـ١ وثيقة ٣٢.

٤٠- محفظة ٧ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٢٠٣/٣ جـ٣، وثيقة ٧١ - ٧٣.

٤١- نفسه، ملف ١٨٢ - ٨٣/٣ جـ١، وثيقة ٢١٢، محفظة ٨ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٢١٢/٣ جـ١، وثيقة ١٠ - ١٩ بنك سوارس.

٤٢- محفظة ٧ مصلحة الشركات، ففي الملف والوثيقة، إحصاء شركات المساهمة يونية ١٩٥٣ و١٩٥٤، ص٢٣.

٤٣- محفظة ٨ مصلحة الشركات، نفس الملف السابق والوثائق.

٤٤- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٤ ص٧١، يونية ١٩٤٩ و١٩٥٠، ص٦٩، ١٩٥٣ و١٩٥٤، ص٢٣، عرفه عبده، ص١١٠.

٤٥- نفسه، ص١٠٩.

٤٦- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٤، ص٦٨.

٤٧- عرفه عبده، ص١٠٩.

٤٨- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٤، ص٦٨.

وكانت الخسائر سببا فى تقديم البنك دفاتر حساباته إلى المحاكم المختصة فى سبتمبر ١٩٣٩. وانعقدت الجمعية العمومية فى ديسمبر وقررت سحب دفاتر حسابات البنك لمتابعة أعمال، وقد صدقت المحكمة التجارية بالإسكندرية على ذلك فى فبراير ١٩٤٠. انظر إحصاء شركات المساهمة السابقة.

٤٩- د. محمود متولى: الأصول التاريخية، مرجع سابق، ص٢٤٧.

٥٠- بلغ رأسمال البنك عام ١٩٤٥ نحو ٦٠٠,٠٠٠ ج.م زادت عام ١٩٤٦ إلى ٩٠٠,٠٠٠ ج.م وذلك بسبب كثرة الأموال التى توفرت فى البلاد بعد انتهاء الحرب، والبنك من أهم البنوك التى وضعت تحت الحراسة عام ١٩٥٧، انظر، محفظة ٧ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٨٣/٣ جـ١، وثيقة ١٨٤، ٢٨٩ البنك التجارى المصرى.

٥١- دار الوثائق القومية، محفظة ١٢ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ١٣٦/٣ جـ١، وثيقة ٧٩، ملف ١٨٢ - ١٣٦/٣ جـ٥، وثيقة ١، وملف ١٨٢ - ١٣٦/٣ جـ٦ ص١٢٩، وانظر، إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٩ و١٩٥٠، ص٥٩، ٦٠، البصير، عدد ١٦٦٦١ فى ١٩٥٢/٤/١٨، وللمزيد انظر، د. فرغلى على تسن، ص٢٨١.

٥٢- عرفه عبده على، ص١١٠.

٥٣- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٩ و١٩٥٠ ص٥٩.

٥٤- دار الوثائق القومية، محفظة ١٠ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٣٢٤/٣ جـ١، وثيقة ٢٠، د. علي عبد الرسول: البنوك التجارية في مصر، نشأتها وتطورها، مواردها، عملياتها، الرقابة عليها، دورها القمبل في التنمية، طبعة أولى، مؤسسة المطبوعات الحديثة ١٩٦١، ص٧٥.

٥٥- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٩ و١٩٥٠، ص٩٤.

٥٦- الحكومة المصرية النشرة الاقتصادية الأسبوعية، عدد ٥٢ في ١٩٣٧/١٢/٣٠. ص٢٦٢٣.

٥٧- عرفه عبده علي، ص١١١.

٥٨- نفسه

٥٩- جاك بيرك، المرجع السابق ص١٦٤.

٦٠- ملحق الوثائق المصرية، عدد ٣٢ في ١٩٢٠/٤/١٣.

٦١- فتحي رضوان: المرجع السابق، ص٢٦.

62- Charles Issawi: Egypt, An Economic and Social Analysis Oxford, university press, 1947, p. 131.

٦٣- شهدى عطيه الشافعي: المرجع السابق، ص٥٦.

٦٤- فتحي رضوان، ص٢٦.

65- Charles Issawi: op. Cit., p. 132.

٦٦- دار الوثائق القومية، محفظة ١١ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ١٧/٣ جـ٢ وثيقة ١٤٧ بنك التسليف الزراعي المصري، وانظر، د. فرغلي علي تسن، ص٢٣١.

٦٧- الشهر العقاري بأسيوط. محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ أحكام ورهونات، مسجل ٣١٢ في ١٩٤٥/٤/٢٦ من بنك مصر فرع أسيوط إلى رئيس محكمة أسيوط الابتدائية الأهلية، وثيقة

Dossier No. 1581/217/B. 60 (Assiout 46 – 3 Jan 1945).

٦٨- د. سهام نصار: الصحافة الإسرائيلية، ص٢٦.

٦٩- عرفه عبده، ص١١١.

٧٠- د. الشربينى، ص١٨٥.

٧١- أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، جـ٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص٢٨٦.

٧٢- د. يعقوب صروف: المرجع السابق، ص١٤٧، ١٤٨، ١٥٣، ١٧١.

٧٣- نفسه، ص١٠٨، ١٠٩.

٧٤- نفسه، ص١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٧١، ١٧٢.

٧٥- نفسه، ص١٣٤، ١٣٥.

٧٦- الشهر العقارى بأسيوط، محفظة

Burreau Central 1937, Inscription Assiou No. 1, No. 399, Vol. 1, Controle 26651 Quitt 504 (Assiout 61 – 21 Jan 1937).

وانظر، إبراهيم عامر: الأرض والفلاح – المسألة الزراعية فى مصر، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٥٨، ص٩٩، د. فرغلى على تسن، ص٢٣٣،

Crouchley, A.E.: The Investment of Foreign Capital in Egyptian Compeines and Public Debt, Cairo, 1936. P. 66 - 166.

وأضف إلى المرابين المقامرين والمضاربين فى البورصة – حتى صارت أثمان الأقطان عام ١٩٠١ – مصدر الثروة الكبرى فى مصر – رهن إرادة كبار المضاربين، ودعا مصطفى كامل الحكومة للضرب على أيدى هؤلاء المقامرين والمضاربين فى البورصة فى القهاوى والأندية على السواء. مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، أوراق مصطفى كامل: المقالات – الكتاب الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص١٩٠.

٧٧- مذكرات قلينى فهمى، جـ٢، طبعة ثانية، ١٩٥١، مطبعة صادق بالمنيا، ص١٤٤.

٧٨- د. على محمد شلبى: الأزمة الاقتصادية والأمن العام فى الريف المصرى ١٩٢٩ – ١٩٣٣. طبعة أولى، دار الكتاب الجامعى ١٩٨٩، ص٣٩، ٤٠.

٧٩- عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية - ثورة ١٩١٩، جـ٢ دار المعارف. طبعة ثالثة ١٩٨٨، ص١٧٩، قليني فهمي، ص١٦٢.

٨٠- د. على محمد شلبى، ص٤٢.

٨١- دار الوثائق القومية، محفظة ٤ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٢/٣ جـ١ وثيقة ٧٠، ١١٨.

٨٢- عرفه عبده، ص١٠٨.

٨٣- أحمد شفيق: المرجع السابق، ص١٦١.

٨٤- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٤، ص٤١، ٤٢، د. فرغلي على تسن، ص٢٢٧.

٨٥- كان البنك العقارى فرعا أو تابعا للبنك العقارى الفرنسى الذى كان يقوم بإقراض الخديو مع البنوك الأخرى - د. خليل حسن خليل: دور رؤوس الأموال الأجنبية فى تنمية الاقتصاديات المختلفة، مع دراسة خاصة بإقليم مصر، مطابع مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٦١، ص٣٧١، ٣٧٧.

٨٦- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٩ و١٩٥٠، ص٢٤، وانظر د. خليل حسن خليل، ص٣٦٧.

٨٧- محفظة ١١ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ١٧/٣ جـ٢، وثيقة ١٤٧ بنك التسليف الزراعى المصرى، محفظة ٢٦٧ عابدين، مالية، بنوك وشركات، عقد الشركة الابتدائى.

٨٨- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٩ و١٩٥٠، ص٢٤.

٨٩- محفظة ١١ مصلحة الشركات، نفس الملف والوثيقة، محافظ مجلس الوزراء، جداول أعمال، محفظة ١٢، ١٩٣٩/٤/٢٤، وثيقة ٢٤، مجلس النواب. جلسة ٢٨ فى ١٩٣٧/٥/١١، ص٨٢٠، د. فرغلى على تسن، ص٢٣٢، إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٤ ص٢٨.

٩٠- د. خليل حسن خليل، ص٣٦٦.

٩١- الرافعى، المرجع السابق، ص١٧٨.

٩٢- المواطن من ناحية هور - ملوى - أسيوط، والمساحة قدرها ٩ س ١٣ ط ١٣ ف.

انظر، الشهر العقارى بأسيوط، محفظة

Bureau Central 1937 Inscription Assiout No. 1, No 399, Vol. 1 Assiout 120 – Fev. 1937.

٩٣- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٩ و١٩٥٠، ص٢٦.

٩٤- إبراهيم عامر: المرجع السابق، ص١٠٣، وانظر، الشهر العقارى بأسيوط. محفظة

Bureau Central Assiout 1939, Vol. 1. Controle – Quitt – Caire 1226 Qalioulia 1475 Assiout 186, 4 Mars 1939.

٩٥- إحصاء شركات المساهمة ٨٤، يونية ١٩٤٩ و١٩٥٠. ص٢٦.

٩٦- إحصاء شركات المساهمة ٨٤ يونية ١٩٤٤، ص٢١.

٩٧- د. أحمد الشربينى، ص١٨٨.

٩٨- محمد جلال كشك، ص٥٩.

٩٩- د. سهام نصار: المرجع السابق، ص٢٦.

١٠٠- د. سعيد مراد: نظرات فى الإصلاح الاجتماعى عند الإمام محمد عبده، ضمن بحوث المجلس الأعلى للثقافة، الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) بحوث ودراسات عن حياته وأفكاره الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، طبعة ثانية ١٩٩٧، ص١٥٥.

١٠١- دار الوثائق القومية، محفظة ٦٩ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٩٢/٣ جـ١، وثيقة ١٩٤، ٢٠٥، إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٩ و١٩٥٠، ص٧٦٥، الوقائع المصرية، عدد ٤٥ فى ١٩٢٣/٤/٣٠.

١٠٢- أحمد الشربينى السيد البسيونى: تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ - ١٩٣٩، رسالة دكتوراه، آداب القاهرة، ١٩٧٦، ص١٤٤.

١٠٣- نفسه، ص١٤٥، وانظر أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف، ص٥١، د. فرغلى على تسن، ص٢٠٠.

١٠٤- المصرى، عدد ١٣٩٤ فى ١٩٤٠/٦/١٧.

١٠٥- د. سوزان السعيد يوسف: المعتقدات الشعبية حول الأضرحة اليهودية - دراسة عن مول يعقوب أبي حصيرة بمحافظة البحيرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، طبعة أولي ١٩٩٧، ص١٣٥.

١٠٦- د. أحمد الشربيني، ص١٣٨.

١٠٧- دار الوثائق القومية، محفظة ٧٣ مصلحة الشركات. ملف ١٨٢ - ٣٥١/٣ جـ١ وثيقة ١٠٥، ١٢٩ محلات شملا الكبرى. وضعت الشركة تحت الحراسة عام ١٩٤٨ وانظر، أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف، ص٥٩.

١٠٨- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٩ و١٩٥٠، ص٨١٠، محفظة ٧٣ مصلحة الشركات، نفس الملف السابق، وثيقة ٩٥، ٩٦، ٩٧.

١٠٩- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٩ و١٩٥٠، ص٧٩٨.

١١٠- محفظة ٧٦ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٦٠٢/٣ جـ١ وثيقة ١٩٨، ٢٠٢.

١١١- د. أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية (١٨٤٠ - ١٩١٤) مرجع سابق، ص٩٨.

١١٢- محفظة ٧٦ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٦٠٢/٣ جـ١، وثيقة ٤٧، ٤٨.

١١٣- محفظة ٧٥ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٢٣٧/٣ جـ٥ عقد تأسيس الشركة، ووثيقة ٦٣، وملف ١٨٢ - ٢٣٧/٣ جـ١، وثيقة١.

١١٤- د. محمود متولي: الأصول التاريخية، مرجع سابق، ص٢٤٢.

١١٥- المقطم، عدد ١٥٣٤٦ في ١٩٣٩/١/٢٢.

١١٦- الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية - تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات "الاتحاد البرلماني الدولي" التي عقدت من عام ١٩٢٤ إلى الآن - مقدم من عفيفي بك عضو مجلس النواب والسكرتير العام للشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية. المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٤٥، ص١٥.

١١٧- عرفه عبده، المرجع السابق، ص٩٦.

١١٨- نفسه، ص٩٦، ٩٧، ١٠٢، ١٠٣ وانظر، أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف، ص٥٤ - ٥٨.

١١٩- دار الوثائق القومية، محفظة ١٤٨ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٦٢/٣ جـ١ وثيقة ٩٧، ١٦٢، ١٧٧، ١٨٩، محفظة ٢٦٧ عابدين. مالية، عقد الشركة الابتدائي. إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٩ و١٩٥٠ ص٩٣٦ - وضعت الشركة تحت الحراسة بالأمر العسكرى رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٨.

١٢٠- محفظة ١٥٣ مصلحة الشركات، ملف ١٢ - ١٨٩/٣ جـ٤، وثيقة ٩١ - ٩٤.

١٢١- عرفه عبده، ص١٠٣.

١٢٢- عبد السلام عبد الحليم عامر صبيح: الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر فى مرحلة المشروعات الحرة ١٩١٦ - ١٩٥٧ رسالة دكتوراه - آداب عين شمس ص١٩٦.

١٢٣- عرفه عبده، ص٩٨.

١٢٤- نفسه، ص٩٨.

١٢٥- محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ١٨٥/٣ جـ١، وثيقة ١٢١، ملف ١٨٢ - ١٨٥/٣ جـ٢، وثيقة ١٠٧، أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف، ص٥١.

١٢٦- محفظة ١٦٤ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٧٧/٣ جـ١ وثيقة ٧٩، ١٠٨، ١١٢، إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص٨٠٤، ٨٠٥، ملحق الوقائع المصرية، عدد ٢٠٨ فى ١٩٤٢/١١/١٦.

١٢٧- محفظة ٧٣ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ١٤٥/٣ جـ١، وثيقة ٣٥، ١٦٣، أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف، ص٧٥، د. فرغلى على تسن، ص١٧٧.

١٢٨- د. فرغلى على تسن، ص١٨١، ١٨٢، عرفه عبده، ص١٠٤، ١٠٥، أما عن خطوط الأنابيب فقد بدأ التنفيذ فى مدها بالأراضى المصرية عام ١٩٣٩، انظر، مجلس النواب، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٤/٥/٩، ص١٥٠٧ - ومع بداية الحرب أبدى اليهود استعدادهم للدفاع عن أنابيب زيت البترول، فقد وجد

نحو ١٥ ألف يهودى أبدوا استعدادهم لذلك، انظر، المصرى، عدد ٨٥٢ فى ١٩٣٩/٢/١٦.

١٢٩- د. محمود متولي: المرجع السابق، ص٢٤٣.

١٣٠- د. سهام نصار: الصحافة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٢٨ - ٣٠.

١٣١- نفسه ، ص٣٠.

١٣٢- محفظة ٢٣ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ١٦/٣ جـ١ شركة التأمين الأهلية المصرية، وانظر، عرفه عبده، ص١٠٥. د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد: النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره على المجتمع المصرى: من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢، ص٣٣١، ٣٣٢.

١٣٣- محفظة ٢٥ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ١٢٨/٣ جـ٢، وثيقة ٢٦ عقد تأسيس الشركة، وانظر، عرفه عبده، ص١٠٥.

١٣٤- نفس المحفظة، ملف ١٨٢ - ١٢٨/٣ جـ١، وثيقة ٦.

١٣٥- نفس المحفظة، ملف ١٨٢ - ١٢٨/٣ جـ٢، وثيقة ٢٦.

١٣٦- محفظة ٢٧٠ عابدين، مالية، مصلحة عموم الإحصاء، وثيقة ٣٢٢.

الفصل الثالث

الرأسمالية اليهودية فى مصر فى مجال الإنتاج والخدمات

أولاً: في مجال الزراعة

ساهم كبار الرأسماليين اليهود (الأباطرة) فى إنشاء العديد من شركات استصلاح الأراضى التى تقوم بامتلاك الأراضى واستغلالها والمضاربة فيها.

وملكية الشركات الزراعية اليهودية - وكذلك الأجنبية الأخرى - فى مصر كانت تمثل نوعًا من الملكيات الزراعية الكبيرة، ورغم أنها تعتبر ملكيات أجنبية فى التصنيف الاجتماعى للملكيات الكبيرة، إلا أنها تختلف عن الملكيات الأجنبية الفردية التي تعتبر علاقة مباشرة فى استغلال الأرض، أما علاقة الشركات فكانت تدور حول البيع والشراء وتحقيق الأرباح الكبيرة لليهود والأجانب فى المقام الأول، كما أن أحقيتهم فى التملك العقارى بالأراضى الزراعية المصرية كأجانب ترجع إلى القانون الصادر فى ١٠ يونية ١٨٦٧ الذى أعطى فى مادته الأولى هذا الحق للأجانب[1] وقد تكونت تلك الشركات برؤوس أموال أجنبية إنجليزية وفرنسية غالبًا ومنها اليهودية، ثم تعددت جنسياتها ثم اشترك رأس المال المحلى بجزء ضئيل جدا.

إن معظم المصادر تتحدث عن الجنسيات، ولما كان اليهود وكثير غيرهم تابعين لحماية الدول القوية - الإنجليزية والفرنسية أو غيرها - فهذه الجنسيات تتحدث عن اليهود باعتبارهم إنجليز أو فرنسيين حسب جنسيتهم لا دينهم، لذا يصعب التفريق، أهل هذا المشروع (زراعى - صناعى - تجارى) إنجليزى يهودى أم إنجليزى غير يهودى؟ وهكذا .. فعلى سبيل المثال، حينما يتكلم "جاك بيرك" عن الجاليات فى مصر، فيقول: "وكان عدد الجالية الفرنسية ٢٥,٠٠٠ أغلبهم من اليهود المغاربة والتونسيين"[2] وهذا يعنى ليس كل أفراد الجالية الفرنسية يهود أو غير يهود، وهكذا بالنسبة للجاليات الأخرى، وأن أسرة سوارس اليهودية بعضها يحمل الجنسية الإيطالية وبعضها يحمل الجنسية الفرنسية[3].

زاد الاهتمام بتكوين الشركات الزراعية سواء من اليهود أو من الأجانب بصفة عامة بعد الانتهاء من خزان أسوان ١٩٠٤، ثم استمر تطور شركات الأراضى صعودا وهبوطا وفقا للتطور الاقتصادى والسياسة فى البلاد[4] حتى معاهدة مونترو

١٩٣٧ وبدء المطالبة بوضع التشريعات بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية في مصر، فحتى ذلك العام بلغ عدد شركات الأراضي الزراعية الأجنبية في مصر نحو ٢٣ شركة[٤] يمتلكها انجليز وفرنسيون وبلجيكيون وسويسريون وألمان ومتمصرون (يهود غالبا) وجنسيات أخرى مختلفة وتملك اليهود شركات أراضي زراعية بأكملها وساهموا في البعض الآخر بنصيب كبير والبعض بنصيب أقل .. وهكذا[٥].

ويكمن الخطر في تملك اليهود للأراضي في مصر، أن بعضهم حاول في العشرينات وحتى الأربعينات تملك مساحات كبيرة من الأراضي في ناحية الحدود بين مصر وفلسطين أو في شمال شرقي سيناء وهذه المنطقة تعتبر خط الدفاع الأول عن البلاد، وكان هذا بالطبع ضمن مخطط يهودي صهيوني يستهدف سيطرة اليهود على هذه المناطق الهامة الأستراتيجية من الأراضي المصرية، وأنشئ مصرف بالقدس لتمويل هذا المشروع يعرف باسم مصرف (الأنجلو فلسطين) وعندما فشلت محاولات اليهود في تنفيذ هذا الهدف استعانوا بأحد رجال السلك السياسي الأجنبي الذي حاول شراء بعض أملاك الدولة المصرية بتلك الصحراء من باطن الأعراب المسموح لهم باستغلال تلك الأراضي بطريق الزراعة بمقتضى الأوامر العالية الصادرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ولكون القانون كان يسمح بتملك الأجانب للأرض الزراعية، أصبحت هذه الأماكن مهددة بشراء اليهود لها بأساليب ملتوية لتحقيق أطماع إستعمارية، وكان الأعراب لا يقوون على مواجهة الإغراء بأسعار مادية كبيرة لها بريق وسلطان كبير عليهم، وفعلا أبرمت بين رجل السلك السياسي الأجنبي الوسيط والأعراب عقودا بشراء هذه الأراضي خفية عن الحكومة المصرية بمساحات بلغت جملتها حوالي عشرة آلاف دونم من الأرض أي حوالي ٢٣٨ فدانا، ثم تنازل عن هذه العقود لبنك الأنجلو فلسطين المشار إليه، ولبعض الأفراد اليهود، وذلك بموجب عقود سجل بعضها بمحكمة المنصورة المختلطة وصدق على التوقيع على بعضها الآخر أمام محكمة العريش الشرعية بتاريخ التعاقد، ومن ثم تقدم وكيل البنك إلى محافظ سيناء

مطالبا بتمكين البنك من وضع اليد على الأرض المشتراه، ولكن الحكومة وقفت فى سبيل اكتسابهم صفة الملكية بوضع اليد أو سواه.

الواقع أن لهفة اليهود أو محاولاتهم المستميتة إنما هو ضمن المخططات اليهودية الصهيونية فى مصر للتوسع فى المناطق المحيطة بفلسطين خاصة منذ صدور تصريح بلفور عام ١٩١٧ بأن فلسطين وطن قومى لليهود، وزاد نهم اليهود فى محاولات الإستيلاء على الأراضى المجاورة لحدود فلسطين(٦).

أما عن رأس المال اليهودى فى المجال الزراعى فقد كان كبيرا بتملكهم لمساحات كبيرة من الأراضى الزراعية فى مصر، على الرغم من أن الإعتقاد السائد أن اليهود غير زراعيين، إلا أنهم تملكوا الأطيان وبكثرة، فعلى سبيل المثال، نجد أن شركتى البحيرة وكوم أمبو - وهما أكبر شركتين يهوديتين فى مصر - كانتا تمتلكان حوالى ثلثى ($\frac{٢}{٣}$) مجموع الأراضى التى تمتلكها جميع شركات الأراضى التى أسسها بعض أفراد هذه الأقليات(٧). وقد تمتعت الرأسمالية اليهودية الزراعية بالامتيازات الأجنبية، حيث أنها فى ظل الحماية الأجنبية لها وتجنسها بجنسية الدول القوية أدى إلى تحقيق ربح وفير دخل جيوب اليهود وكان فى مصلحة الدولة اليهودية الحديثة التى أنشئت فى فلسطين.

وأهم الشركات الزراعية التى أنشأها اليهود أو شاركوا فى إنشائها كالتالى:-

-شركة وادى كوم أمبو المساهمة:

هى إحدى الشركات الزراعية التى تكونت بأموال يهودية، وقد تأسست فى ١٤ أبريل ١٩٠٤ بأمتياز مدته ٩٩ سنة وبرأسمال قدره نحو ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى، وقد تأسست الشركة بموجب العقد المبرم عام ١٩٠٣ بين الحكومة المصرية وكل من "سير أرنست كاسل وأخوان سوارس"، وبمقتضى هذا العقد تملكت الشركة مساحة قدرها ٣٠,٠٠٠ فدان فى سهل كوم أمبو، كما نص العقد على ضرورة إلتزام المساهمين بسداد مبلغ ٨٥٠٠ جنيه مصرى على أقساط لمدة أربع سنوات كرسم تشغيل ومصاريف وخلافه.

وتشكل مجلس الإدارة من "روبير رولو" رئيسا، وعضوية كل من "يوسف أصلان قطاوى وأرنست كاسل، وليون سوارس، وفيلكس سوارس، وروفائيل سوارس، وهنرى موصيرى، ورالف هرارى" وتولى "رينيه" منصب المدير العام، وهذا يعنى أن الشركة ساهم فيها أكثر من عائلة يهودية (عائلة قطاوى وسوارس وموصيرى وهرارى) ولم تنفرد بها عائلة واحدة.

وفى عام ١٩٠٤ تغيرت التسمية إلى "شركة وادى كوم أمبو" وبلغ رأس المال ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى، بالإضافة إلى ١٥,٠٠٠ سهم من أسهم التأسيس، وقد كان تغيير مسمى الشركة لتحل محل الخواجات أخوان سوارس وشركاهم والسير أرنست كاسل، وذلك لتخفيف العبء على المؤسسين المذكورين والنهوض بالمشروع بما يتجمع للشركة من مال المساهمين[٨]. وقد سيطر اليهود على الشركة ممثلين فى رأس المال والإدارة والموظفين وحتى العمال[٩].

وفى عام ١٩٠٧ كانت الشركة تمتلك نحو ٣٠,٠٠٠ فدان[١٠] وهذا يعنى أن ملكية الشركة لم تزد عما كانت عليه عام ١٩٠٣. ثم بلغت مساحة الأراضى الصالحة للزراعة والتى قامت بممارسة نشاطها عليها نحو ٢١,٠٠٠ فدان ولكن المزروع الفعلى من هذه المساحة بلغ ١٢,٠٠٠ فدان بعد أن أنشأت بها عدد من الطلمبات والطرق الزراعية وخطوط السكك الحديدية والترع والمصارف، كما أنشأت العزب لسكنى الفلاحين كما أنشأت لهم المحلات ومسجد ومستشفى وكنيسة وخدمات متنوعة وشمل العمران منطقة سهل وادى كوم أمبو واشتهرت الشركة بزراعة قصب السكر وتوريده إلى مصانع شركة السكر العمومية وقد بلغت المساحة المزروعة بقصب السكر نحو ٥,٣٥٠ فدان[١١]، وكان أول مقدار قامت الشركة بتوريده لشركة السكر نحو ٥٢,٩٨٦ طنا من القصب[١٢] وقد قامت الشركة بتزويد كثير من مصانع السكر التى وجدت فى الوجه القبلى عام ١٩٣٧ مما أظهر نشاطها وعاد عليها بالربح الوفير[١٣] كما اهتمت الشركة بجانب زراعة قصب السكر بزراعة القطن والعنب والقمح والذرة والشعير والبقول.

وفى عام ١٩٣٠ وضعت الشركة تحت تصرف وزارة الزراعة نحو ١٠٠ فدان لعمل محطة تجارب زراعية لمدة ٣ سنوات، وفى العام التالى اشترت الشركة ما تبقى من أراضى كوم أمبو والتى بلغت نحو ٣٩,٧٢٧ فدانا[١٤] ويذكر باير أنها ٤٠,٨٠٨ فدانا وأن معظم أراضيها اشترتها من أراضى الدومين[١٥]. وفى عام ١٩٣٢ بلغت جملة أراضى الشركة فى مديرية أسوان نحو ٧٠,٠٠٠ فدان[١٦].

وكان لهذه الشركة اليهودية الكثير من المخالفات التى أدت إلى شكوى الفلاحين منهم حيث يذكر أحد الفلاحين أنه مستأجر منزلا ودكانا منذ ١٩١٠ ورغم سداده الإيجار إلا أنه مضطهد من قبل مفتش الشركة اليهودى "سلامون مزراحى" الذى حرض اللصوص المجرمين للانتقام منه، وأن المفتش يريد قتل المسلمين لأنه رجل يهودى، وكوم أمبو أصبحت بلد ذل فى ذل لكثرة اليهود بها، فالمزارع يقوم بجميع عمليات الزراعة من بدايتها إلى نهايتها وعند المحاسبة أمام كتبة الشركة اليهود يضيفون على حسابه أجرة خفر وتطهير ترع ومصارف ومياه وأجرة إمام مسجد وأجرة مكتبة وكنيسة وخلافه. وفى النهاية يكون المزارع مديونا للشركة[١٧].

وهناك شكوى من أهالى كوم أمبو بسبب استيلاء الشركة على محصولات أراضى الأهالى بالقوة وحرمانهم من الزراعة الشقوية، وشكوى أخرى بإدعاء الشركة بملكية الأراضى المقام عليها منازل ناحية الشطب مركز أسوان[١٨]، وهناك شكوى أخرى إن دلت على شئ فإنما تدل على سيطرة اليهود الصهاينة على الأهالى والعمدة ومشايخ البلد وحرمانهم من الزراعة ومنع مواشيهم من المياه وقطع تليفونات الحكومة المتصلة بالعمدة، ويصف الأهالى التفتيش بالصهيونية وأنه يؤلف أحزاب من عمالهم اليهود يطلق عليهم الطابور الخامس يستخدمونه فى إحداث الجرائم والشهادة الزور وبث الفتن بين العائلات، وأن اليهود يستهزءون بشكواهم بسبب عدم الاهتمام بهذه الشكاوى، ويصف الأهالى اليهود فى كوم أمبو بأنهم حكومة مستقلة داخل البلاد، لذا يتسائلون: هل نحن مصريون أم أسرى حرب؟[١٩] والواقع أن الحكومة المصرية ضعيفة ولم يكن فى استطاعتها حماية الشعب المصرى من اليهود أو الأجانب المحتمين بالامتيازات الأجنبية وأن اليهود مستوطنون بكوم

أمبو طبقا لمخطط صهيوني، وسوف نلقي الضوء على ذلك في فصل يهود مصر والحركة الصهيونية.

وشكوى أخرى من الأهالي بسبب زيادة أسعار التيار الكهربائي في تفتيش وادي كوم أمبو ومن لم يوقع عقد جديد بزيادة الأسعار سوف يقطع عنه التيار الكهربائي، وأن الزيادة كبيرة بلغت أكثر من ٦٦٪ وبأثر رجعي[٢٠]، وكان ذلك إنتقاما من الأهالي الذين تجرأوا وفكروا في تكوين شركة تعاونية بكوم أمبو وفضحوها في شركتها التعاونية الخاصة بموظفي تفتيش وادي كوم أمبو.

تقدم عمال التفتيش بشكوى أخرى ضد مفتش الشركة بسبب عدم صرف العلاوات المستحقة لهم، وقيام الشركة بفصل عدد (تسعة) عمال (ظهورات) وحجز القمح بمخازن التفتيش وعدم توزيعه على العمال[٢١].

وهنا تقرير قدم بعد ثورة ١٩٥٢، بأن شركة وادي كروم أمبو اليهودية في عهد حكم الطاغية الأكبر إسماعيل صدقي باشا عندما كان وزيرا للمالية باع هذه الأراضي جملة إلى شركة وادي كوم أمبو بأسعار أسمية وهي عشرون قرشا للفدان الواحد وقد تمكنت الشركة من استغلال إسماعيل صدقي الذي عينته مديرا لها في الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٣٣ والذي سهل للشركة كل ما تريد للحصول على أغراضها[٢٢]. والواقع أن ضعف الحكومة المصرية في ظل الامتيازات الأجنبية وجشعهم المادي في صورة هدايا أو (رشاوي) سهلت لليهود الحصول على كثير من الأراضي الزراعية في مصر دون النظر على أحقية أهلها المصريون من عدمه.

ورغم كل هذه المشاكل وحصول هؤلاء اليهود على ما يريدون عنوة من الفلاحين والحكومة وتحقيق الأرباح الطائلة على حساب الأهالي المصريين فأنهم يطالبون باستثناء شركات المساهمة من تطبيق الضريبة التصاعدية على أصحاب الأطيان، وأن حجة الشركة في ذلك هي أن ملكية أراضي هذه الشركات موزعة على المساهمين بنسبة ما يحمله كل منهم من أسهم[٢٣].

لعل هذه الالتماسات والشكاوي تبين مدى تعسف وقسوة مفتشي الشركة اليهود ضد الأهالي والعمال بالتفتيش، وهذا طبيعي مع تساهل الحكومة مع اليهود

والأجانب أو بسبب ضعف الحكومة. كما أن هذه الشكاوى تبين مدى سوء الحالة الاقتصادية لدى الأهالي والعمال. وسوء معاملة اليهود لهم والشكوى من البطالة والظلم والجور وأن سطوة اليهود قوية حتى أن الأهالي نعتوهم بأنهم حكومة ثانية في البلاد مستقلين عن الحكومة المصرية.

-شركة مساهمة البحيرة:

تأسست أول يونيو ١٨٨١ برأسمال ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى، ومركز الشركة بالإسكندرية. وقد منحت الحكومة كل من "زرفوداكى وجاك أوبنهايم وسينادينو ورالي والمستر هوسي وبوغوص باشا نوبار" أمتياز هذه الشركة. وكان غرض الشركة في البداية تغذية ترعتى المحمودي والخطاطبة بمديرية البحيرة بالمياه بواسطة استخدام مضخات الرى الآلية. وكان امتياز الشركة لمدة ٢٥ سنة، على أن تقوم الحكومة من جانبها بدفع ٢٦,٣٣٠ جنيها مصريا سنويا للشركة بجانب ما تحصل عليه الشركة من المزارعين لقاء رى أراضيهم الزراعية، وفي مايو ١٨٩٤ قامت الشركة بشراء تفتيش بسنديلة التابع للدايرة السنية، وكانت مساحته ١٢٣,٠٠٠ فدان بمبلغ ٢٤٤,٠٠٠ جنيه مصرى.

وفي ٦ سبتمبر ١٨٩٤ أعيد تأسيس الشركة وتحول اسمها من شركة أراضى البحيرة إلى "شركة مساهمة البحيرة" وانحصر نشاطها في استغلال الأراضى الزراعية في مديرية البحيرة واستصلاحها ثم بيعها بعد ذلك، وقد بلغت ملكية الشركة عام ١٩٠٧ نحو ١٢٠,٠٠٠ فدان[٢٤] ثم أخذت في التناقص حتى بلغت مساحة أراضيها عام ١٩٢٤ نحو ٧٠,٠٠٠ فدان وفي عام ١٩٣٢ نحو ٦٥,٤٦١ فدانا[٢٥].

أما رأسمال الشركة طبقا لميزانيتها عام ١٩٠٧ فقد بلغ نحو ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى، أما موجوداتها من أسهم وسندات متداولة فقد بلغت نحو ٢,٠١١,٢١٦ جنيها مصريا[٢٦].

ولما كانت الشركات مترابطة ومتعاونة فيما بينها بشتى الأساليب خاصة وأنها شركات يهودية، فكانت إحدى الشركات تبيع الأراضى لشركة أخرى، وبالتالى كان المشترى يخضع لرقابة البائع أو لأى نوع من الارتباط بين الشركتين. فشركة سيدى

سالم إشترت أرضها من شركة البحيرة، ونتيجة بيع شركة سيدى سالم عام ١٩٠٧ أصبح على الشركة دين لشركة سيدى سالم التى تأسست فى عام ١٩٠٩ وفى عام ١٩١٤ لم تستطع سداد المبالغ المستحقة عن الأرض، وبالتالى عادت مرى أخرى إلى شركة البحيرة أى (تم الاتفاق بين الشركة وشركة سيدى سالم على تخفيض الدين إلى ٢٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى فى مقابل تنازل شركة سيدى سالم عن جميع أصولها وخصومها إلى شركة البحيرة) على أن تحتفظ شركة سيدى سالم بما يعادل ٨٠٪ من الأرباح الناتجة عن إعادة بيع ممتلكاتها ولها حرية استرداد أصولها وخصومها فى أثناء ٢٥ سنة مدت عام ١٩٣٧ إلى ٣٣ سنة، وقد بيع فعلا من أطيان سيدى سالم نحو ٢٣٨٢ فدانا سدد ثمنها بالكامل، وذلك نهاية عام ١٩٤٢ - ١٩٤٣. وظلت شركة سيدى سالم لها حق الإشراف على ما تبقى من أراضيها بعد بيعها لشركة البحيرة حتى عام ١٩٤٤.

وكانت الشركة تمتلك مصنع لعمل الكراكات ولوازمها تستخدمها فى أعمال التطهير لحسابها ولحساب الحكومة[٢٧] والواقع أن هذا يعتبر تداخلا فيما بين أصحاب الشركتين بل نوع من التحايل على القوانين والتهرب من الضرائب أو الابتعاد عن الحكومة على الرغم من أنها لا حول لها ولا قوة فى ذلك الوقت.

وقسمت الشركة إلى خمسة تفاتيش: كوم الوحال والقسطنطينية وحلق الجمل والخوالد وضهر السمره - وتقع جميعها فى مديرية البحيرة. وكان أكبر هذه التفاتيش هو تفتيش كوم الوحال، وفى هذه التفاتيش تقوم الشركة باستصلاح بعض أراضيها ثم عرضها للبيع وزراعة البعض. كما قامت الشركة بإنشاء القرى لسكنى الفلاحين، والشركة كانت مصدر شكوى لكثير من فلاحى المنطقة وكذلك عمالها، وأن مسئولى الشركة صهاينة استغلاليين يقومون بتدبير المؤامرات ضد الأفراد ويغتصبون حقوقهم، فقد كان معظم أعضاء مجلس إدارتها من اليهود الإنجليز والفرنسيين، ومن أبرز مؤسسيها "جوزيف عاداة وأشيل عاداة ورينيه اسماعلون"[٢٨].

بلغت مبيعات شركة البحيرة من عمليات استصلاح الأراضى نحو ١٠٠,٠٠٠ فدان. قامت ببيع مساحات كبيرة منها لكبار الملاك، كما قامت بتأجير مساحات أيضا

للفلاحين[٢٩]، كما قامت الشركة بشق المصارف وتغذية ترعة المحمودية والخطاطبة بالماء بواسطة الآلات[٣٠].

-شركة أراضي الشيخ فضل:

تأسست عام ١٩٠٥ بالقاهرة، وبلغ رأسمالها عند التأسيس نحو ٥٧٨،٦٢٥ جنيها مصريا زاد عام ١٩٣٧ إلى ٦٢٣،٦٠٠ جنيه مصرى[٣١] ساهم في إنشائها إخوان سوارس، وكانت تقوم بزراعة القصب وإنتاج بعض المحاصيل الغذائية كالقمح والذرة والشعير[٣٢]، وكان يتولى رئاسة مجلس إدارتها يوسف قطاوى وأعضاء مجلس الإدارة هم "أصلان قطاوى وروبير رولو وليون سوارس وهنرى فيكتور موصيرى، وكان مديرها العام "ابرامينو أشير"[٣٣].

حدث أن "محمد كامل" أحد كبار الملاك بالمنيا إشترى أراضى الشركة فى عام ١٩٢٠ مقابل ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى، ولكن أزمة الثلاثينيات أعجزته عن الوفاء بأقساط الشراء حتى أن ورثته توقفوا عن الدفع تماما فى عام ١٩٣٥ وانتهى الأمر إلى استعادة الشركة لأراضيها فى عام ١٩٣٧. وعادت إلى تأجيرها للفلاحين بطريق المشاركة مع بيع جزء منها فى الظروف المناسبة بعد أن قامت بتجديد آلاتها فى مشروع كلفها نحو ٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى لاستصلاح الأراضى البور مما ساعد على التوسع فى مساحة الأراضى المنزرعة قطنا وقصبا[٣٤].

-شركة أراضى الدلتا المصرية والأنفستمنت ليمتد اليهودية: تأسست عام ١٩٠٤ على أيدى أغنياء طائفة يهود مصر، وترتبط هذه الشركة بالإمتيازات التى حصل عليها اليهود منذ الخديو إسماعيل وتوفيق ببيع وتقسيم الأراضى المصرية لحساب اليهود، ومنها أراضى المعادى كأراضى خالية فى ذلك الوقت عملوا على تقسيمها ثم بيعها بعد ذلك للإنجليز لكى ينتقل ضباطهم من وسط القاهرة إلى المعادى والتى وصفها اليهود فى ذلك الوقت بأنها أكثر أمنا للضباط الإنجليز وأسرهم، ولأن المهندس اليهودى صممها بمداخل ومخارج محددة بنفس فكرة تأمين حارة اليهود.

وقد سيطر اليهود على رأسمال الشركة ومجلس إدارتها وموظفيها. ومن الأسماء التي برزت في الشركة "جاك بيتون" الذى كان مهندسا لنظافة وتجميل حي المعادى والذى أخذ "رأفت الهجان" الحقيقي اسمه وهو من أثرياء اليهود الذين شكلوا مجلس إدارة شركة دلتا مصر لتقسيم واستثمار الأراضى. وهناك مساحات كبيرة بحي المعادى ملكا لليهود وهي الآن عبارة عن مبان تطالب بها إسرائيل- وهي على حد زعمهم أنها مملوكة لورثة عائلات "راتسون ورمانو وجولد وروفيه ومزراحي وشاليم وكلدرون وعجمي وسيتون وفرحي وحزاق وحزان وولف وياعبيتش وفنتورا وجرشون ويوسفبتيتشل وروتشيلد وكوهين".

أما فيلكس سوارس كبير أغنياء يهود مصر فهو الذى حصل من الخديو توفيق على حق إمتياز إقامة خط سكة حديد، من باب اللوق إلى حلوان مارا بالمعادى، وقد افتتحه سوارس عام ١٨٨٩ ثم إشترى بعد ذلك الاراضى المحيطة بشرق الخط الحديدى عند منطقة المعادى بواقع ١٧٠٠ فدان ثم عمل على تقسيمها وبيعها لحسابه وعندما وجد بقية أغنياء اليهود المكاسب التى بدأت تدخل لسوارس بدأوا هم أيضا فى شراء الأراضى، فقلده "يعقوب منشه" عضو مجلس إدارة شركة دلتا مصر، وأخذ يشترى قطعة تلو الأخرى فى المنطقة الواقعة أمام أراضى سوارس بمساحة تساوى مساحة سوارس أى أن الأثنين اشتريا ٣٤٠٠ فدان. .

وأن ممتلكات عائلة موصيرى ٤٣٤ فدانا باعوها مقابل ٢٠٠ جنيه مصرى للفدان فى حين أنهم اشتروا الفدان مقابل ٤٢ جنيه مصرى، وأن البيع تم لحساب شركة دلتا مصر للأراضى بمعنى أن اليهود لليهود من عائلتى منشه وسوارس.

ولما علم اليهود أن الإنجليز يريدون السيطرة على الحى حتى أنظمة العمارات أرادوا تحويلها للنظام الإنجليزى، غير أن اليهود حالوا فى العديد من المشروعات دون ذلك وصمموا المنازل على النظام اليهودى، ولكى يحتفظوا بالمعادى قاموا برفع سعر الفدان من ٤٢ جنيه مصرى إلى ٥٤٠ جنيه مصرى للفدان الواحد عام ١٩٠٧ وخلعوا مدير الشركة الإنجليزى "السير أوكلاند كولفين" وأجلسوا بدلا منه "يعقوب منشه وفيكتور هرارى ومويس قطاوى" فأصبح اليهود هم

المسيطرون على كل شئ بالمعادى[35]. وهكذا كانت طريقة ملكية اليهودى للأراضى الزراعية فهم ليس زراعيون ..

وفى عام ١٩٢٩ طلبت شركة أراضى الدلتا إلى وزارة المالية شراء حوالى ٦٠٠ فدان بجهة البساتين، فرفضت الوزارة الحربية، ثم أعادت الشركة الكرة فى فبراير ١٩٣٦. وخفضت المساحة إلى ٢٣٣ فدان ١ ط واستبعدت اللازم لتمرين الجيش. وقد بحثت وزارة المالية الطلب بالشروط الآتية:-

١- أن تدفع الشركة ثمنا لتلك الأرض بسعر ٨ جنيهات مصرية للفدان.

٢- أن تدفع الشركة للحكومة إتاوة بواقع ١٢٪ من ثمن بيع الأرض للجمهور.

٣- تلزم الشركة بشق وتعبيد الطرق فى تلك المنطقة.

٤- تتعهد الشركة بتوريد مياه الشرب لوحدات الجيش.

وتمت الموافقة من مجلس الوزراء فى ٥مايو ١٩٣٦، وكان قد صدر مرسوم ملكى بإنشاء معهد باسم "معهد فاروق" فى هذه المنطقة منذ ١٠ أبريل ١٩٣٦ فاضطرت الحكومة أن تتفق مع الشركة على شراء هذه الأرض منها مرة أخرى بمبلغ ٥,٥٠٠ خمسة جنيهات ونصف للفدان وأن تتحمل الحكومة فرق البيع والشراء[36].

ولأن الشركة كانت تملك معظم أراضى المعادى فقد ألحق باسمها (حدائق المعادى) وأصبح اسم الشركة (شركة أراضى الدلتا المصرية والأنفستمنت ليمتد "حدائق المعادى"). وقامت الشرطة بتقسيم أرض المعادى بمدينة القاهرة وتخصيصها للبناء وإدخال المياه والطرق والإنارة وخلاف ذلك من المرافق العامة[37] .ولأن الشركة كان يسيطر عليها اليهود كما هو واضح فكان يتم جمع الأموال وإرسالها إلى تل أبيب[38].

ورغم إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ إلا أنه نجد أن الشركة استمرت فيما بعد، وزاد نشاطها الصهيونى الهادف إلى التآمر والتخريب والإضرار بالاقتصاد المصرى.ورغم ذلك فقد استمرت الشركة تعمل فى مصر إلى ما بعد ثورة ١٩٥٢، وهى تمتلك مساحات ضخمة جدا من الأراضى الزراعية وأراضى البناء، حيث كانت تمتلك أراضى زراعية بعد قيام الثورة بما يعادل ١,٠١٧,٤٩٠ مترا مربعا[1].

وتطالب إسرائيل حاليا بملكية شارع "قطاوى" (النادى حاليا)، وشارع "مناش" (الأميرة فوزية حاليا)، وشارع "موصيرى" (عرابى حاليا)، وشارع "رولو" (السد العالى حاليا)، مع عدد من الميادين هى ميدان قطاوى (النادى حاليا)، وميدان مناش (مصطفى كامل حاليا)، وميدان سوارس لازال يحمل نفس الأسم. وميدان موصيرى (الناصر حاليا)، وأخيرا ميدان المحطة، هذا بخلاف المعابد اليهودية الموجودة فى مصر[٤٠]، وهذه المطالبة من قبيل اعتقادهم بملكيتها، وأن هذه الملكية ما زالت قائمة، ألا يدرى اليهود من أين لهم بكل هذه الملكيات؟ ومن أين لهم بكل رأسمالهم؟ أنه من نتاج ما نهبوه من مصر والمصريين بالربا والغش ثم استثمروه من عهد الخديو إسماعيل مرورا بتوفيق فالاحتلال الإنجليزى الذى ساعدهم على ذلك أكثر - لعنة الله على اليهود والإنجليز معا.

إن هذه الأراضى التى نهبها اليهود وأنشأوا عليها الشوارع والميادين والمعابد إنما هى أرض مصرية اغتصبوها بقوة الامتيازات الأجنبية ظلما عن طريق الربا وعن طريق المداهنة على الحكام أخذوها بأسعار بخسة وباعوها بعد تقسيمها بأسعار مرتفعة وربحوا منها الكثير والكثير، إستغلوا جهل الفلاح المصرى، وضعف الحكومة، ثم قاموا بتهريب ما استطاعوا تهريبه ولا يبقى سوى الأطلال أو كما يدعون الشوارع والميادين، وها قد تم طردهم شر طردة، وردت الأرض إلى أصحابها (مصر)، وبدلا من مطالبة إسرائيل بردها، أرى إزالة كل ما يتعلق باليهود خاصة المعابد اليهودية وكذلك المقابر. فكل ما جمعوه بالظلم والربا يجب أن لا تصل إليه أيديهم مرة أخرى، قال تعالى:

"فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما[*]".

---

[*] سورة النساء: ١٦٠، ١٦١.

-شركة أراضي الغربية:

تأسست الشركة في عام ١٩٠٥[٤١] برأسمال إنجليزي بلجيكي قدره ٣٩٧,٠٠٠ جنيه مصري[٤٢] زاد تدريجيا فبلغ ٣٧٨,٠٠٠ جنيه مصري عام ١٩٠٧ ثم قفز إلى ٦١٢,٠٠٠ جنيه مصري عام ١٩١٤[٤٣].

وفي بداية تكوين الشركة قامت بشراء نحو ٢٠٨١ فدانا من أراضي الدوعبين بمنطقة رأس الخليج والسوالم بمديرية الغربية، وكانت الشركة في بداية عملها تقوم بتأجير الأرض من الحكومة ثم تتملكها بعد ذلك، فعلى سبيل المثال استأجرت ٢٠٠ فدان في رأس الخليج على أن تؤجرها لمدة ست سنوات ثم يكون لها الحق في شراء هذه الأرض، وفي نهاية ١٩٠٩ استولت الشركة على نحو ٧٨ فدانا من أراضي الحكومة بناحية كفر الترعة الجديد وادعت ملكيتها[٤٤] وكما سبق أن ذكرنا حصول اليهود على ملكية الأرض بطرق غير شرعية كثيرة مثل هذا الاغتصاب أو الربا أو الاستيلاء بالرهن.

وبمثل هذه الطرق بلغت جملة مساحة أراضي الشركة عام ١٩٢٤ نحو ٦٢٨٧ فدانا، ولكن نقصت عام ١٩٣٢ إلى ٥٨٠٠ فدان[٤٥] ولعل ذلك بسبب عمليات البيع التي كانت تقوم بها الشركة لتحقيق الربح. وكان من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة كل من "يوسف عاداة وهنري فيكتور موصيري وجويدي ليفي[٤٦]".

-شركة أراضي الدقهلية:

أسسها مجموعة من المستثمرين اليهود برأسمال ٨٠,٠٠٠ جنيه مصري عام ١٩٢٩، وتولى "موريس جربوعة" رئاسة مجلس الإدارة، وساهم في عضويته "رينيه اسماعلوم واسحق مزراحي"[٤٧].

-شركة الاتحاد العقاري المصري:

تأسست عام ١٩٠٥، وأسهم في تأسيسها وإدارتها كل من "يوسف أصلان قطاوي وأميل نسيم عدس وعبد الله زلخا وشارل شالوم"، وكانت ملكية الشركة حين تأسيسها نحو ١٢,٦٤٨ فدانا وفي عام ١٩٢٤ بلغت ملكية الشركة ٥٤٢٥ فدانا نقصت

عام ١٩٣٢ إلى ٣٦٦٨ فدانا، أما رأسمال الشركة فقد بلغ عام ١٩١٤ نحو ٤٤٨.٠٠٠ جنيه مصرى.

-الشركة العقارية المصرية:

تأسست فى عام ١٨٩٦ برأسمال ٢٥٠ ألف جنيه مصرى وعدد أسهمها ١٢٥٠٠ سهم وتكون أعضاؤها من "فيلكس سوارس" "والمسيو بايرلى" الذى كان يعمل مديرا للبنك العقارى، والخواجة "روفائيل سوارس وجالا منشه ورولو شمعون وموسى بك قطاوى" وكانت مساحة ما تمتلكه من أطيان عشية إنشائها ١٨٥٠ فدانا فى البدرشين و٥٠٠٠ فدان بناحية ميت العامل بالدقهلية وكانت تقوم ببيع الأطيان بعد استصلاحها وتقسيمها إلى قطع متوسطة على أقساط سنوية.

-الشركة الزراعية الصناعية المصرية:

انشئت عام ١٨٩٧ برأسمال ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى كان معظمه بلجيكيا. أبرز أعضاء مؤسسيها اليهود "موسى عنتبى" عضو مجلس الإدارة، وقد ابتاعت الشركة حتى أوائل ١٨٩٨ ٩,٠٠٠ فدان منها ٥٩٠٠ فدان بمديرية الغربية ١٠٠٠ فدان بمديرية الشرقية و١٢٥٠ فدانا بمديرية الدقهلية و٢٠٠ فدان بمديرية البحيرة، واشترت فى نفس السنة ٤٨٠٠ فدان من أراضى الدومين. أما عن رأسمال الشركة فقد زاد من ٧٠١,٠٠٠ عام ١٩٠٢ إلى ١,٧٤٥,٠٠٠ عام ١٩٠٧ إلى ١,٦٣٣,٠٠٠ عام ١٩١٤م[٤٨].

-فى عام ١٩٣٨ أسس اليهود شركة العامرية للأطيان والمبانى برأسمال قدره ٤٠٠٠ جنيه مصرى، وعدد أسهم الشركة ألف سهم بواقع ٤ جنيه مصرى للسهم الواحد، وكان أبرز المؤسسين فيها من اليهود "أصلان قطاوى ورينيه قطاوى وابرامينو آشير وهنرى موصيرى وسليم شالوم".

وكان غرض الشركة شراء واستثمار وإعادة بيع الأراضى الزراعية وأراضى البناء وشراء وبناء واستثمار وإعادة بيع العقارات والتسليف على الأعيان غير المنقولة

المبنية وغير المبنية الكائنة بالقطر المصرى، وكان مركز الشركة بالقاهرة ومدة امتيازها ٥٠ سنة[٤٩].

-كما ساهم اليهود فى إنشاء شركة المباحث والأعمال المصرية عام ١٩٠٤ وكان أبرز أعضاؤها "البارون ليون رولان" رئيس مجلس الإدارة. وكل من "جوزيف عاداة وجويد وليفى والبارون دانيال رولان" وكانت هذه الشركة تقوم ببيع وشراء الأراضى خاصة فى مديرية البحيرة، وبلغ رأسمال الشركة عام ١٩٤٣ نحو ١٢٧,٥٢٠ جنيه مصرى[٥٠].

كما كان اليهودى "رينيه اسماعيلون" من أبرز أعضاء "شركة أبو قير ليمتد" وهى شركة قديمة انشئت عام ١٨٨٨ بالإسكندرية[٥١] وبلغت ملكية الشركة عام ١٩٣٢ نحو ٩,٥٥٩ فدانا[٥٢] أما عن الزيادة التى كانت تحققها الشركة فى ملكية الأراضى، فقد كانت تتم من خلال نزع الملكية، فقد زادت ملكية الشركة من ٧٨١٤ فدانا إلى ٩٦٨٦ فدانا خلال الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٤[٥٣]، وحتى عام ١٩٠٧ أستطاعت الشركة استصلاح جزء كبير من أراضى أبو قير شمال الدلتا بالغرب من الإسكندرية بعد أن قامت بتحقيقها، وقامت ببيع نحو ١٩,٠٠٠ فدان بنحو ٥٣٤,١١٥ جنيه مصرى وتأجير نحو ١٠,٦٠٠ فدان إلى المزارعين بمتوسط خمسة جنيهات للفدان سنويا، وزاد رأسمال الشركة من ٢٢١,٠٠٠ جنيه مصر إلى عام ١٨٩٢ إلى ٤١٤,٠٠٠ جنيه مصرى عام ١٩١٤ وقد ساعدها على ذلك نشاطها فى حفر شبكة من الترع والمصارف لتسهيل أعمال الرى والصرف وإنشاء الطرق البرية وخطوط السكك الحديدية الضيقة لخدمة أراضى الشركة[٥٤].

فى عام ١٨٩٨ قررت الحكومة بيع جميع ممتلكات الدائرة السنية إلى شركة تكونت لهذا الغرض من بعض الممولين الفرنسيين والإنجليز والمصريين، فتم بيعها بمبلغ ٦,٤٣١,٥٠٠ جنيه وهو ما تبقى من أصل الدين الذى رهنت أطيان الدائرة كضمان له، وكان نصيب المصريين من هذه الصفقة ١٥٠,٠٠٠ جنيه، وهؤلاء المصريون منهم "سوارس وشركاه" اليهود، وقد اختص بمبلغ ١٢٥ ألف جنيه منها والباقى لمصريين وطنيين غير يهود[٥٥]، وقد توافق ذلك مع إنشاء البنك الأهلى

المصرى الذى ساهم فى تأسيسه أيضا أسرة سوارس، وبلغت مساحة التفاتيش التى اشتراها سوارس نحو ٣٠٠,٠٠٠ فدان يتبعها تسعة معامل لعصير القصب وصناعة السكر، وقد بيعت هذه الصفقة بثمن بخس هو قيمة الدين الذى كان على الدايرة كما سبقت الإشارة[٥٦]. وبذلك دفع اليهود قيمة الدين وليس ثمن أراضى الدايرة أو المعامل، وهكذا هو أسلوب اليهود اقتناص الفرص لمصلحتهم حيث فاز اليهود بأرض ثمنها أضعاف ما دفع هؤلاء اليهود حيث عادت عليهم بالربح الوفير بينما عادت على الحكومة المصرية والمصريين بالخسارة.

هذا عن تكوين الشركات ودور اليهود فيها، والواضح أنه رغم عدم إقبال اليهود على الزراعة وتوجههم إلى المصارف والتجارة إلا أنه يتضح أن اليهود كانت لهم باعا طويلة فى شراء وبيع وتأجير الأراضى من خلال تكوين الشركات الزراعية واستثمارها وتحقيق الأرباح الطائلة من ورائها. وقد ساعد على ذلك ما حققه اليهود من تراكم مالى من النشاط المصرفى. ولم يكن هذا فحسب فقد تملك الأفراد اليهود الكثير من المساحات الزراعية واستغلوها أيضا، وكانت مبيعات أراضى الدومين وأراضى الدايرة السنية فرصة أمام بعض اليهود الأثرياء للحصول على مزيد من هذه الأرض، فعلى سبيل المثال اشترى فيلكس سوارس تفتيش الشيخ فضل من الدايرة السنية عام ١٨٩٢ واشترى تفتيش البدرشين من مصلحة الدومين العام، كما أسس الشركة سابقة الذكر (شركة الدائرة السنية عام ١٨٩٨م). كما اشترى هرارى باشا" ٥٣٠ فدانا من أطيان الدايرة – تفتيش مغاغة – فى مايو ١٩٠١ ورهن مقابلها ٢٤٠٠ متر مربع يمتلكها بالقرب من قصر الدوبارة بالقاهرة[٥٧].

واشترى الإسرائيليان "زاكى وليون حاييم يعبيس" وهم من أصحاب البنوك الذين يتمتعون بالرعية الإيطالية ٤٣٧ فدانا من أطيان الدايرة السنية بتفتيش الروضة بأسيوط فى مايو ١٩٠٣، واشترى "ف. س. أجيون" مساحة ١٤٠٤ أفدنة من أطيان الدائرة بالمعصرة، واشترى الإسرائيلى "روهامين اسحق ليشع" نحو ٣١١ فدانا من أطيان الدايرة بالروضة.

أيضا اشترى "يوسف أصلان قطاوى" الذى كان من رعايا النمسا نحو ٢٤٢ فدانا كجزء من مساحة ١١٦٤ فدانا من أطيان الدايرة السنية بالروضة بأسيوط - اشتراها بالاشتراك مع بعض اليهود فى أبريل ١٩٠٣ من بينهم "فيلكس سوارس" الذى كان يتمتع بالرعية الإيطالية والذى اشترى ضمن مبايعة أخرى مساحة قدرها ٢٢٣ فدانا من أطيان الدائرة السنية ببنى مزار، كما أشترى ولداه "ليون وجوستاف" ٣٧ فدانا من أطيان تفتيش المنطقة، كما أشترى "فليكس سوارس" بالاشتراك مع آخر مساحة ثالثة قدرها ٣٦٦ فدانا من أطيان الدائرة السنية بتفتيش الروضة بأسيوط فى مايو ١٩٠٣، وفى نفس الشهر اشترى "يعقوب منشه وأولاده" الذين كانوا يتمتعون بجنسية النمسا والمجر مساحة قدرها ٣٥٧٧ فدانا من أطيان الدائرة السنية بتفتيش المعصرة بالمنيا، وفى نفس التاريخ أشترى المذكورون ٦٥٦ فدانا من أطيان ناحيتى سمالوط وقلوصنا من أطيان الدائرة بالمنيا.

كما أشترى "يوسف وداود منشه" مساحة ١٠٠٣ أفدنة من أطيان الدايرة بمعصرة داود بتفتيش الفيوم، ليس هذا فحسب بل ساهم أخوان سوارس مع سير أرنست كاسل فى تأسيس النقابة المالية التى أشترت أراضى الدايرة السنية.

كما كانت هناك فرصة لليهود أن اشتروا مساحات ضخمة من أراضى الدومين، ففى عام ١٨٩٧ كانت أكبر المبيعات قد أتجهت إلى أخوان سوارس وشركاهم الذين اشتروا مساحات كبيرة من من تفتيش طماى فى مارس ١٨٩٧ بلغ ثمنها نحو ٣٧,٢٧٨ جنيها مصريا.

وفى ١٨٩٩ كانت أكبر المبيعات هى التى أشتراها "أخوان أجيون ويوسف خورى حداد" من تفتيش بشبيش، وفى عام ١٩١٢ تم تغطية كل قرض بيت روتشيلد وبلغت المساحة المباعة من أملاك الدومين ٢٨١,٠٠٠ فدان(٥٨) كما أشترت عائلات قطاوى وسوارس وميناس الذين أسسوا "شركة سوسيتيه فونسييه" أكثر من ١٠٠٠ فدان بالبدرشين مديرية الجيزة(٥٩).

يتضح مما سبق أن هذه المبيعات زادت فى عهد الاحتلال وقد وجدها اليهود فرصة سانحة للشراء وتكوين الأطيان وامتلاكها وكأنه مخطط صهيونى لذلك،

فهذا التملك لن يعود على البلاد بشئ بل هو ضياع لثروة البلاد الزراعية إلى أيدى اليهود.

ومن العائلات البورجوازية اليهودية التى كانت تمتلك أراضى واسعة فى مصر - عائلة كورييل - التى كانت تمتلك عند بداية الحرب العالمية الأولى ضيعة فى المنصورية - فيما بين الفيوم وبنى سويف - تبلغ مساحتها نحو المائتى فدان - بها سراى - وقد استخدمه هنرى كورييل فيما بعد لممارسة نشاطه السياسى السرى (الشيوعى).

وأسرة كورييل كانت ثرية وكانت علاقتها باليهود المصريين مقصورة على المعونات المالية للأعمال الخيرية التى توجه إلى فقراء الطائفة، واعتادت الأسرة أن تقضى الصيف فى فرنسا حيث كانت تمتلك - على ما يبدو - مسكن دائم فى فرنسا، وبذلك فإنه من الطبيعى أن يربى الأبناء تربية فرنسية فكان التعليم فى مدارس الجزويت (اليسوعيين) فى الفجالة[٦٠].

ومما سبق يتضح أيضا أن الاحتلال بجانب مساعدته لليهود على تكوين الملكيات الكبيرة فإنه أيضا ساعد على زيادة عدد اليهود فى مصر حيث فتح الباب على مصراعيه أمام هجرات اليهود إلى مصر، ناهيك عن استفادة هؤلاء اليهود بالأمتيازات الأجنبية والاحتماء بها كأجانب بعد حصولهم على الجنسيات الأجنبية للإحتماء بها.

كما يتضح للقارئ لأول وهلة أن اليهود أصبحوا أصحاب جميع الأراضى الزراعية فى مصر، حيث ظهرت الملكيات الكبيرة بأيدى هؤلاء اليهود - وذلك من خلال شراء المساحات الكبيرة والإستيلاء عليها سواء كأفراد أو شركات، وحينما يقرأ القارئ فى أى مرجع آخر عن الوضع الاجتماعى والاقتصادى للمصريين ويرى مدى البؤس والذل والمهانة التى كان يعيشها المصرى تحت تحكم اليهود فى مزارعهم - وللأسف بمساعدة أغنياء مصر أنفسهم - وحكومة مصر نفسها المسيطر عليها من الاحتلال الإنجليزى.

وسبق أن بينا أن اليهود لم تكن لديهم ملكيات في السابق وإنما ساعد على زيادتها سلطات الاحتلال الإنجليزى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وظهور مسألة الحركة الصهيونية على الساحة الدولية من خلال المؤتمرات الصهيونية العالمية فشجع ذلك اليهود المصريين على استقطاب يهود أجانب وإمدادهم بالمال. كما ساعد (عطف الحكومات المصرية التى تكونت من الأسرة العلوية الواهنة وأعضاءها المكونين فى الغالب من أرمن أو شركس أو خلافه من الأمم والديانات التى لا تحب مصر) على الرغم من استقبال اليهود الفارين من المذابح الروسية والمجرية وغيرها والترحيب بهم والذين لم يحفظوا الجميل لمن رحب بهم واستقبلهم، بل كادوا لهم، واستولوا على ممتلكاتهم عن طريق الربا الفاحش وتكوين الشركات الكبيرة.

لذا أنظر كيف أصبح اليهودى الذى تحول وضعه من مفلسا مطرودا أو هاربا - إلى رأسماليا - بالطبع بالربا والسرقة والغش والتزوير والتسويف أصبح مالكا لرأسمال وإدارة وأراض زراعية وعقارات ومشاريع تجارية وصناعية ومالية وخلافة، كل ذلك سرقه اليهود من أصحابه الأصليين (المصريين) بمساعدة الاحتلال وضعف الحكومة المصرية، وفى الفترة المعاصرة يطالب اليهود بممتلكات لهم فى مصر، من أين أتوا بها؟ إنها زدت لأصحابها، بل أنهم سرقوا ما قاموا بتهريبه وقت إن كانت الفوضى شائعة فى البلاد، هربوا الأموال إلى إسرائيل بمساعدة حصولهم على الجنسية الأجنبية وتمتعهم بالأمتيازات الأجنبية فى مصر.

ثانيا: فى مجال الصناعة

دخلت الرأسمالية اليهودية مجال الصناعة، ولكن برأسمال محدود لم يكن منافسا للرأسمالية الأجنبية الأخرى التى سيطرت على الصناعة المصرية وإن كانت هناك بعض المساهمات.

وعلى الرغم مما يدعيه بعض الكتاب اليهود من فضلهم على الاقتصاد المصرى فلم يكن لليهود قبل الحرب العالمية الأولى شيئا ذا بال فى مجال الصناعة، حيث اقتصرت هذه الفترة على وجود بعض الصناعات التجهيزية والتمويلية البسيطة مثل صناعة حلج القطن وكبسه وتنظيفه بالإضافة إلى بعض معامل تكرير السكر التى أقامها اليهود فى كوم أمبو والحوامدية على أنقاض صناعة السكر التى أقيمت منذ عهد الخديو إسماعيل[٦١].

دخل مجال الصناعة من اليهود بعض الماليين وأصحاب المصارف، مثل انجلد سوارس[٦٢] وإيلى موصيرى[٦٣]. كما ساهم بعض ذوى الأملاك أيضا فى الحركة الصناعية مثل جوزيف سموحة - جنسية بريطانية - والسيدة ماتيلدا أرملة أصلان ليفى المعروف بجربوعة، وجاك أصلان ليفى. وفيكتور أصلان ليفى وهما المعروفان أيضا بجربوعة. وجميعهم جنسية فرنسية[٦٤].

أن البورجوازية اليهودية الأجنبية - التى كانت تعيش على امتصاص دماء الاقتصاد المصرى - كانت تنأى بنفسها عن مخالطة المصريين اللهم إلا البورجوازية المصرية الكبيرة التى تربطها بها مصالح مادية مشتركة، تحتفظ بجنسيتها الأجنبية وتحتقر كل ما هو مصرى، تعلم أبناءها فى المدارس الأجنبية التى انتشرت فى مصر وجامعات أوربا خاصة فرنسا، وتتخذ اللغة الفرنسية أداة للتخاطب فيما بينها ولا تعنى باللغة العربية إلا فى أضيق الحدود التى تقتضيها الظروف - أو التعامل مع الخدم[٦٥] وبالتالى فهم طبقة ليس لها أدنى اهتمام بالمصريين وما يقولونه فى هذا الشأن فهو من قبيل مصلحتهم.

فمن اللافت للنظر - نجد أن "هنرى كوريل" يكتب ردا على خبرين وردا بجريدتين قاهريتين فرنسيتين. أحدهما يطالب بوضع الشركات التى يدفع أصحابها أجورا كبيرة لعمالهم تحت الوصاية القضائية والثانى يطالب بإقامة اتحاد لرجال الصناعة وحرمان العمال من حقهم فى التنظيم النقابى. فيقول "أن ما تحتاجه مصر حتى تتقدم صناعتها بشكل أسرع هو اليد الفاعلة المتخصصة وليس رؤوس الأموال أو المواد الأولية أو المبادرات الفردية، فإذا ظل العمل بالنسبة للعمال جحيما، فسوف يظل العمال على حالهم أعطوهم أجرا مجزيا يحس من وضعهم وأتيحوا لهم أوقات فراغ تهيئ لهم سبل الراحة وتتيح لهم فرصة الثقافة، أمنحوهم المسكن الصحى الذى يعيشون فيه بمنأى عن الحشرات والأوبئة. عندئذ سيكون لدى الصناعات المصرية أيد حاذقة وقوية، تنمى فى آن واحد مردود الصناعة وأسواقها".

وهكذا يظهر هنرى كوريل فى رده بورجوازيا رحيما إصلاحيا يدعو إلى رعاية البقرة الحلوب (العمال) حتى تدر للصناعة المزيد من الأرباح. ولا يشير من قريب أو بعيد إلى تشريعات العمل أو حق التنظيم النقابى. وهى مطالب ناضل العمال فى سبيلها، ولكن يبدو أن هنرى (الذى لا يعرف العربية) كان لا يدرى شيئا عن مطالب الطبقة العاملة المصرية[٦٦]، حتى وإن كان فى كلامه مصلحة العمال وإنما هو مصلحة رؤوس الأموال فى المقام الأول.

الجدير بالذكر أن هنرى كوريل يهودى أجنبى رأسمالى لا يجيد العربية، وإن ولد على أرض مصر، لذا لم تكن إهتماماته بالمصريين المعدمين من قبيل الشفقة أو الإنسانية، وإنما هى من قبيل المصلحة (العناية بالعمال لزيادة الإنتاج)، وليس دوافع إنسانية كما يقول - جيل بيرو - "أن الدوافع الإنسانية والتأثر بسوء أحوال العمال والفلاحين كانت وراء إهتداء ذلك الجيل من أبناء البورجوازية اليهودية إلى الشيوعية، "فمارسيل إسرائيل" الذى كان والده يملك محلجا للقطن - راعه منظر الفلاحين الذين يساقون سوق الأنعام للعمل ست عشرة ساعة يوميا فى جو يتنافى مع أبسط قواعد الصحة العامة، "ويوسف خزان" (الذى كان مهندسا زراعيا) حاله أيضا سوء أحوال عمال التراحيل، وكذلك "ريمون أجيون وديدار رومانو"

وغيرهم هزهم جميعا بؤس الطبقة العاملة المصرية دون أن يعرفوا شيئا عن واقع المجتمع المصرى الذى كانوا يعيشون على هامشه فى الأبراج العاجية للبورجوازية اليهودية[٦٧]. ولما كان العمل النقابى لا يكون ناجحا إلا إذا قام به أهله فهناك الكثير من الحركات العمالية مثل احتجاج نقابة العمال فى شركة كوم أمبو[٦٨] اليهودية. وزاد عمل الحركة العمالية مع تقدم الصناعة أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها.

ولما كانت سياسة الإنجليز قد قامت على قتل كل محاولة لإنشاء صناعة فى مصر قبل عام ١٩١٠ فإن اليهود ساهموا بطريق مباشر أو غير مباشر فى تنفيذ هذه السياسة من سيطرتهم على تجارة الاستيراد والتصدير، فقد شكلت البضائع الأجنبية المستوردة منافسا خطيرا للحرف والصناعات المصرية التى كانت قائمة وذلك لإنخفاض التعريفة الجمركية، وفى تقرير كرومر ١٨٩٨ الذى يعترف فيه بنتيجة هذه السياسة يقول: من يقارن الحالة الحالية بالحالة التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين وخياطين وصباغين وخياميين وصانعى أحذية وصائغين فقد أصبحت الآن مزدحمة بما قام على أنقاض هذه الحال من القهاوى والحوانيت المملوءة بالبضائع الأوربية.

ومع حاجة البلاد أثناء الحرب العالمية الأولى إلى صناعات محلية نتيجة لإنقطاع الوارد من الخارج اتجهت البلاد إلى التصنيع فاقتحمت الرأسمالية اليهودية ميدان الصناعة فأنشأوا عددا من الصناعات التعدينية والغذائية والكيماوية وصناعة الأثاث التى كان من أبرزها مصانع "بونتريمولى" بالإضافة إلى مصنع نسيج القاهرة وشركة الحديد والأسمنت المسلح "سيجورات" وغيرها[٦٩].

على أية حال فمع الحرب العالمية الأولى ظهرت المصانع الكبيرة التى تضم خمسين عاملا فأكثر وأنشئت مصانع للغزل والنسيج، وكثرت المعاصر والمطاحن والورش، كما ثبتت المصانع التى كان مركزها متهاويا قبل الحرب، مثل شركة الغزل الأهلية وغيرها[٧٠] من الصناعات التى أصبح عليها إقبالا فى مصر خاصة من جيوش الاحتلال الإنجليزى وحلفاؤهم أو من المصريين بسبب عدم ورود مثيلتها من الخارج

عند ظهور الغواصات فى البحار والمحيطات منعت الوارد والصادر. وبالطبع كان لليهود نصيب فى هذه الصناعات التى ظهرت.

ومن أهم الشركات الصناعية التى شارك اليهود فى إنشائها "الشركة المصرية لصناعات المنسوجات" برأسمال ٨٠،٠٠٠ جنيه مصرى قيمة ٢٠،٠٠٠ سهم لمدة عشرون عاما، ابتداء من تاريخ العقد الذى حرر فى أول فبراير ١٩٣٤ بالإسكندرية بين اليهودى الخواجا إيلى ن. موصيرى (برتغالى الجنسية) بقيمة ٢٥٠ سهم (١٠٠٠ جنيه مصرى) وبين شركة الغزل الأهلية شركة مساهمة مصرية مركزها الإسكندرية التى تأسست عام ١٩١٨ برأسمال ٥٠،٠٠٠ جنيه إنجليزى وبين بعض الأجانب والمتمصرين ومصريان (أمين يحيى وعلى أمين يحيى)[٧١]. وفى يونيه ١٩٣٠ رفعت شركة الغزل الأهلية مذكرة لرئيس الوزراء (مصطفى النحاس) جاء فيها: "لا سبيل إلى إحياء صناعة النسيج فى مصر إلا عن طريق الحماية الجمركية" وبينت أسباب ذلك فى مذكرتها القيمة ومنها أن ذوق المستهلك المصرى تحول كلية وأصبح لا يروق له إلا الأقمشة اليابانية المصنوعة من القطن الهندى، وعلى ذلك لم يبق أمامها إلا أحد أمرين، إما أن تغلق أبواب مصانعها، وإما أن تقدم لها الحكومة معونة نافعة، وهذه المعونة لا تتم إلا بزيادة الرسوم الجمركية على معونة نافعة، وهذه المعونة لا تتم إلا بزيادة الرسوم الجمركية على الأقمشة الأجنبية ما دامت الشركة لم تحصل على ترخيص باستيراد القطن الهندى، وبينت الشركة أيضا فى مذكرتها أنه إذا تقررت الحماية الجمركية التى تطلبها فلا شك أن أصحاب الأموال سيوظفون أموالهم فى هذه الصناعة. ولكل هذه الأسباب لم يحل أول مايو ١٩٣١ حتى كان التعديل قد تناول شطرا كبيرا من التعريفة لا يقل عن بنودها[٧٢].

كما شارك اليهود فى بعض مصانع حلج القطن فى الوجه القبلى، وأهمها شركة حليج الوجه القبلى ومحالج بيل وليفى بالمنيا وسوهاج، وشارك مديرى هذه المصانع يهود وأجانب وقليل من المصريين فى لجان فحص القطن المخلوط ومنعه، ورؤى أنه إذا أراد صاحب القطن المخلوط أو الدائن المرتهن أن يستعمل

حقه المنصوص عليه فى المادة ٦ من القانون ٥١ لسنة ١٩٣٤ يقدر ثمن القطن المضبوط ويودع الربع بخزانة المديرية التابع لها[٧٣].

كما ساهم اثنان من عائلة سموحة اليهودية فى تأسيس شركة صباغى البيضا التى ساهم فى إنشائها أيضا بنك مصر وكان لعائلة سموحة ١٢٥٠ سهما من جملة أسهم الشركة البالغة ٦٢٥٠٠ سهم[٧٤]. كما وجد مصنع للغزل والنسيج لصاحبيه اليهوديان نيومان وكلينر[٧٥]. وكان والد مارسيل إسرائيل اليهودى يملك محلجا للقطن وقد سبق ذكره[٧٦].

وفى أغسطس ١٩٣٧ أنشأ "ليون أ. كوهين وأخوته" شركة جديدة لصناعة الملبوسات[٧٧]. وفى نفس السنة تم إنشاء "الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف" برأسمال ٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى بين أجنبيان وأثنان يهوديان متمصران من عائلة صيدناوى اليهودية وثلاثة مصريين[٧٨].

ومن الشركات التى شارك اليهود فى تأسيسها "شركة حليج الوجه القبلى" سابقة الذكر قام بتأسيسها وشارك فى إدارتها كل من "روبير وجاك رولو وأرمان نحمان" برأسمال قدره ٦٥,٠٠٠ جنيه مصرى، وشركة مكابس الإسكندرية التى أسستها عائلة شيكوريل وتشكل مجلس إدارتها من "مورينو ودافيد وليون شيكوريل" و"أرمان نحمان وجوزيف دى فاردا".

كما أسست أسرة منشة شركة المحلات الصناعية للحرير والقطن وشارك فى إدارتها "ألبير منشه وموريس منشه ومراد يهودا منشه وليون مزراحى" وبلغ رأسمالها ٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى. أما شركة النسيج والحياكة المصرية فقد أسسها عدد من العائلات اليهودية (قطاوى) و(موصيرى) و(عدس) برأسمال ٧٥,٠٠٠ جنيه مصرى، وضم مجلس إدارتها أصلان قطاوى وسيمون رولو وموريس موصيرى وكليمان عدس وأميل وجاستون نسيم عدس ورالف هرارى عضوا منتدبا.

وشركة المنسوجات المصرية (هانكسا) التى شارك فى تأسيسها وإدارتها "ماكس رولو وأرمان موستاكى وجوستاف أجيون وأيلى جاتيينو" والشركة الصناعية

لخيوط الغزل والمنسوجات. وتولى إدارتها "جوزيف سموحه" وشركة كونتننتال للأقطان التى شارك فى تأسيسها وإدارتها "موريس ساسون وروبير رولو"[٧٩].

ويمثل الرأسمال اليهودى الخاص باليهودى "أرنست هرارى" وعائلته نحو ٥٣٪ من رأسمال شركة الإسكندرية للغزل والنسيج البالغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى. وأرنست هرارى عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة. ومن عملاء الشركة اليهودى "روفائيل ماركو ليفى" وقد غادر البلاد وفى ذمته ٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى للشركة[٨٠]. ولم يكن ذلك ضارا بالشركة فحسب، بل ضارا بالاقتصاد المصرى نفسه فتهريب الأموال يؤثر على الاقتصاد بالسلب، وهذا ما كان يتبعه اليهود لمساندة الحركة الصهيونية واليهود المهجرين إلى فلسطين.

أما محامى الشركة هو د. إبراهيم هرارى فقد اتضح أنه يقوم بنشاط مريب خاصة فى شراء العملات الأجنبية فى مصر مثل الفرنك السويسرى، أما اليهوديان "بيجو هنرى ودافيد كوهين" فهما من موظفى الشركة وقد حلوا محل موظفين مصريين بتدبير من أرنست هرارى عضو مجلس إدارة الشركة المنتدب[٨١].

كما ساهم بعض اليهود فى تأسيس مصانع نسيج القاهرة عام ١٩٣٦ لصناعة نسيج وصباغة الحرير الطبيعى والصناعى برأسمال بلغ ٩٥,٠٠٠ جنيه مصرى[٨٢].

وفى مجال الصناعات الغذائية أشترك ثلاثة من أسرة "كوهين" وهم "موريس كوهين وجيمس كوهين وأدوارد كوهين" فى تأسيس شركة صناعة الطحن بالإسكندرية، وكان لهم فيها ١٥٥٠ سهما من جملة أسهم الشركة البالغ ٢٥٠٠ أسهم، وبذلك فهم المؤسسون الحقيقيون للشركة حيث زاد نصيبهم على نصف رأسمال الشركة[٨٣].

وفى مجال صناعة المكرونة ساهم عدد من الإيطاليين اليهود فى إقامة مصنع للمكرونة فى عام ١٩٣٤ بمدينة الإسكندرية برأسمال قدره ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى تحت اسم شركة صناعة الطحن بالإسكندرية، وبجانب صناعة المكرونة كانت الشركة تقوم بطحن الدقيق البلدى والمخلوط بالذرة، وكانت هذه المطاحن مزودة بالآلات الحديثة التى تعمل بالكهرباء[٨٤].

وفـي نفـس مجـال الصناعـات الغذائيـة سـاهم الخـواجـة فيكتـور ا. عـاداة اليهودي - مصرى الجنسية – فى تأسيس شركة مساهمة تدعـى (الشـركة المصريـة لصناعة وتصدير المحفوظات) برأسمال ٤٠٠٠ جنيه مصرى قيمة ٨٠٠ سهم من حملة راسمال الشركة البالغ ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة ٢٠٠٠ سهم (وباقى المساهمين وعددهم ستة من الاجانب والمصريين بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه مصرى) وغرض الشركة كان صناعه وبيع امتيازها ٢٥ سنة[٨٥].

وعن صناعة السكر. تعتبر صناعة قديمة ورائدة فى مصر وقد تبوأت مكانة بارزة فى الاقتصاد القومى. وقد سيطر الفرنسيون على هذه الصناعة عندما أنشأوا مصنعين للسكر بالشيخ فضل ونجع حمادى منذ عهد إسماعيل، اندمجا عام ١٨٩٧م فى شركة واحدة هى الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية[٨٦] التى شارك فى تأسيسها بعض الرأسماليين اليهود، وكان عقد تأسيس الشركة فى ١٧ أبريل ١٨٩٩ ثم جدد فى ٢٠ يونية ١٩٠٦ ثم فى ٣١ مايو ١٩٢٧[٨٧].

وابتداء من عام ١٩٣٧ اتسعت أعمال الشركة حتى أصبحت تمتلك عدة معاصر فى الوجه القبلى مثل مصنع أرمنت بجانب مصانع الشيخ فضل ونجع حمادى[٨٨].

وكانت الحكومة قد وقعت فى عام ١٨٩٣ مع مندوب شركة السكر الإيطالى لإقامة معمل للسكر بالحوامدية على أن تتقاضى الحكومة ٩,٥٪ من أرباح الشركة فى نظير عقد الامتياز ثم تغيرت التسمية بعد ذلك إلى الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية كما سبقت الإشارة، وزاد رأسمال الشركة من ٣ مليون فرنك إلى ٣٢ مليون فرنك فى عام ١٩٠٤[٨٩]، وبرزت الأسماء الآتية كمشاركين فى تأسيس الشركة: رالف هرارى، ورينيه قطاوى، ونسيم هابيف، ومويس ديش، وأدولف إبراهام[٩٠].

وعندما عمت أزمة الكساد العالم العالم عام ١٩٢٩ غمر السكر الأجنبى الأسواق المصرية بكميات كبيرة وأسعار رخيصة، فكان على الحكومة المصرية أن تقوم بحماية المنتجات المحلية ومنها السكر، حيث أن شركة السكر المصرية لم

تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة. لذا كان دور الحكومة فى إصدار التعريفة الجمركية ١٩٣٠ وفيها تم رفع التعريفة الجمركية على السكر الأجنبى حتى لا يزاحم الإنتاج المحلى وتستطيع الشركة المصرية رفع أرباح مساهميها وتجديد مصانعها والوقوف أمام السكر الأجنبى[٩١].

وفى مجال الصناعات الهندسية أسس بعض الإيطاليين من أسرة موصيرى شركة المحاريث الهندسية" عام ١٩٢٩، وتركز نشاطها الصناعى فى صيانة وإصلاح وتركيب الآلات والجرارات الزراعية، وقامت الشركة بإنشاء ورش حديثة بجوار الدائرة الجمركية بالإسكندرية لجمع وتركيب الآلات التى تصل مفككة، ثم أنشأت الشركة فى نفس المكان مخزنا لقطع الغيار اللازمة، كما أنشأت فروع تابعة لها بالقاهرة والأقاليم تشمل مخازن وورش[٩٢].

وفى عام ١٩٣٧ صدر مرسوم بتغيير اسم الشركة إلى "الشركة المساهمة المصرية للمحاريث والهندسة" منضما إليها "كورييل وشركاهم"[٩٣] ثم اندمجت شركة الآلات والهندسة فى شركة موصيرى كوريال بالقاهرة، وأنيب إليها م. ف. ن. موصيرى[٩٤].

أما صناعة الملح: شارك اليهود فى مجال استخراج ملح الطعام وتجهيزه للأستهلاك المحلى، ومن اليهود الذين شاركوا فى هذا المجال أسرة قطاوى التى ساهمت فى تأسيس "شركة الملح والصودا المصرية" التى منحتها الحكومة المصرية حق إدارة الملاحات الحكومية إعتبارا من ١٩٠٦ فقامت باستغلال ملاحات المكس ووادى النطرون وأنشأت عدة مصانع فى منطقة القبارى ومحرم بك بالإسكندرية.

وفى نفس المجال أسس أصلان قطاوى بالأشتراك مع بعض المستثمرين الإنجليز (شركة الملح المتحدة المصرية ليمتد) فى عام ١٩٠٧ كما شارك أيضا فى إدارتها، وقد نجحت هاتان الشركتان فى تغطية الاستهلاك المحلى.

كذلك ساهم أصلان قطاوى فى تأسيس وإدارة (شركة نسطور جانكليس للسجاير) عام ١٩٣٤ وبلغ رأسمال الشركة ٩٠,٠٠٠ جنيه مصرى وحققت أرباحا تجاوزت ٢٧,٠٠٠ جنيه مصرى، وفى نفس العام شارك "أصلان قطارى" فى تأسيس

وإدارة فرع لشركة (الصناعات الكيماوية الإمبراطورية الإنجليزية) .في القاهرة لإنتاج المستحضرات الطبية والبيطرية وصناعة التبريد والأحماض والمبيدات الحشرية والغاز السائل لتنقية المياه والروائح العطرية(٩٥).

وفي مجال الصناعات القائمة على الأسمنت فقد كان مصنع "سيجورات" للمواسير والأعمدة المصنوعة من الأسمنت المسلح أهم وأنشط المصانع العاملة في هذا المجال أنشيء بالمعصرة جنوب القاهرة في عام ١٩٣١ وشارك في تأسيسه: موسى نسيم موصيري الذي تولى رئاسة مجلس الإدارة. ورالف هراري، وفيتا إبراهام وفيكتور جنان، وبلغ رأسمال هذا المصنع ٣٠٠,٠٠٠جنيه مصري. ويقوم بإنتاج مواسير الأسمنت المسلح وغير المسلح وأعمدة من الأسمنت وألواح من الأسبستوس والأسمنت مضلعة ومسطحه وبعض أنواع من الطوب الحراري، وقد أسهمت منتجات هذا المصنع في إنجازات كثير من المشروعات الهامة. منها على سبيل المثال، إنارة ميناء الإسكندرية وتوريد المواسير الضخمة لقناطر محمد علي وإقامة أعمدة الأسلاك التليفونية من الأسمنت المسلح وإنشاء طريق خرساني لمجاري مدينة الإسكندرية،وكذلك كان لها إسهامها في حل أزمة المساكن إثر الزيادة المطردة في عدد سكان المدن(٩٦).

وهناك أيضا مصنع (الطوب الأبيض الرملي) بالعباسية تأسيس عام ١٩١٠ وكان له فرع بحي البساتين برأسمالي ٤٧,٥٤٤ جنيها مصريا، وساهم في تأسيسه وإدارته اليهودي "جاكو دي كومب" مع بعض اليهود الفرنسيين والسويسريين،وكانت القدرة الإنتاجية للمصنع ٨٠,٠٠٠ طوبة يوميا، وبجانب صناعة الطوب. أنتج المصنع أيضا البلاط والمواسير والأحجار الصناعية وكانت عمليات الإنتاج تدار بأحدث الآلات الميكانيكية الكهربائية، كما كان جانب من هذا الإنتاج يصدر إلى البلاد العربية(٩٧).

كما ساهم اليهود في "شركة كاربا المساهمة المصرية" بالإسكندرية لصناعة وبيع حمض الكربونيك برأسمال ٣٠,٠٠٠ جنيه مصري(٩٨)، وبرز من اليهود في هذه الشركة "جوزيف عاداة"، كما أسهمت نفس الأسرة (عاداة) في تأسيس "الشركة

المصرية للإضاءة بأشعة النيون". برأسمال ٦٠٠٠ جنيه مصرى ورأس مجلس إدارتها "شارل عاداة".

وأسهم "جاكو دى كوب" فى تأسيس وإدارة "شركة توريد الكهرباء والثلج" التى بلغ رأسمالها ٦٨,٠٠٠ جنيه مصرى، وكان "سمحا أمباخ" مديرا عاما لها. واسس" جزويف وبنفتو كابوس ورافائيل نعمان وأندريه شماع وأفنيعام حور وفيتش" (الشركة العمومية للكهرباء والميكانيكا) وشكل هؤلاء مجلس إدارتها.

وأسست أسرة موصيرى "شركة مصانع النحاس المصرية" برأسمال ٥٤,٠٠٠ جنيه مصرى، وشارك فى إدارتها فيلكس نسيم موصيرى وهنرى موصير وشيجمو ندهيرش"، كما أسست عائلة (دره) "الشركة المصرية لصناعة الخردوات"التى بلغ رأسمالها ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى واشترك فى إدارتها كل من "جاك دره وحاييم دره وزكى دره" ، أيضا أسهم "حاييم درة" فى تأسيس وإدارة "شركة مصر للمستحضرات الطبية" واسس روبير وأدوارد شندلر (مؤسسة شندلر للطباعة) فى عام ١٩٢٩ التى كانت أول من أدخل طباعة الجرافيك فى مصر[٩٩].

وبعض اليهود احتكر بعض الصناعات مثل صناعة السينما، فقد أسس "جوزيف موصيرى" فى عام ١٩١٥ شركة للسينما أسماها "جوزيف فيلم" أدارت دور سينما فى القاهرة والإسكندرية والسويس وبور سعيد[١٠٠].

كانت ملكية المصانع فى غالبيتها للأجانب والمتمصرين من اليهود و الشوام ومن الأسماء التى اشتهرت بها المصانع: بسو - بللا - كاسترو- بيار- فورنيه - فرانسو تاجر - كلدانى - حمض - نيشان وغيرهم.

وقد لجأ بعض الواعين من أصحاب تلك المصانع إلى تحويلها إلى شركات مساهمة مصرية، وأدخلوا فى عضوية مجالس إدارتها بعض البكوات والباشوات الذين كانوا يتقاضون مبالغ ضخمة دون أن يكلفوا أنفسهم بجهد حتى جلسات مجلس الإدارة كانوا لا يحضرونها،فعلى سبيل المثال رئيس الوزارة فى بعض الفترات، كان عضو مجلس إدارة شركة مصانع نسيج القاهرة المشهورة باسم مصنع بسو، وكان هؤلاء البكوات والباشوات أعضاء فى مجلس إدارة شركات اليهود

والاجانب يتقاضون مرتبات من هذه الشركات وليس لهم من عمل إلا تخطي القوانين المصرية، وتسهيل كل ما تريده الشركة بما لهم من نفوذ وجاه فاستخدموهم في ضرب النقابة والقضاء عليها[١٠١] لذا فإن لفظ شركة مساهمة مصرية اسما وليس فعلا.

ثالثا: فى مجال الخدمات

كان لليهود دور كبير فى كثير من المجالات الخدمية، وقد حققوا أرباحا طائلة من وراء مشاركتهم ومساهمتهم فى تأسيس شركات تمد المجال الخدمى برأس المال اليهودى. فعلى سبيل المثال أسهم اليهود فى مجال استغلال أراضى البناء وتقسيمها وبيعها، حيث قامت أسرة عدس بتأسيس "الشركة المصرية للأراضى والبناء" وتشكيل مجلس إدارتها من "إيلى عدس وأميل عدس وكليمان عدس وجاستون عدس" وبلغ رأسمال الشركة نحو ٧٠,٠٠٠ جنيه مصرى[١٠٢].

أما "الشركة المصرية الجديدة" شركة إنجليزية الجنسية تأسست عام ١٨٩٩[١٠٣] قام بتأسيسها "روبير رولو"، شارك فى إدارتها، وبلغ رأسمال الشركة نحو ٣٧٥,٠٠٠ جنيه مصرى.

وأسهم "موريس كوربيل" فى تأسيس الشركة المساهمة المصرية المالية والعقارية"[١٠٤]عام ١٩٣٤، وقامت الشركة بشراء وبناء وبيع عمارات فى بعض أحياء القاهرة، مثل أحياء جاردن سيتى والجزيرة والظاهر وغيرها[١٠٥]، ورئيس مجلس إدارة الشركة هو مؤسسها، وبلغ رأسمالها نحو ٧٥,٠٠٠ جنيه مصرى وتشكل مجلس الإدارة من "ماكس أجيون وهنرى موصيرى ورالف هرارى وفيتا إبراهام فرحات" ثم "الشركة العقارية لحى محطة مصر" التى كان "إيزاك ليفى" رئيسا لمجلس إدارتها، ومن أعضاء مجلس الإدارة اليهود كل من"جيمى ليفى وإيزاك يائير"[١٠٦].

ومن أهم الشركات العقارية التى أنشأها اليهود "شركة دلتا مصر للاستثمار وتقسيم الأراضى" وقد سبق الحديث عن هذه الشركة فى مجال الزراعة حيث عملت الشركة فى المجالين الزراعى والعقارى، وقد تملكت الشركة مساحة من الأراضى الخالية فى منطقة المعادى الحالية، وتمت عملية التقسيم وتم بيعها للإنجليز لكى ينتقل ضباطهم من وسط القاهرة إلى المعادى التى وصفها اليهود آنذاك بأنها أكثر أمنا للضباط الإنجليز وأسرهم. لأن المهندس اليهودى صممها بمداخل ومخارج

محددة بنفس فكرة تأسيسه حارة اليهود وسميت شوارعها بأسماء اليهود مثل "قطارى ومنشة أو (مناشى) وموصيرى ورولو وسوارس". وهى الشوارع التى تطالب إسرائيل بإعادتها حاليا على أنها من أملاكهم، والواقع لا أملاك لليهود فى مصر فقد نهبوا منها أكثر مما تركوا.

ومن اليهود الذين شكلوا مجلس إدارة شركة دلتا مصر لتقسيم واستثمار الاراضى "جاك بيتون"[١٠٧] وأن أول ممتلكات اليهود بالمعادى كانت فى عام ١٨٩٨ عندما اشترت عائلة موصيرى ١٧٠٠ فدان بالمعادى، وأن أشهر العائلات بالمعادى عائلة موصيرى وشيكوريل وهرارى ومزراحى وعائلة يهود الاشكناز مثل التمان وولف وليفشيتسى وعائلة روتشيلر المشهورة[١٠٨].

وعندما وجد بقية أغنياء اليهود المكاسب التى بدأت تدخل لسوارسى نتيجة لتقسيم الأراضى التى اشتراها ثم قام بتقسيمها وبيعها، بدأوا هم أيضا فى شراء الأراضى، فقلده "يعقوب منشه" عضو مجلس إدارة شركة دلتا مصر. وبدأ يشترى قطعة تلو الأخرى فى المنطقة الواقعة أمام أراضى سوارس غرب الخط الحديدى بمساحة تساوى مساحة سوارس أى أن الاثنين اشتريا نحو ٣٤٠٠ فدان.

وقد بلغت ممتلكات عائلة موصيرى فى المنطقة نحو ٤٣٤ فدانا باعوها بعد ذلك مقابل ٢٠٠ جنيه مصرى للفدان فى حين انهم اشتروا الفدان مقابل ٤٢ جنيها. وأن البيع تم لحساب شركة دلتا مصر للأراضى، أى بمعنى أن اليهود باعوا لليهود من عائلتى منشه وفيلكس سوارس[١٠٩].

أما "شركة الأزبكية البلجيكية المصرية" فقد تأسست فى بروكسل فى عام ١٨٩٩ وبلغ رأسمال الشركة عند التأسيس ثلاثة ملايين من الفرنكات قيمة ٦٠٠٠ سهم، وكان رئيس وعضو منتدب الشركة (روبير ج. رولو) ومن أعضائها " رينيه اسماعلون وجاك رولان" وعملت الشركة فى مقاولات البناء لحساب الغير بالقاهرة وشراء وإعادة بيع مواد البناء والقيام بالعمليات التجارية والمالية المرتبطة بتشييد المبانى العامة والخاصة وامتلاك واستئجار وإصلاح العقارات.

وكانت الشركة تمتلك عددا من المنازل والعمارات مقامة على أراضى مساحتها ٢٧.٤٢٩ مترا، وقد نشب نزاع بين الشركة وبين أصحاب الأراضى التى اشترت منهم أراضيهم واستغلتها فى أعمال البناء. ودفعت الشركة لحل هذا النزاع مبالغ كبيرة[١١٠].

كذلك أسست أسرة "عاداة" فى هذا المجال "شركة العقارات الشرقية المساهمة" برأسمال قدره ٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى وكان "فيكتور عاداة" رئيسا لمجلس ادارتها وشارك فى عضويته "جوزيف عاداة وفرنان عاداة" كما شارك "فيكتور عاداة وجوزيف عاداة فى تأسيس وإدارة "شركة الأشغال والمبانى المصرية"

أيضا تأسست "الشركة العقارية العمومية بمصر" برأسمال قدره ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، واشترك فى إدارتها "روبير رولو وموريس نسيم موصيرى وأميل عدس ورالف هرارى".

كذلك ساهم "جوستاف أجيون وأرمان موستاكى" فى تأسيس وإدارة "شركة مشروعات الأراضى والبناء" التى بلغ رأسمالها ٩٧,٠٠٠ جنيه مصرى[١١١].

كما ساهم "ألفريد كوهين وأوسكار هوبير ولويس بيتر" فى إنشاء "شركة المبانى المصرية المساهمة (ايجيكو) بالإسكندرية فى فبراير ١٩٣٨ لمدة ٢٠ عاما برأسمال قدره ٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى، وقامت الشركة بأعمال مقاولات إنشاء أشغال الكبارى والشوارع والطرق والسكك الحديدية وبناء الموانئ البحرية والنهرية والجوية وتشييد العمارات[١١٢] وشيدت الشركة عددا من العمارات فى شارع عدلى والدقى والزمالك وغيرها[١١٣].

وفى عام ١٩٢٩ أنشئ "فندق سيسل" بالإسكندرية وكان ملكا ليهودى إنجليزى اسمه "ألبرت ميتزجر" إلى أن صدر قرار جمهورى عام ١٩٥٦ بطرده من مصر، ثم بفرض الحراسة على الفندق فى عام ١٩٦٢ بقرار جمهورى آخر، وبيع الفندق لشركة فنادق الوجه القبلى، ثم حلت الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق محلها وكان الثمن ٨٧,٩٨٠ جنيها مصريا أودعت فى بنك مصر بالقاهرة فى حساب محمد غير مقيم باسم ألبرت ميتزجر، وآلت ملكية الفندق للدولة[١١٤]، وعلى

الرغم من أن ملكية الفندق قد آلت إلى الحكومة المصرية وهو ثروة خاصة للدولة وللشعب المصرى، إلا أن المغرضين من محبى المال من المصريين والذين لا تهمهم مصلحة البلاد سعوا للوصول إلى ورثة اليهودى ليعيدوا له الفندق.

الجدير بالذكر أن سيطرة اليهود على قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة كانت تتطلب أن يواكبها تسهيلات فى ميدان النقل، ولذلك فإنه ما أن اتخذ الخديو إسماعيل زمام المبادرة بإنشاء بعض الخطوط الحديدية والطرق البرية، حتى إتجه جانب من رأس المال اليهودى إلى الاستثمار فى ميدان النقل.

وكانت أسرة سوارس من أوائل الأسر اليهودية التى اقتحمت هذا المرفق[١١٥]، ففى عام ١٨٨٠ حصل فيلكس سوارس كبير أغنياء اليهود بمصر من الخديو توفيق على حق امتياز إقامة خط سكة حديد يبدأ من باب اللوق بوسط القاهرة وينتهى بحلوان مارا بالمعادى، وأن سوارس قد افتتح الخط فى عام ١٨٨٩ وأنه اشترى بعدها مباشرة الأراضى المحيطة بشرق الخط الحديدى عند منطقة المعادى، وأن الخط الحديدى بدأ الخدمة عام ١٩٠٩ وكان به ٢٤ قطارا بالبخار تنطلق من باب اللوق وتنتهى ١٩ منها بحلوان والباقى يصل للمعادى فقط[١١٦].

وساهمت أسرة سوارس فى إيجاد خدمة النقل بالسيارات فى مدينة القاهرة، وقامت بمد بعض الخطوط الحديدية من دمنهور إلى الرحمانية، ومن شبين الكوم إلى منوف، ومن الفيوم إلى سنورس، وأسس فيلكس سوارس أيضا شركة السكة الحديد الاقتصادية بالشرقية عام ١٨٩٦ ومد السكة الحديد من قنا إلى أسوان لتسهيل نقل السكر والقصب والأقطان من الوجه القبلى إلى الدلتا.

أبدت أسرة موصيرى أيضا اهتماما بمرفق النقل فأنشأت فى الإسكندرية عام ١٨٨٣ "شركة ترام الإسكندرية والرمل ليمتد"[١١٧] شركة إنجليزية الجنسية، قامت بشراء جميع حقوق وامتيازات الشركة المعروفة باسم The Alex. And Ramleh Railway Company بما فى ذلك الإمتياز الممنوح إلى E.st. John Fairman فى أغسطس ١٨٦٠ بثمن قدره ٦٤,٠٠٠ جنيه إنجليزى، والحصول على الإمتيازات

الأخرى من -هذا النوع، واستخدام جميع الأمتيازات الأخرى المماثلة وخصوصا الأشغال المتعلقة بالسكة الحديدية بين الإسكندرية والرمل[118].

ويتضح من هذا أن شركة ترام الإسكندرية البلجيكية تنازلت إلى شركة ترام الإسكندرية والرمل ليمتد الإنجليزية الجنسية عن حقها فى إدارة وتشغيل خطوطها بمدينة الإسكندرية بموجب عقد إتفاق وقع بينهما قبل عام ١٩٢٢ وقد وقع هذا الإتفاق بعيدا عن علم وموافقة بلدية الإسكندرية، وبناء على هذا ظلت شركة ترام الإسكندرية البلجيكية مسئولة عن تشغيل خطوطها أمام بلدية الإسكندرية بموجب عقد التشغيل، ومع هذا فقد قامت شركة ترام الرمل الإنجليزية بأعمال تشغيل خطوط الشركة البلجيكية داخل المدينة بموجب العقد الموقع بينهما والذى امتلكت بموجبه الشركة البلجيكية ٨٤,٥٪ من أسهم شركة الرمل الإنجليزية وتعهدت شركة الرمل أن تدفع للشركة البلجيكية مبلغا وقدره ٣٧٢,٠٠٠ فرنك بلجيكى كل عام بخلاف الأرباح الخاصة بأسهمها.

وقد بلغ طول خطوط شركة الترام البلجيكية فى عام ١٩٢٣ نحو ٢٦,٤١٣ مترا - خطوطا مزدوجة - بالإضافة إلى ٧٠٠ متر - خطوطا منفردة - وبلغ عدد العربات العاملة على هذه الخطوط ٩٤ عربة بمحرك و٩٠ عربة بدون محرك، وعن عدد الركاب الذين استخدموا هذه الخطوط فى انتقالاتهم فقد بلغ فى عام ١٩٢٢ نحو ٣٣,٤٢٠ راكبا. وقد حققت الشركة البلجيكية ربحا كبيرا عن هذا النشاط بلغ مقداره فى نفس العام نحو ٤٢,١١٤ جنيه مصرى وهو ربح كبير[119] بلا شك عاد على اليهود المؤسسين للشركة والعاملين بها.

كما أنشأت أسرة موصيرى شركة سكك حديد الفيوم الزراعية عام ١٨٩٨ لإنشاء وإقامة وامتلاك إستغلال الخطوط الحديدية بمدينة الفيوم وضواحيها أو فى أى جهة أخرى فى مصر وأن الشركة عملت على تحويل عدد من قاطراتها التى تدار بالفحم إلى قاطرات تدار بالمازوت أو زيت الديزل، وقد أجرى هذا التحويل فى ورش الشركة[120] وقد بلغ رأسمال الشركة نحو ٩٥,٠٠٠ جنيه مصرى.

وكان لأسرة موصيرى دور فى توجيه شركة ترام الإسكندرية البلجيكية ثم شركة ترام الرمل الإنجليزية اللتين حققتا نجاحا كبيرا وأرباحا وفيرة ابتداء من عام ١٩٢٢ وكان كل من "موريس نسيم موصيرى وهنرى موصيرى وجويد موصيرى" أعضاء فى مجالس إدارات هذه الشركات. كما ساهمت أسرة موصيرى فى إنشاء شركة ترام القاهرة البلجيكية[١٢١]، وحصل "إدوارد هرارى" على امتياز إنشاء شركة ترام الإسكندرية التى كانت شركة مساهمة بليجيكية عام ١٨٩٦[١٢٢].

وأسست أسرة سوارس شركة أتوبيس القاهرة فى عام ١٩٠٦ ثم اندمجت هذه الشركة مع شركة الأتوبيس العمومية عام ١٩٣٣ التى أسهم "روبير رولو" فى تأسيسها وإدارتها.

أيضا ساهم بعض المستثمرين اليهود فى إدارة شركتى "لومبارد ودى مارتينو"، وهاتان الشركتان ظلتا تزاولان نشاطهما فى الإسكندرية حتى انتهى الترخيص بعملها فى عام ١٩٣٦، وانتقل هذا النشاط منها بعد ذلك إلى ثلاث شركات أجنبية أخرى هى شركة سيشليا وشركة رويال وشركة النيلة.

وأسهم جاكو دى كومب فى تأسيس وإدارة الشركة المصرية للنقل بالسيارات فى عام ١٩٢٥، وقد اقتصر نشاط هذه الشركة على نقل البضائع فقط خاصة القطن وبذوره والغلال وجميع أنواع البضائع بمختلف أنحاء الوجه البحرى، وقد تأثرت أعمال الشركة كثير فى عام ١٩٣١ بسبب الأزمة الاقتصادية، كما أنها تأثرت بالضرائب الكبيرة التى فرضت على السيارات التى تملكها، الأمر الذى جعلها لا تستخدم عددا كبيرا منها، إلا أنها صادفت رواجا وأرباحا هائلة عندما كلفتها لجنة شراء القطن البريطانية عام ١٩٣٩ بنقل كميات ضخمة من القطن وبذوره[١٢٣].

كما ساهمت أسرتا قطاوى ورولو فى إدارة شركة وابورات البوسنة الخديوية وكانت تسمى فى عهد الخديو سعيد "الشركة المجيدية" فقد أنشئت عام ١٨٥٧ وكان "المسيو ليفى" عضو بمجلس إدارة الشركة، ثم تغير اسم الشركة إلى "الشركة العزيزية فى عهد الخديو إسماعيل، وتحولت إلى مصلحة حكومية عام ١٨٧٣، وعرفت باسم "شركة البوسنة الخديوية" غير أن الحكومة قد باعتها بكل

إدارتها وورشها وسفنها إلى عدد من الشركاء اليهود وتحولت إلى شركة مساهمة مصرية عام ١٩٣٧ وكان أبرز أعضاء مجلس الإدارة "أصلان قطاوى وروبير رولو" وقد أثرت حرب ١٩٣٩ على أعمال الشركة وخطوطها ونشاطها[١٢٤].

كذلك أسهم "جويد وليفى" فى تأسيس وإدارة "شركة الملاحظة بالمنزلة" وقد تأسست الشركة بلندن فى ٢١ سبتمبر ١٩٢٧ لبناء وترميم السفن وصنع العدد اللازمة لها وأعمال الرى والمواصلات البرية والبحرية والجوية ونقل الركاب وشحن البضائع بالبر والبحر وتأجير أراضى وعقارات، وقد بدأت الشركة أعمالها برأسمال ٢٦,٢٠٠ جنيه إنجليزى قيمة السهم جنيه إنجليزى واحد.

كما ساهمت أسرة موصيرى فى تأسيس "شركة فنادق مصر الكبرى" بلغ رأسمالها ١٤٥,٠٠٠ جنيه مصرى، وشارك فى إدارتها "موريس نسيم موصيرى وجوستاف أجيون"، وشارك "فيلكس موصيرى" فى تأسيس وإدارة "شركة الفنادق المصرية ليمتد" التى بلغ رأسمالها ٣٦٥,٠٠٠ جنيه مصرى[١٢٥] وقد تأسست الشركة فى لندن فى ١٢ يناير ١٨٩٧ للقيام بأعمال الفنادق والمطاعم والمقاهى وجميع أنواع المحلات الخاصة وبيع جميع أنواع المشروبات الروحية والمرطبات وكافة لوازم الفنادق من روائح عطرية وملابس وملاهى .. إلخ.

ومن ممتلكات الشركة "فندق سميراميس" مع الأراضى والأبنية المجاورة له وكذلك الأراضى المقامة عليها سينمات "سانت جيمس وروكسى" وهى تحوز على سبيل الإيجار فنادق "شبرد والكونتننتال سافوى وحلوان الكبير ومينا هاوس" مع ملحقاته - الثلاثة فنادق الأخيرة مؤجرة من شركة فنادق مصر الكبرى[١٢٦]، كما أسهم "رينيه قطاوى" فى تأسيس ورئاسة شركة فنادق الوجه القبلى[١٢٧].

مما سبق يتضح لنا أن اليهود ورأسمالهم استطاعوا من خلال بعض الأفراد النشطين من اليهود، أن يسيطروا على قطاعات هامة من الاقتصاد القومى خلال فترة الدراسة التى نحن بصددها، وقد ساعد ذلك على تحقيق أكبر قدر من الربح، قاموا بتهريب جزء كبير منه إلى يهود فلسطين، كما أفاد ذلك الحركة الصهيونية والمنظمات الشيوعية التى ظهرت فى مصر خلال فترة الدراسة.

حواشي الفصل الثالث

١- د. عاصم الدسوقي: كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢، طبعة أولى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥، ص٣٤، ٣٥.

٢- جاك بيرك المرجع السابق، ص٢٠٧.

٣- دار الوثائق القومية، محفظة مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٨٣/٣ جـ١، وثيقة ٢١٢، محفظة ٨ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٢١٢/٣ جـ١، وثيقة ١٠ - ١٩.

٤- إبراهيم عامر: المرجع السابق، ص٩٥.

(*) لمعرفة أهم الشركات، انظر، محافظ أرقام ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٩، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١٣٤ مصلحة الشركات.

٥- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٤، ص١٣٥، ١٣٦ وإحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٩ و١٩٥٠، ص١١٦، ١١٧، ١٤٠، ١٨٥، ٤٦٢، د. فرغلي على تسن: المرجع السابق، ص٩٨، ٩٩،

Crouchley: Op. Cit., pp. 110 – 111.

٦- د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد: النشاط الاقتصادى للأجانب، مرجع سابق، ص١٣٣، د. فرغلي على تسن، ص٩٧.

٧- جابرييل باير: المرجع السابق، ص١١٦.

٨- محفظة ٢٢٣ مصلحة الشركات، ملف ٩٦ عقد البيع الابتدائي، إبراهيم عامر، ص٩٧، عرفه عبده، ص٩٠، ٩١، ويذكر عيسوى أن الشركة كانت تابعة للحكومة د. عاصم الدسوقي، ص٣٧

Charles Issawi: Egypt an economic, Op. Cit., p. 86.,

والواقع أن الشركة لم تكن تابعة للحكومة بدليل مشاكل اليهود الذين سيطروا على الشركة مع عمال الشركة المصريين.

٩- محفظة ١١١ مصلحة الشركات، ملف ع ١٨٤ - ٨/١٤، وثيقة ٨٥.

١٠- د. على بركات: المرجع السابق، ص١٢٦.

١١- محفظة ١١١ مصلحة الشركات. نفس الملف وملف ١٨٤٤ - ٩/١٤، إحصاء شركات المساهمة، يونيو ١٩٤٩ و١٩٥٠. ص١٣٨.

١٢- د. إسماعيل محمد زين الدين: المرجع السابق. ص١٧٣.

١٣- مجلس النواب، جلسة ٢٧ في ١٩٣٧/٥/٥، ص٧٥٧.

١٤- د. نبيل عبد الحميد، ص١٤٧ - ١٤٩.

١٥- جابرييل باير، ص٨٦.

١٦- د. نبيل عبد الحميد. ص١٤٩.

١٧- محفظة ١١١ مصلحة الشركات ملف ع ١٨٤ - ٨/١٤، وثيقة ٨٥.

١٨- نفس المحفظة والملف، وثيقة ٦٥.

١٩- نفس المحفظة والملف، وثيقة ٨٢.

٢٠- نفسه، وثيقة ١٤٢.

٢١- محفظة ٤٩٦ عابدين، التماسات عمال جماعي شكوى عمال تفتيش وادي كوم أمبو ضد المفتش.

٢٢- محفظة ١١٤ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٢١/٣، وثيقة ١١٦، ١١٧.

٢٣- محفظة ١١١ مصلحة الشركات، ملف ع ١٨٤ - ٩/١٤ وثيقة بدون رقم.

٢٤- د. إسماعيل محمد زين الدين، ص١٧٠، ١٧١.

٢٥- د. عاصم الدسوقي، ص٣٧.

٢٦- د. إسماعيل محمد زيد الدين، ص١٧١.

٢٧- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٤، ص١٣٥، ١٣٦، وانظر، جابرييل باير، ص١١٧، Crouchley: Op. Cit., p. 111.

٢٨- د. على بركات، ص٢١٢، د. نبيل عبد الحميد، ص١٥٤، ١٥٥، عرفة عبده، ٩٣.

٢٩- جابرييل باير، ص١٤٤، ١١٥.

٣٠- د. سوزان السعيد يوسف، ص١٣٥.

٣١- إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ و١٩٥٠ ص١١٦، ١١٧.

٣٢- د. إسماعيل محمد زين الدين، ص١٧٤.

٣٣- د. علي بركات، ص٢١٢.

٣٤- إحصاء شركات المساهمة، يونيه ١٩٤٩ و١٩٥٠، ص١١٦، ١١٧، وانظر، د. عاصم الدسوقي، ص٤٧.

٣٥- روز اليوسف، عدد ٣٥٢٣ في ١٩٩٥/١٢/١٨، عدد ٣٥٦٦ في ١٩٩٦/١٠/١٤.

٣٦- دار الوثائق القومية، محافظ مجلس الوزراء، جداول أعمال، جلسة ٥ مارس ١٩٣٩، وثيقة ٥.

٣٧-محفظة ٨ عابدين، مجلس الوزراء، محاضر جلسات وثيقة ١٢.

٣٨-وبعد حرب ١٩٤٨ كان يتم إرسال الشباب الذين في سن العسكرية إلى ايطاليا ومنها إلى تل أبيب على حساب شركة الدلتا المصرية بالتآمر مع اليهود الموجودين بكثرة بالمعادي هذا بجانب الأموال التي كانوا يرسلونها أيضا إلى يهود فلسطين انظر، محفظة ١١٢ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٥٤/٣ جـ١، وثيقة٣٠.

٣٩- وهي عبارة عن "أرض صحراوية وأطيان زراعية بما فيها الأرض التي يشقها نادي المعادي الرياضي، ومساحة ٧٣٨,٩١٩ مترا مربعا أطيان زراعية بجرف النيل هذا بجانب ٧٥٠,٣٩٧ مترا مربعا أرض معدة للبناء، وبسبب صهيونية هذه الشركة وقعت تحت الحراسة عام ١٩٥٦. انظر، محفظة ١١٢ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٥٤/٥ جـ١، وثيقة ١٦.

٤٠- روز اليوسف، عدد ٣٥٦٦ في ١٩٩٦/١٠/١٤.

٤١- إحصاء شركات المساهمة. يونيه ١٩٤٤، ص١٥٠.

٤٢- عرفه عبده، ص٩٣.

43- Crouchley: op. Cit., p. 110.

٤٤- محفظة ٩٨ مصلحة الشركات، ملف ع ١٨٤ - ٤/١٠ عقد الشركة الابتدائي، د.نبيل عبد الحميد، ص١٥٧، د. إسماعيل محمد زين الدين، ص١٧٤، ١٧٥.

٤٥- د. عاصم الدسوقي، ص٣٧.

٤٦- د. علي بركات، ص٢١٢.

٤٧- إحصاء شركات المساهمة. يونيه ١٩٤٤، ص٢١٣، عرفه عبده، ص١٠٣، ١٠٤.

٤٨- د. على بركات، ص٢١٢. د. عاصم الدسوقى، ص٣٥، ٣٧، د. إسماعيل محمد زين الدين، ص١٧٢، ١٧٥. عرفه عبده، ص٩٤.

٤٩- دار الوثائق القومية. محافظ مجلس الوزراء، جداول أعمال، جلسة ١٣ مارس فى (١٩٤١)، وثيقة ٢٤ عقد تأسيس شركة العامرية للأطيان والمبانى.

٥٠- إحصاء شركات المساهمة. يونية ١٩٤٤، ص٢٨٤، ٢٨٥.

٥١- نفسه، يونيه ١٩٤٩ و١٩٥٠. ص١٠٨.

٥٢- د. عاصم الدسوقى، ص٣٧.

٥٣- جابرييل باير، ص١١٤.

٥٤- د. إسماعيل محمد زين الدين، ص١٧١.

Crouchley: Op. Cit., p. 110.

٥٥- د. إسماعيل محمد زين الدين، ص٣١، ٣٢.

٥٦- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، أوراق مصطفى كامل، الخطب مرجع سابق، ص١٣٤.

٥٧- د. على بركات: المرجع السابق، ص٢١٠، ٢١١.

٥٨- نفسه، ص١١٧، ١١٩، ٢١١، ٢١٢.

٥٩- جابرييل باير، ص١١٤.

٦٠- أوراق هنرى كورييل والحركة الشيوعية المصرية، دراسة د. رؤوف عباس، ترجمة، عزة رياض، سينا للنشر، طبعة أولى، ١٩٨٨، ص١٩، ٢٠.

٦١- د. سهام نصار: الصحافة الإسرائيلية. مرجع سابق، ص٢٤.

٦٢- عبد السلام عبد الحليم عامر صبيح: الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر فى مرحلة المشروعات الحرة ١٩١٦ - ١٩٥٧، رسالة دكتوراه، آداب عين شمس، ص٣٢٣.

٦٣- دار الوثائق القومية، محفظة ١ مصلحة الشركات، عقود امتياز شركات قديمة، ملف ١٣٥ - عقد شركة ابتدائى.

٦٤- عبد السلام عبد الحليم صبيح، ص٣٢٤.

٦٥- أوراق هنرى كوربيل: المرجع السابق، ص١٩.

٦٦- نفسه، ص٢١، ٢٢.

٦٧- نفسه، ص٢٢، ٢٣.

٦٨- جاك بيرك، ص١١١.

٦٩- د. سهام نصار، ص٢٤، ٢٥.

٧٠- عبد السلام عبد الحليم، ص٣٦٩.

٧١- محفظة ١ مصلحة الشركات، عقود امتياز شركات قديمة. ملف ١٣٥ - عقد الشركة الابتدائى، وانظر، د. نبيل عبد الحميد، ص١٦٨، ١٦٩ ومحفظة ٤٥ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٣/ ٥٨ جـ٣ وثيقة ٢٤، مجلس النواب جلسة ٣٢ فى ١٩٣٩/٣/٦ ص١١٢٥.

٧٢- عبد السلام عبد الحليم عامر، ص١٦٠.

٧٣- النشرة الاقتصادية الأسبوعية، عدد ٣٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠، ص١٩٣٥.

٧٤- عبد السلام عبد الحليم، ص١٢٥، وانظر، ملحق الوقائع المصرية، عدد ١٠٥ فى ١٩٣٨/٩/٨.

٧٥- طه سعد عثمان: مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر - كفاح عمال النسيج - الكتاب الأول، مكتبة مدبولى، ١٩٨٣، ص٣٦، ٤٣، ٦٤.

٧٦- أوراق هنرى كوربيل، ص٢٢.

٧٧- النشرة الاقتصادية الأسبوعية، عدد ٤٨ فى ١٩٣٧/١٢/٢، ص٢٤٦٢، ٢٤٦٣.

٧٨- النشرة الاقتصادية، عدد ٥١ فى ١٩٣٧/١٢/٢٣ ص٢٥٧٢ وأنظر، د. فوغلى على تسن، ص١٢٧.

٧٩- عرفه عبده، ص٩٤ - ٩٨، محافظ مجلس الوزراء، جداول أعمال، محفظة من ١٤ إلى ٢٠ ينساير ١٩٤١، جلسة ١٤ ينساير، ترجمة الوثيقة ٢ فى ١/٦ - ١٩٤٠/١٢/٧. (شركة هاتسكا). د. فرغلى على تسن، ص١٢٨.

٨٠- محفظة ٣٢ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٤٢٢/٣ جـ٢، وثيقة ١٩٥.

٨١- نفس المصدر والملف والوثيقة.

٨٢- محفظة ٣٧ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٢٠٨/٣جـ١، وثيقة ١٩٦، ٢٢١.

٨٣- عبد السلام عبد الحليم، ص١٢٦، ٣٢١.

٨٤- شركة مطاحن المحمودية (ساكس) التى أسستها أسرتها ساكس عام ١٩٣٩ رأسمال قدره ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى وأسرة ساكس يهودية أجنبية تمصر بعض أفرادها عام ١٩٣٣ و١٩٣٤، أنظر د. نبيل عبد الحميد، ص١٩٨، ١٩٩.

٨٥- محافظ مجلس الوزراء، جداول أعمال، جلسات مايو ١٩٤٢ وثيقة ٧.

٨٦- محفظة ١٤٦ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٧/٣ جـ٢ الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية.

٨٧- محفظة ٢٦٧ عابدين - مالية - بنوك وشركات - عقد تأسيس شركة السكر والتقطير المصرية.

٨٨- مجلس النواب، جلسة ٢٧ فى ١٩٣٧/٥/٥ ص٧٥٧.

٨٩- د. نبيل عبد الحميد، ص١٩٦.

٩٠- محفظة ٢٦٧ عابدين، المصدر السابق.

٩١- محفظة ١٤٧ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٦١٠/٥ جـ١، وثيقة رقم ٢٤،٢٥،٢٦.

٩٢- د. فرغلى على تسن، ص١٤٦، ١٤٧.

٩٣- النشرة الاقتصادية الأسبوعية، عدد ٤٦ فى ١٩٣٧/١١/١٨، ص٢٣٦.

٩٤- الشهر العقارى بأسيوط. محفظة ١ عقود أحكام ورهونات
Controle 2628 – Quitt 53 (Assiout 401 – 31 Mai 1945).

٩٥- راجع، محفظة ١٢٤ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٥٨٠/٣ جـ١ شركة الملح والصودا المصرية ليمتد، محفظة ١٤٥ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ١٨١/٣ جـ١ شركة سجاير نسطور جاناكليس، عرفه عبده، ص٩٩، ١٠٠، د. نبيل عبد الحميد، ص٢٠٢، ٢٠٣.

٩٦- محفظة ١١٩ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ١٥٧/٣ جـ١، وثيقة ١٣٤، د. نبيل عبد الحميد، ص٢١٢، ٢١٣، عرفه عبده، ص١٠٠، ١٠١.

٩٧- محفظة ١٢٣ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٥٢/٣ جـ٢ وثيقة ٢٣، د. نبيل عبد الحميد، ص٢١٣، عرفه عبده، ص١٠١.

٩٨- عبد السلام عبد الحليم، ص١٢٧.

٩٩- عرفه عبده، ص١٠١، ١٠٢.

١٠٠- د. لطيفه سالم، ص١٦٢.

١٠١- طه سعد عثمان، ص٦٤، ١٣٢.

١٠٢- عرفه عبد، ص١٠٣.

١٠٣- إحصاء شركات المساهمة، يونيو ١٩٤٤، ص٢٤٦.

١٠٤- عرفه عبده، ص١٠٣.

١٠٥- إحصاء شركات المساهمة، يونيو ١٩٤٩ و١٩٥٠، ص١٧٥.

١٠٦- عرفه عبده، ص١٠٣، ١٠٤.

١٠٧- روز اليوسف، عدد ٣٥٦٦ في ١٩٦٦/١٠/١٤، ص٦٣، ٦٤.

١٠٨- نفسه، عدد ٣٥٢٣ في ١٩٩٥/١٢/١٨، ص٤٥.

١٠٩- نفسه، عدد ٣٥٦٦ في ١٩٩٦/١٠/١٤، ص٦٤.

١١٠- إحصاء شركات المساهمة، يونيو ١٩٤٩ و١٩٥٠، ١٥١، ١٥٢.

١١١- عرفه عبده، ص١٠٤.

١١٢- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٤، ص٥٠٩.

١١٣- محفظة ٩٤ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٢٣٩/٣ جـ٢، وثيقة ٢٠٠، ٢٠١.

١١٤- لم يعد لألبرت وورثته أي حق في الفندق، فهو لم يكن من الأجانب الذين من حقهم أن تطبق عليهم اتفاقيات التعويض ولم يكن من الأجانب الذين غادروا مصر وعادوا إليها بعد ستة أشهر من صدور القانون ١٩٦٩ لسنة ١٩٧١، ونسي ألبرت وزوجته "جيد" من بعده شأن القصة كلها، إلى أن سافر بعض المصريين إلى الورثة في تنزانيا، وأقنعوهم أن يخوضوا صراعا قضائيا للحصول على الفندق مقابل ١٥٪ من ثمنه، وبدأت لعبة المحاكم وفي ١٩٩٥ حكمت محكمة إسكندرية الابتدائية بثبوت صحة ونفاذ العقد المبرم بين شركة الفنادق المصرية المالكة للفندق وشركة "بولمان" التي تدير الفندق،

والذى يقضى بسريان مدة العقد. مع إدارة شركة بولمان لمدة ٣٣ عاما بدأت عام ١٩٨٨ وهو ما يعنى إعترافا بملكية شركة الفنادق المصرية للفنادق، انظر. روز اليوسف، عدد ٣٤٥٢ فى ١٩٩٦/٧/٨م، ص٧٢، ٧٣.

١١٥- د. سهام نصار: الصحافة الإسرائيلية، ص٢٦، ٢٧.

١١٦- روز اليوسف، عدد ٣٥٦٦ فى ١٩٩٦/١٠/١٤، ص٦٤.

١١٧- د. سهام نصار، ص٢٧.

١١٨- ولما انتهى امتياز الشركة عام ١٩٤٦ وجهت نشاطها إلى أعمال الصناعة المختلفة فأنشأت فيما بعد مستودعا للتبريدات وآخر للثلج ومصنع لهدرجة الزيوت ومصنع لإنتاج الطوب الميكانيكى ومصنع لإنتاج الكبريت ومسبكا للمعادن، انظر، إحصاء شركات المساهمة، يونيو ١٩٤٩ و١٩٥٠، ص٢٦٥، ٢٦٦، وإحصاء شركات المساهمة، يونيو ١٩٥٣ و١٩٥٤، ص١١٢.

١١٩- د. نبيل عبد الحميد، ص٣٥٤، ٣٥٦.

١٢٠- إحصاء شركات المساهمة، يونيو ١٩٤٤، ص٣١٩، ٣٢٠، د. سهام نصار، ص٢٧.

١٢١- عرفه عبده، ص١٠٥.

١٢٢- د. سهام نصار، ص٢٧.

١٢٣- د. نبيل عبد الحميد، ص٣٦١، ٣٦٢، عرفه عبده، ص١٠٥، ١٠٦.

١٢٤- وقد تسببت الحرب فى إغراق عدد من سفن الشركة، ففى ١٩٤٠/٥/٢٨ أغرقت الباخرة أبو قير أثناء اشتراكها فى أعمال الجلاء عن دنكرك، وأغرقت الباخرة محمد على الكبير فى ١٩٤٠/٨/١١ فى المحيط الأطلنطى، انظر، إحصاء شركات المساهمة، يونيو ١٩٤٤، ص٣٦٨، ٣٦٩، عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة، جـ١، ص٤٠، د. نبيل عبد الحميد، ص٣٦٦، ٣٦٧، عرفه عبده، ١٠٦.

١٢٥- إحصاء شركات المساهمة، ١٩٤٩ و١٩٥٠، ص٣٠٨، عرفه عبده، ص١٠٢، ١٠٦.

١٢٦- إحصاء شركات المساهمة، ١٩٤٩ و١٩٥٠، ص٩٧٦.

١٢٧- عرفه عبده، ص١٠٢.

الفصل الرابع

أثر الرأسمالية اليهودية

على حياة اليهود الاجتماعية

وصل نفوذ اليهود فى مصر خلال فترة الدراسة إلى حد كبير من السيطرة الاقتصادية فى مصر، وكان من أهم عوامل زيادة هذا النفوذ هو وجود قوات الاحتلال البريطانى وزيادة التغلغل الأوروبى فى مصر خاصة خلال الفترة من ١٨٩٧ وحتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وكذلك كثرة الهجرة اليهودية إلى مصر عام ١٩١٥.

وكان التسامح الدينى وإتاحة فرص العمل لليهود من جانب الحكومة سببا فى ازدياد النفوذ اليهودى فى مصر، كما أن النشاط اليهودى يبدأ غالبًا من الصفر وسرعان ما يكون ثروة ضخمة، وكان من بينهم كثير من الفقراء والمتوسطين، ونظراً للحرية التى تمتع بها اليهود فإن كثير منهم أنشأ مؤسسات مالية كبيرة، ليس هذا فحسب، فقد ظهرت فى سماء الميدان الاقتصادى فى مصر أسماء مثل "أيلى باروخ - أدجار سوارس - فيكتور ناجيار - فيتا موصيرى - سالمون شيكوريل - البارون ج منشه - ود فيلكس جرين.

بل لقد ظهرت عائلات يهودية بأكملها تعمل فى مختلف المجالات الاقتصادية - مجال المال والتجارة والتصدير والسمسرة والوكالات التجارية، ومن هذه العائلات عائلة قطاوى وعاداة وعدس ورولو وجاتينيو ومزراحى[1] وأكثر من ذلك أنه عندما تم تخطيط شوارع المعادى سميت شوارعها على أسماء اليهود من العائلات اليهودية الثرية فجاءت الشوارع الأولى الأربعة بالحى على أسماء قطاوى ومناشى (منشه) وموصيرى ورولو وسوارس مؤسسى الخط الحديدى المار بالمعادى[2].

والواقع أن المهاجرين اليهود يتركزون عادة فى المدن حيث فرص عمل أكبر، وحيث توجد مراكز التجارة والمال، فقد تركز يهود مصر فى القاهرة بحى المعادى وحى الظاهر[3] وكونوا العائلات كما سبقت الإشارة، بل وأسماء غنية مثل "يعقوب منشه وسوارس وشيكوريل وفيكتور هرارى وإيلى نسيم موصيرى ومويس يوسف قطاوى وموشى هيكتور قطاوى وإيزاك عمانويل مزراحى وعوفاديا سالم

وأميل نسيم عدس وروبرت سيمون رولو وأرنست هراري ويوسف كفوري وكلدرون وعجمي وغيرهم من الأسماء اليهودية التي عاشت عائلاتها بحي المعادي، هذا بجانب العائلات اليهودية من طائفة الاشكناز وهم: التمان وولف وليفشيتس وروتشيلد أسطورة المال اليهودي الذي نشأ وتربى في القاهرة(٤).

وهذه العائلات ظهرت في الميدان الاقتصادي المصري، فقد ظهرت عائلات في مجال المال وحده وفي مجال التجارة بالجملة وفي مجال التصدير ومجال السمسرة والوكالات التجارية، وهذه العائلات ظلت تتحكم في توجيه الاقتصاد المصري لفترة طويلة(٥).

وكان للثروة الضخمة التي حققها اليهود في مصر أثرها على حياة اليهود الاجتماعية، فقد قام اليهود ببناء المعابد والمدارس والمستشفيات وقد تركزت المعابد اليهودية بشكل ملحوظ في العواصم، فمثلا يوجد في القاهرة والإسكندرية عدة معابد، ويقع أحد معابد القاهرة في شارع عدلي على مقربة من البنوك ومركز التجارة(٦)، ومن أشهر هذه المعابد، معبد موسى بن ميمون بحارة اليهود، وبالمعبد غرفة لها مدخل بوابة قصيرة يدخلها المريض وهو منحن وتحت هذه الغرفة دفن الطبيب اليهودي والحاخام وصاحب الكرامات اليهودية "موسى بن ميمون"(*) لذا يحمل المعبد اسمه.

وفي شارع درب النصير في حارة اليهود أيضا يوجد معبد حاييم كابوس أو (معبد صاحب المعجزات)(**)، كما كتبوا عنه في التاريخ اليهودي ليهود مصر، وهناك معبد بن عزرا في حي مصر القديمة، وهذا المعبد له أهمية كبرى لدى يهود العالم كله وليس إسرائيل فقط لأنهم يعتقدون في عدة قصص(٧)، منها أنه يحتوي على المخطوطات الخاصة بالجنيزة(٨).

كما يوجد معبد يهودي في الإسكندرية في شارع النبي دانيال على مقربة أيضا من بنوك الإسكندرية وعلى بعد خطوات من الغرفة التجارية ومن المعروف أن ٩٨٪ من العاملين بالبورصة في مصر كانوا من اليهود(٩)، ومعبد الياهو النبي، ثم مدرسة الطائفة اليهودية(١٠).

ليس هذا فحسب، فرئيس لجنة بورصة الأوراق المالية بالإسكندرية هو "المسيو أدمون ريز وليفى" اليهودى[11]، هذا بالإضافة إلى السماسرة اليهود فى بورصة الأوراق المالية وبورصة العقود وما كان يعود عليهم نتيجة للمضاربات المالية. ومن خلال هذا يتضح تأثير ونفوذ رأس المال اليهودى على الاقتصاد المصرى[12] فمن البورصة أغتنى اليهود وغيرهم ممن يعملون فيها، فلولا البورصة لوقف دولاب التجارة واستبد التجار بالفلاحين.

أن اليهود أخبث من يعمل بالبورصة، هكذا وصفتهم سيدة مسيحية تنهى ابنها من العمل معهم فى البورصة بل زادت فى الوصف بأنهم جماعة لصوص[13].

ومن المعتقد أن هذا الوضع كان نتيجة للأستعمار الغربى وللهجرة الاشكنازية إلى العالم العربى فى أواخر القرن التاسع عشر، حيث تحول أعضاء الجماعات اليهودية إلى جماعات وسيطة للإستعمار الغربى[14].

وفى منطقة العباسية يوجد مستشفى اليهود ذا الشهرة العالية، حتى أنه حينما كان أحد أصحاب المراكز الكبيرة الأغنياء يحتاج إلى إجراء عملية جراحية كان يذهب إلى المستشفى الإسرائيلى فى القاهرة[15]، ويوجد بالعباسية أيضا معبد حنان ومعبد موشى درعى ومكتبة القرائين. يلى ذلك منطقة وسط المدينة بها معبد اليهود الاشكناز، ومعبد اليهود "باب السماء" الموجود بشارع عدلى ومكتبة تراث يهود مصر الموجودة بداخل المعبد نفسه، وفى المعادى معبد اليهود المسمى "بمائير عينايم" أى (مضئ العيون) باللغة العربية.

وساعدت الاستثمارات اليهودية فى مصر على إنشاء المدارس مثل مدرسة اليهود الموجودة فى شارع "سبيل الخازندار" والتى كانت تسمى مدرسة اليهود بالعباسية، وقد أنشئت هذه المدرسة عام ١٩٢٧ وشملت جميع المراحل التعليمية، لكنها كانت مخصصة لأبناء غير القادرين من طائفة اليهود المصريين، وكانت تعلم اللغة العربية والفرنسية كلغتين أساسيتين وإن هذا هو سبب تحدث غالبية يهود مصر الفرنسية بطلاقة، ليس هذا فحسب، فيهود مصر كانوا ينظرون إلى فرنسا على أنها وطنهم الروحى. وهناك مدرسة أخرى لليهود أسمها مدرسة قطاوى باشا تم بناؤها

عام ١٩٢٠ بتبرع من قطاوى باشا اليهودى وتقع فى ناصية شارع السكاكينى وشارع بور سعيد بالقاهرة، وهناك مدرسة أخرى أسمها مدرسة "مارى سوارس" بنيت عام ١٩٢٤م ولكن اليهود باعوا أرضها فيما بعد[١٦].

وفى دمنهور وجد عدد من اليهود بلغ عددهم سنة ١٨٧١ نحو ٢٢٨ وفى ١٩١٧ انخفض العدد إلى ٥٦ يهوديا، وهناك عدد من اليهود يفضلون أن يدفنوا بجوار ضريح يعقوب أبى حصيرة فى قرية دمتيوه التى تبعد عن دمنهور بنحو كيلو واحد بالقرب من عزبة سعد مركز أبو حمص، ومعظم الأهالى بدمنهور كانوا يعملون بالزراعة حيث شركة مساهمة البحيرة اليهودية.

ويعقوب أبى حصيرة مات ودفن فى قرية دميتوه عام ١٨٨٠، ويخضع ضريح أبو حصيرة من الناحية الإدارية للجمعية الإسرائيلية فى الإسكندرية التى تتولى الإشراف على الشئون الدينية لليهود الربانيين فى الإسكندرية ومحافظة البحيرة "وتقع الجمعية فى شارع الدكتور حسن فضالى المتفرع من شارع النبى دانيال، ويشرف على إدارتها رجل يهودى مصرى وزوجته يبلغ من العمر ٨٥ - ٩٠ وينقسم المبنى إلى ثلاثة أجزاء هى: مقر الجمعية، مقر المعبد، مدرسة يهودية، ويجمع المبانى الثلاثة حديقة تنقسم إلى قسمين قسم للمعبد والمدرسة وقسم للجمعية. والمدرسة كان يلتحق بها اليهود كما كان يسمح للمصريين بالتعليم فيها، والجمعية مسئولة عن الإشراف على ضريح أبى حصيرة فى دمنهور، وتتولى عمليات الصيانة والإصلاح بالتعاون مع عائلة أبى حصيرة فى إسرائيل[١٧].

كان إحساس اليهود فى مصر بعد الاحتلال الإنجليزى هو إحساس الأمان الكامل اجتماعيا واقتصاديا، وأخذوا يسعون بحماس شديد للحصول على الحماية الأجنبية، وما إن كانت ١٨٩٧ إلا وقد أصبح نصف اليهود حاصلين على الجنسيات الأجنبية، ولذلك فإن الاحتلال الإنجليزى لمصر فى تاريخ اليهود يعتبر نقطة تحول كبير[١٨]. وقد نرى أن هذا الإحساس أنما هو من قبيل وصول اليهود إلى ما كانوا يريدون من نفوذ وسيطرة فى ظل الحماية والإمتيازات الأجنبية سواء كان شرعيا أم

غير شرعيا، والواقع أن التاريخ (١٨٩٧) هو المشجع لليهود المصريين على الاجتهاد في الحصول على الوطن القومي.

وفي مجال السيطرة المالية هيمن اليهود على البنوك وبيوت المال ووجهوا بها النشاط الصناعي والتجاري لمصلحتهم ويتحكمون في الاقتصاد الفردي والاقتصاد الجماعي بما يدعم نفوذهم السياسي فيبتزون بها الثروات الخاصة والعامة ويمتصون الأموال من المجالات الحيوية - وهي عصب الحياة في المجتمع حتى يتحطم وينهار، وذلك عن طريق الأحتكار والمضاربات المالية، والأقراض الربوي الفاحش وإشاعة الفقر والدمار والإفلاس وشراء ضمائر الساسة والحكماء توصلا إلى ما يبتغون من مآرب وأطماع[١٩]، فاليهود كانوا أحذق السماسرة والمضاربين في سوق الأوراق المالية، وكثيرا ما جنوا الثروات الطائلة من وراء ذلك[٢٠].

ووسيلة اليهود إلى احتكار الأسواق العالمية أغراق الأسواق الجديدة بالمنتجات بسعر يقل عن سعر التكلفة، على أن يعوضوا خسارتهم برفع الأسعار في الأسواق التي تم لهم أحتكارها من قبل، مما يعرض منافسيهم للكساد والإفلاس حتى إذا ما خلا لهم الجو الأحتكاري في السوق الجديدة رفعوا الأسعار فيها إلى درجة فاحشة تحقق لهم الربح أضعافا مضاعفة[٢١] فمن تدبير المؤامرات من اليهود ضد غير اليهود على سبيل المثال ما ذكر يعقوب صروف عن ثلاثة يهود هم: حاييم وعزرا ويهودا، ضد أمين بن واصف بك القبطي - الذي جذبوه معهم إلى البورصة في حوار فني كالآتي:-

عـزرا: أنظر حسابه يا حاييم كم صار ربحه الآن؟

حاييم: نحو ثلاثة آلاف جنيه.

عـزرا: ثلاثة آلاف جنيه، وكم ثروة أبيه؟

يهودا: ثروة أبيه كبيرة جدا، أطيانه تساوي ثلاثمائة ألف جنيه أو أكثر.

حاييم: وليس له غير صبي وبنت.

عـزرا: الله كريم ما دامت رجله في البورصة لا يمكن أن يفلت من يدي.

حاييم: ولكنه رائح على الطلوع والقطن طالع.

عــزرا: على الطلوع أو النزول أنا أعرف شغلي معه[٢٢].

ومن خلال الحوار يتضح أسـلوب اليهود فـي كيفيـة التعـامل مـع غير اليـهود واستغلالهم في تحقيق الربح لصالحهم، وكيف تم جذب القبطي للمضاربة معهم في البورصة والعمل على إيقاعه لصالحهم، وهكذا كانت النتيجة أن حقق هؤلاء اليهود الثلاثة من وراء القبطي والإتجار في قطنه نحو ستة عشر ألف جنيه عدا السمسرة[٢٣].

ولم تدخل العائلات اليهودية كطبيعة القوى الرأسمالية الأجنبية وكأسلوب عمل للجاليات الأجنبية والفئات المتمصرة في منافسة مع بعضها البعض ولكنها كانت مكملة لبعضها في الوقت نفسه كونت فيما بينها ما يشبه (الكارتل) أو الأحتكار[٢٤]، وفي هذا المعنى يقول عباس محمود العقاد: قلما يرجع نجاح الأغريقي (اليوناني) أو الأرمني إلى تضامن بينه وبين أبناء جلدته في السوق المصرية أو الأسواق العالمية كما يرجع نجاح اليهود الذين يزاحمونه في هذه الأسواق[٢٥]، فاليهود متضامنون في عملية أحتكار السوق.

ولأن اليهود المصريين تمتعوا بحقوق المواطنة الكاملة فقد كان لهم نشاطهم التجاري وغيره[٢٦] بل لقد وصل الأمر بكثير من اليهود في مجال سيطرتهم على الاقتصاد المصري تقريبا أن أصبح الواحد منهم عضوا في مجلس إدارة الكثير من الشركات، فعلى سبيل المثال، كان يوسف أصلان قطاوي باشا عضو مجلس إدارة الشركات الآتية:-

شركة مياه القاهرة - شركة مياه طنطا - الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية - شركة فنادق مصر الكبرى المساهمة - شركة الملح والصودا المصرية - التأمين الأهلية المصرية - شركة وادي كوم أمبو - شركة التبريدات المصرية - شركة أراضي الشيخ فضل العقارية - الأتحاد العقاري - أسواق الخضر المركزية المصرية المساهمة - بنك مصر - البنك التجاري المصري - شركة كروان ايجيبست - شركة سجاير نسطور جناكليس - شركة الصناعات الأمبراطورية (مصر) - شركة سراير فيلبس وايكمان المساهمة - شركة الكروم والكحول المصرية - بنك سوارس -

Societe Anonyme d'irrigation de Baliann d'engrains et Produits Chemique.[٢٧]

حظى اليهود برعاية الدولة وكفلت لهم قوانينها حقوق المواطن حتى دانت لهم مناصب الدولة العليا - كما منحوا من الأمتيازات الطائفية ما مكنهم من ممارسة نشاطهم الدينى فى معابدهم الخاصة وتنظيم أحوالهم الشخصية فى هيئاتهم القضائية الطائفية دون تدخل من سلطات الدولة[٢٨].

كان هناك تكافل وثيق بين الرجال المسلمين البارزين فى المجتمع وبين الإحصائيين اليهود، فقد كانت كنية محمود خليل هى محمود "موصيرى"، وكان عبود يلتزم دائما بنصائح الأستاذ/ مزراحى، وكان أبو الفتح وكريم ثابت وعبد الوهاب وحتى صدقى نفسه يلتمسون مشورة "إيلى بوليتى"[٢٩] بالرغم من أن اليهودى لا يمكن أن يهدى إلى الخير، أو بدون مقابل، فلم تكن مشورتهم صادقة، وإنما هو عدم دراية هؤلاء الرجال المسلمين الذين يلتمسون مشورة اليهودى، لذا فإن هؤلاء الخبراء اليهود رغم أنهم ينتمون إلى جماعة صغيرة من الأقليات فقد أصبحوا فى الوقت المناسب بكوات بل باشوات، وحتى وزراء، كما حدث فى حالة قطاوى باشا، وكان معظمهم يرتدون الطربوش دلالة على وطنيتهم[٣٠].

ليس هذا فحسب، فقد وجد فى شركة كوم أمبو والشركة العقارية عددا من رجال المال اليهود الذين إرتبط بهم طلعت حرب وتعلم منهم أسلوب الإدارة بعامة والإدارة المالية بخاصة، وقد مصر طلعت حرب الشركة العقارية وترك شركة كوم أمبو، ولكنه عاد إليها كعضو فى مجلس إدارتها عام ١٩٣٦م، والواقع أن طلعت حرب لم يكن يعرف التعصب فكما وجد كعضو إلى جانب اليهود فى كثير من الشركات، فالماليون اليهود كانوا أعضاء بمجلس إدارة بنك مصر ممثلين فى أكثر من شخص كأصلان قطاوى وسلفاتور شيكوريل وغيرهم[٣١]، ولهذا فإن وجود شريك مسلم لا يعرف التعصب (طلعت حرب) مع شركاء أساسهم التعصب (اليهود) فهى الطامة الكبرى حيث ساعد ذلك على نمو الصهيونية فى مصر. لذا كان على المسلمين الحذر والحيطة من هؤلاء الخنازير لعنة الله عليهم فى كل وقت وحين.

زادت خطورة الفكر الصهيوني في مصر بعد صدور وعد بلفور عام ١٩١٧، ومع ذلك لم تتنبه الدوائر السياسية في مصر لمثل هذه الخطورة سواء على مستوى الحاكم أو الشعب، وظلت حياة اليهود في أمن واستقرار، وقد وصل الأمر أن شارك بعضهم في جوانب عديدة من شئون مصر السياسية والنيابية[٣٢] وأصبح خطر اليهود كما يقول جاك بيرك يتمثل في تواجدهم في دوائر الأعمال وفي القصر وحتى في الوزارة[٣٣]، واللافت للنظر أن المسئولين عن ذلك في الحكومة المصرية توافرت لديهم حسن النوايا، أما اليهود فقد كان ذلك من أجل المصلحة الصهيونية، ومن أمثلة ذلك أنه عندما تألف الوفد المصري الرسمي للمفاوضات مع الإنجليز على يد السلطان فؤاد برئاسة عدلي يكن، اصطحب الوفد بعثة من المستشارين والفنيين، وكان من بين أعضائها يوسف أصلان قطاوي الذي أصبح عضوا في لجنة الثلاثين (لجنة مكونة من ٣٠ عضوا) التي ألفتها وزارة عبد الخالق ثروت في ٣ أبريل ١٩٢٢ لوضع مشروع الدستور وقانون الأنتخاب، وعندما استقالت وزارة سعد زغلول في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ تشكلت وزارة أحمد زيور التي انضم إليها بإيعاز من الإنجليز يوسف قطاوي – وزيرا للمالية – فسجل بذلك أول سابقة كوزير يهودي في تاريخ مصر الحديث[٣٤] وكان يوسف قطاوي عضوا بحزب الاتحاد الذي شكله القصر الملكي، ويعتبر قطاوي أول من أصدر قرارا بسك العملة البرونزية من فئتي المليم ونصف المليم[٣٥].

وفي مارس عام ١٩٢٥ (التعديل الوزاري لوزارة زيور) أصبح يوسف قطاوي باشا وزيرا للمواصلات، وكانت هذه الوزارة (زيور) خليطا من الأحرار الدستوريين والاتحاديين وبعض المستقلين وكان قطاوي باشا من الاتحاديين[٣٦] وبالتالي فإن اليهود دخلوا الأحزاب، وماذا في ذلك؟ طالما دخلوا الوزارة والبرلمان.

وإذا انتقلنا إلى الحياة النيابية فقد نجد أنه دخل البرلمان كل من: أصلان قطاوي باشا (عضو مجلس الشيوخ) ورينيه قطاوي باشا (عضو مجلس النواب) ويوسف أصلان قطاوي باشا (عضو مجلس النواب ومعين عضو مجلس الشيوخ[٣٧].

ناهيك عن ذلك فإن رينيه قطاوى عضو مجلس النواب شارك فى عدة من مؤتمرات البرلمان الدولية خلال الفترة من سبتمبر ١٩٢٧ حتى عام ١٩٣٥. فقد شارك الوفد الذى مثل البرلمان المصرى لحضور المؤتمر الرابع والثلاثون الذى عقد فى لاهاى عام ١٩٣٨، وألقى خطابا ذكر فيه: "أن المادة السادسة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ تنص على أنه للحكومة المصرية أن تبرم إتفاقات مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الانتفاع بمعاملة الأمة الأكثر رعاية، وقال أن مصر تعمل على إدراج هذا النص فى جميع الاتفاقات الجمركية المبرمة بينها وبين الدول الأجنبية، واستعرض القواعد العامة التى بنيت عليها التعريفة الجمركية فى مصر وكذلك القوانين العديدة التى أصدرها البرلمان المصرى فى صالح العمال لمنع الاستبداد بهم واستغلالهم استغلالا غير مشروع[٣٨].

ومن أقواله فى المؤتمر الخامس والثلاثون بأوسلو عام ١٩٣٩: "لقد تدخلت الحكومة المصرية لتلافى هذا الضرر (الواقع على الفلاح) فنظمت التسليف الزراعى لمد الفلاحين بالمال، ولإعانتهم على الطوارئ الطبيعية التى لا يمكنهم أن يتداركوا وقوعها، ولحمايتهم من المرابين وفى بداية القرن العشرين عملت الحكومة على تشجيع إنشاء بنوك التسليف العقارى وتسهيل عملها .. وفيما بين سنتى ١٩٢٩ و١٩٣٠ عندما تدهورت أسعار القطن وهو المحصول الرئيسى فى مصر، رأت الحكومة أن تتدخل فى سوق القطن مشترية وأنشأت عام ١٩٣٠ شركة مساهمة للتسليف الزراعى اكتتبت بنصف رأسمالها[*].

ولتخفيف العبء عن صغار المزارعين قامت الحكومة بإعفائهم من بعض الضرائب مع التوسع فى المرافق الصحية والتعليمية والعمرانية وتحسين وسائل النقل وتيسير المعاملات التجارية والصناعية[٣٩] ومهما كانت خطب اليهود وإظهار تعاطفهم مع الفلاح المصرى، فهو لا يستطيع أن يظهر حقده على المسلمين أمام

المؤتمرات الدولية. فالآية الكريمة تقول: "لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا".(*)

كما شارك أصلان قطاوى طلعت حرب عام ١٩١٦ فى وضع تقرير عن الوسائل والسبل التى نجحت بفضلها ألمانيا فى تصدير منتجاتها إلى بلاد العالم وبالذات إلى مصر بكميات متزايدة فاقت بها الدول الصناعية الكبرى (بريطانيا وفرنسا)[٤٠].

ليس هذا فحسب، فقد قام "يوسف قطاوى" و"طلعت" أعضاء لجنة التجارة والصناعة فى نفس العام (١٩١٦) بوضع تقرير عن ظاهرة الأرتفاع الكبير فى الأسعار فى الوقت الذى وجدت فيه مجالات جديدة للعمل أمام العمال ولكن بأجور زهيدة لا تتناسب مع أرتفاع الأسعار، وأن توقف الاستيراد خلال فترة الحرب هو الذى وقع أصحاب الأعمال التوسع فى أعمالهم الصناعية فخلقت مجالات العمل[٤١].

أما عن علاقة اليهود بالقصر فهى قديمة فى عهد إسماعيل وتوفيق الذى منح يعقوب قطاوى عام ١٨٨٠ لقب بك كأول يهودى ينال هذا اللقب، كما كان "مراد فرج (ليشح) المحامى والأديب الصحفى على علاقة وثيقة بالخديو عباس حلمى الثانى الذى أوكله فى قضاياه الخاصة. وفى عهده دخل أول عضو يهودى فى تاريخ البرلمان المصرى "يوسف أصلان قطاوى" الجمعية التشريعية.

وفى عهد السلطان حسين كامل معروف عطفه على اليهود المهاجرين فرارا من جمال باشا ومنحهم التبرعات وقد سبقت الإشارة إلى ذلك. أما الملك فؤاد فعهده يعتبر "العصر الذهبى" للعلاقة بين يهود مصر والقصر سواء من حيث البرلمان أو الوزارة وقد سبقت الإشارة إلى ذلك. وقد ارتبط "يوسف قطاوى بصداقة قوية بالملك فؤاد، وكان حريصا على إثبات ولاءه للملك، كما كانت زوجته - أليس - الوصيفة الأولى للملكة "نازلى" وهى نفس الوظيفة التى شغلتها قبلها "فالنتين رولو" أول أمرأة يهودية تحصل على وسام الكمال وأولاد يوسف قطاوى (أصلان ورينيه)

(*) سورة المائدة: ٨٢.

ايضا كانت علاقتهما قوية بالملك فؤاد. وجاك جوهر كان صديقا للملك فؤاد حيث كان ضابطا بالجيش الإنجليزى أثناء الحرب العالمية الأولى وتزوج من عائلة عدس أغنى العائلات اليهودية فى مصر.

وقد أغدقت الرتب والألقاب على كثير من اليهود ذوى العلاقات الوثيقة بالقصر فمنهم من أنعم عليه بالباشوية مثل: يوسف قطاوى وموسى قطاوى وفيكتور هرارى ومزراحى وبلوم، أما البكوية فقد أنعمها الملك على يعقوب قطاوى وأدولف وأصلان ورينيه قطاوى، ومراد فرج ليشع وجوزيف دى بتشيوتو - الذى كان عضوا بمجلس النواب ثم مجلس الشيوخ عام ١٩٢٨ - وسلفاتور شيكوريل وكليمان شملا ومارك بيبولوس وجوزيف وموسى ديشى وأبرام عاداة ورودلف شالوم[٤٢].

كما كان الكثير من اليهود على دراية كبيرة بالشئون المالية مثل أسحق ليفى الذى كان يعمل مستشارا وأخصائيا فى الشئون المالية[٤٣] وبذلك أصبح لليهود دورا كبيرا فى تسهيل أمور اليهود فى مصر خاصة فى المجال الأقتصادى وهو المطلوب بالنسبة لهم.

استفاد اليهود من ظروف الحرب العالمية الأولى، وذلك لدرايتهم وكفاءتهم عن الشئون الاقتصادية، وعلى سبيل المثال، فمنذ بداية الحرب أخذ اليهود يطوفون الأسواق بمصر والأقاليم لإلتقاط الجنيهات الذهبية التى يجدونها بين أيدى الجمهور أو لدى التجار ويدفعون عن كل جنيه أربعة أو خمسة مليمات زيادة على سعره الرسمى (٩٧٥ مليما) ولا جرم أن هؤلاء اليهود لا يدفعون هذه الزيادة إلا مقابل الحصول على أكثر منها، فإذا أستمرت العملة الذهبية تتوارى عن العيون وهؤلاء الصيارفة يجدون فى أثرها فلا يبعد أن تقل قيمة الجنيه الإنجليزى فى مصر إلى ١٠٠ قرش أو أكثر[٤٤].

أما عن تعداد اليهود فى مصر فمما تقدم من نشاط أقتصادى لهم وحق المواطنة وعطف الحاكم والحكومة والمساواة الاجتماعية فى مصر ساعد على الزيادة التدريجية لليهود فى مصر. ففى عام ١٨٩٧ بلغ عددهم ٢٥,٢٠٠ يهودى يعيش معظمهم فى القاهرة والإسكندرية، حيث بلغ عددهم فى الإسكندرية نحو

٩,٨٣١ يهوديا، وفى القاهرة وصل عددهم ٨,٨١٩ يهوديا، يلى ذلك طنطا ٨٨٣ ثم المنصورة ٥٠٨ فبور سعيد ٥٤٠٠ ثم دمنهور ٢٢٨ والسويس ١٢٠ والإسماعيلية ٣٩ يهوديا ويتبقى ٤,٦٠٠ يهودى موزعين فى مديريات أخرى.

وفى تعداد عام ١٩١٧ زاد عددهم زيادة كبيرة وصلت أكثر من الضعف حيث بلغ عددهم نحو ٥٩,٥٨١ يهوديا تركز معظمهم فى القاهرة والإسكندرية، بلغ فى الأولى ٢٩,٢٠٧ وفى الثانية ٢٤٨٥٨ وطنطا ١١٨٣ وبور سعيد ٥٩٤ والمنصورة ٥٨٦ والسويس ١٥٧ والإسماعيلية ٩٥ وباقى المدن نحو ٢٩٠١ يهودى.

أما عن هذه الزيادة الرهيبة فى أعداد اليهود فى هذا العام ١٩١٧ فكانت بسبب المذابح الروسية والبولندية التى حدثت فى الفترة ابتداء من عام ١٩١٦. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى وتحالف الأمبراطورية العثمانية مع ألمانيا فإن اليهود الروس والهولنديين الذين استقروا فى فلسطين تحت التأثير الصهيونى، قامت السلطة التركية بطردهم باعتبارهم أعداء فاتجهوا نحو مصر.

واللافت للنظر أن هؤلاء اليهود باعتبارهم أجانب بدأوا يحصلون على جنسيات الدول القوية لحمايتهم فتمتعوا بالأمتيازات الأجنبية بحيث لم يخل منزل (بالمناطق التى استقبلتهم سواء فى القاهرة أو الإسكندرية) من وجود عائلة يهودية أو أكثر فى النصف الأول من القرن العشرين.

وفى عام ١٩٢٧ بلغ عدد اليهود ٦٣,٥٥٠ بزيادة قدرها ٣٩٦٩ يهوديا عن التعداد السابق، منهم ٣٤,١٠٣ فى القاهرة و٢٤,٨٢٩ فى الإسكندرية و١,١٢٣ فى الغربية و١,١٢٢ فى القنال و٧٤٥ فى الدقهلية والباقى موزع على مديريات مصر.

وفى عام ١٩٣٧ أنخفض عدد اليهود انخفاضا طفيفا حيث بلغ ٦٢,٩٥٣ يهوديا اختصت القاهرة وحدها بنحو ٣٥,١٠٤ والإسكندرية ٢٤,٦٩٠ ومنطقة القنال ٨٦٤ والغربية ٦٨٧ والدقهلية ٤٢٧ والباقى فى مديريات مصر الأخرى.

مما سبق يتضح تركز اليهود أولا فى القاهرة وذلك لأنها العاصمة (المركز السياسى والاقتصادى الأول فى مصر)، وكان فى مناطق معينة مثل مصر القديمة والظاهر والسكاكينى والعباسية وحلوان يوجد تركز هؤلاء اليهود، وتعتبر العباسية أكثر

مناطق القاهرة تركزا باليهود بحيث لم يخل منزل بالمنطقة من وجود عائلة يهودية أو أكثر في النصف الأول من القرن العشرين. وقد زاد عددهم من ١٠٣٨ عام ١٨٩٧ إلى ١٢,٩٦٤ عام ١٩٣٧ أى بزيادة قدرها ١١,٩٢٦، وفى حى المعادى الذى كثرت به العائلات اليهودية المصرية الشهيرة مثل عائلة موصيرى وشيكوريل وهرارى ومزراحى ويهود الأشكناز مثل عائلة الثمان وولف وليفشيتسى وعائلة روتشيلد التى خرجت من مصر لأمريكا وتحولت إلى أغنى أسر العالم شهرة أما عن الزيادة فى القاهرة كلها فكانت من ٨,٨١٩ عام ١٨٩٧ إلى ٣٥,٠١٤ عام ١٩٣٧ أى بزيادة قدرها ٢٦,١٩٥ يهوديا، وفى كل مصر كانت من ٢٥٢٠٠ عام ١٨٩٧ إلى ٦٢,٩٥٣. يلى ذلك الإسكندرية التى زاد عدد اليهود فيها من ٩٨٣١ عام ١٨٩٧ إلى ٢٤,٦٩٠ عام ١٩٣٧ بزيادة قدرها ١٥٨٥٩ يهوديا.

وفى كل مصر كانت من ٢٥,٢٠٠ عام ١٨٩٧ زادت إلى ٦٢,٩٥٣ يهوديا بزيادة قدرها ٣٧٧٥٣[٤٥].

والمساواة الاجتماعية بين طوائف اليهود (الاشكنازيم والسفارديم) كانت غير موجودة، فنادرا ما تحدث حالات تزاوج بين الطائفتين، طبقا للاتجاه السائد بأنه يعتبر "زواج الأشراف بالصعاليك" وإزاء هذه الأوضاع الاجتماعية كان من الصعب تأسيس هيئات يهودية يمكنها تنظيم الهجرات الوافدة إلى القاهرة والعلاقات فيما بينها: قبيل الحرب العالمية الأولى وإن كانت المحافل والمعابد والجمعيات الخيرية، قد حاولت أن تضطلع بدور مؤثر فى هذا الموضوع، ففى عام ١٩١٢ ظهرت أول لائحة تنظيم العلاقات بين أفراد الطوائف اليهودية، وسيطرت على هذا العمل عائلتى "قطاوى وموصيرى"، أما بعد الحرب فقد زادت المشاركة اليهودية فى الشئون العامة، مما أدى إلى تزايد شأن أسرة قطاوى[٤٦].

وكانت المعابد والأندية والجمعيات الشبابية اليهودية هى المكان الذى مارس من خلاله اليهود عملية التنشئة الاجتماعية للشبان اليهود خاصة الذين يتلقون تعليمهم خارج المدارس الطائفية التى لم يكن لليهود أى سيطرة عليها، وكان أبرز هذه المؤسسات الاجتماعية نادى المكابى الرياضى الذى كان يخضع للمنظمة

الصهيونية سواء في القاهرة أو في الإسكندرية والذى لم يكن هدفه مجرد الاهتمام بالرياضة وبناء أجساد الشباب فحسب بل أعلن أن برنامجه هو إيقاظ الوعى القومى اليهودى وتنمية الروح المعنوية وخلق إحساس التضامن في نفوسهم(٤٧).

وهناك عدد لا بأس به من اليهود الأثرياء الذين أصبحوا رأسماليين أو كبار ملاك وأصبحوا ذا شهرة واسعة في مصر فعلى سبيل المثال نجد معظم أفراد أسرة منشه من هؤلاء الأغنياء الذين تصاعد نجمهم خلال الحرب العالمية الأولى فعميد عائلة منشة "يعقوب دى منشه" ولد بالقاهرة ١٨٠٧ ومات في الإسكندرية عام ١٨٨٧ بدأ حياته تاجر عمله - صرافا - بحارة اليهود بالقاهرة ثم أصبح المدير المالى (صراف باشى) للخاصة الخديوية في عهد إسماعيل. وأسس مع يعقوب قطاوى بيتا للتجارة والمال.

وأولاد "يعقوب دى منشه" - "البارون ليفى دى منشه" ولد بالقاهرة عام ١٨٤٠ أسس شركة للصرافة عام ١٨٦٨، و"البارون جاك إيلى دى منشه" ولد عام ١٨٧٢ أدار بعض أعمال والده وممتلكاته التى كان من بينها ١٢ ألف فدان مخصصة لزراعة القطن وشركة للعقارات ووكالة صحفية باسم "المصريون الأحرار"، و"جاك بيهور دى منشه" بدأ نشاطه في بورصة القطن وتجارة السكر وأصبح يمتلك عدد كبير من الأسهم العقارية. وشقيقه فيلكس بيهور دى منشه أبرز وأنشط مؤيدى الحركة الصهيونية في مصر ورأس اللجنة الصهيونية المصرية التى تأسست عام ١٩١٨ ومثل الصهيونية المصرية في المؤتمر الصهيونى العالمى بلندن عام ١٩٢٠ وكذلك في مؤتمر كارلسباد عام ١٩٢١.

وكان أبرز نشاط عمرانى شهدته الإسكندرية ذلك الذى قام به "جوزيف سموحه" عميد عائلة سموحة الذى هاجر إلى مصر عام ١٩١٧ وأسس شركة لتجفيف الأراضى عام ١٩٣٠ واشترى منطقة مستنقعات قديمة في سيدى جابر، وبلغت المساحة التى تم تجفيفها نحو سدس مدينة الإسكندرية (٤٢٥ فدانا) شيد في كل قسم منها فيلات للسكن والباقى حدائق للفاكهة، وسميت مدينة سموحة، وكان

جوزيف سموحه معروفا بصداقته للملك فؤاد واشتهر بسخائه فى تمويل مشروعات الخدمات الاجتماعية للطائفة مثل المستشفى الإسرائيلى بسيدى جابر.

وهناك من اشتهر فى مجال التجارة وهم كثيرون مثل "حاييم دره أحد ملوك تجارة المنسوجات و"ألفرد نسيم كوهين" "وحاييم بيريز أوفاديا سالم" أصحاب شركة التسليفات التجارية كما برز فى مجال الصناعة التى اشتهرت باسمه "ماركو نادلر" صاحب مصنع حلويات نادلر"[٤٨].

وهناك من أتيحت له الفرصة (فرصة بسبب الثراء) ليدخل مجال السياسة المصرية مثل: "ليون كاسترو" الذى أشيع أنه كان السكرتير الخاص لسعد زغلول – ويذكر فيكتور حزان فى كلمة ألقاها أثناء احتفال النادى الصهيونى بالقاهرة عام ١٩٣٥ بمناسبة تقييد اسم ليون كاسترو فى السجل الذهبى للصندوق القومى اليهودى (كيرن كايمت ليسرائيل) أن سعد أصطفى ليون كاسترو ليكون سكرتيره فى مفاوضاته الأولى اعتقادا فى إخلاصه وذكائه. والواقع أن كاسترو لحق بالوفد المصرى خلال المفاوضات التى أجراها سعد فى لندن مع ماكدونالد، وفى تقرير المندوب السامى البريطانى فى مصر إلى رئيس الوزراء البريطانى أنه تم استدعاء كاسترو ليقوم بمهمة الناطق بلسان سعد إلى الصحافة المصرية. هذا بجانب الزيارات التى كان يقوم بها كاسترو لسعد زغلول ويقول سعد فى مذكراته يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ زارنى كاسترو محرر "الليبرتيه" وحدثنى فى موضوع الوزارة ولزوم استعفائها فأيدت هذه الفكرة[٤٩]. ولكن كان "لجوزيف إيلى دى بتشيوتو" نشاط سياسى من خلال حزب الوفد، حتى أصبح عضو بمجلس الشيوخ عام ١٩٢٤، وموسى بك ديشى السكرتير المالى بوزارة الداخلية شغل منصب المراقب العام لمجلس بلدية الإسكندرية[٥٠].

إن الاستثمار الأجنبى فى مصر كان يمثل ٩٢٪ من حجم رأس المال وكان ٨٪ منها رأسمال محلى معظمه مملوك لأجانب متمصرين من أمثال سوارس وموصيرى ومنشه وصيدناوى، وقد بلغت الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر عام ١٩١٤ نحو ١٠٠,١٥٢,٤٩٠ جنيها مصريا[٥١] بعد إن كانت ٢٦,٢٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى

عام ١٩٠٢، وإن معظم رأس المال الأجنبي واليهودي في مصر كان يتكون من شركات الأراضي وبنوك الرهونات[٥٢]، وأن هذه الأموال خاصة اليهودية حققها اليهود بالغش والربا والتزوير، ويتمثل ذلك فيما دبره اليهود الثلاثة الذين سبق ذكرهم (عزرا وحاييم ويهودا) حيث تم التزوير في أوراق بيع القطن الخاصة بالقبطي واصف بك الذي له صك (إذن) بخمسون ألف قنطار قطن لدى عزرا وشركاؤه وقد اتفق اليهود الثلاثة على إضافة رقم واحد قبل الخمسة فأصبح الرقم مائة وخمسون ألف قنطار، وهناك إذن آخر بعشرة آلاف قنطار فصار الإذنان مائة وستون ألف قنطار بثمانية عشر ريالا – مع أن السعر كان سبعة عشر ريالا – فصار الفرق ريال واحد، أي أثنين وثلاثين ألف جنيه عدا السمسرة، وبلغ ربح اليهود من الصفقة المزورة حوالي ثمانية وأربعين ألف جنيه مصري بالإضافة إلى السمسرة[٥٣]. وهكذا كان اليهود غشاشون ومزورون وبكل هذه الوسائل اللا أخلاقية سيطر اليهود على الاقتصاد المصري وتواجدوا في كل مشروع كبير كان أو صغير.

حواشي الفصل الرابع

١- د. محمود متولى: الأصول التاريخية، ص٢٤٢.

٢- روز اليوسف، عدد ٣٥٦٦ في ١٤/١٠/١٩٩٦.

٣- د. جمال حمدان: اليهود، ص٢٠٨.

٤- روز اليوسف، عدد ٣٥٦٦ في ١٤/١٠/١٩٩٦.

٥- د. محمود متولى، ص٢٤٢.

٦- د. جمال حمدان، ص٢٠٨.

(*) كان موسى بن ميمون يدرس اليهودية داخل المعبد لطلابه ومريديه، وكان المعبد ذاته هو قبر موسى بن ميمون الذى دفن فيه لفترة ما وبعدها نقل اليهود رفات جثمانه إلى مدينة طبرية بفلسطين، روز اليوسف، عدد ٣٥٢٣ في ١٨/١٢/١٩٩٥ - وتقول الشائعات أن من ينام فى الغرفة الصغيرة التى دفن أسفلها وهو يعانى من أى مرض يصحو بعدها القائم المريض وهو شاب من جديد، كما يزول العقم، وهكذا فى سائر الأمراض.

(**) وهذا المعبد بدأ بناؤه فى نهاية القرن السابع عشر وسمى باسم حاخام يهودى كبير يدعى حاييم كابوس الذى اشتغل بالسحر اليهودى، روز اليوسف، عدد ٣٦٢٢ في ١٠/١١/١٩٩٧.

٧- نفس العدد السابق.

٨- كلمة "جنيزة" تعنى المخبأ أو مكان الدفن وهى قريبة من الكلمة العربية "جنازة" وطبقا للتقاليد اليهودية فإن هذا الاسم يطلق على الكتابات اليهودية التى يرون أنها مقدسة لا تجوز إبادتها لأنها قد تحمل فى ثناياها اسم الله أو على اللغة العبرية المقدسة من وجهة نظرهم، ويتم تخزين هذه الأوراق فى حجرة مخصصة لذلك بالمعبد، على أن يتم تفريغها من وقت لآخر لتدفن فى مقبرة دائمة وقد مارس يهود القاهرة فى القرون الوسطى عادة الجنيزة واحتفظوا فى أحد معابدهم "بن عزرا" بحجرة ضخمة لهذا الغرض.

ولأن اليهود المصريين تمتعوا بحقوق المواطنة الكاملة، كان لهم نشاطهم التجارى ونفس العادات الاجتماعية المشتركة بين كل المصريين، لذلك فإن وثائق الجنيزة تعتبر مصدرا مهما لدراسة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى لمصر والمنطقة العربية خلال العصور الوسطى، انظر، روز اليوسف، عدد ٣٦٤٣ فى ١٩٩٨/٤/٦، ص٤٠، ٤١، د. سوزان السعيد يوسف: المرجع السابق، ص١٤١.

٩- د. جمال حمدان، ص٢٠٨.

١٠- روز اليوسف، عدد ٣٥٢٣ فى ١٩٩٥/١٢/١٨.

١١- الأهرام، عدد ١٨٦٨٧ فى ١٩٣٧/١/٣.

١٢- د. محمود متولى، ص٢٤٥.

١٣- د. يعقوب صروف: فتاة مصر، مطبعة المقتطف، طبعة رابعة، مصر ١٩٢٢، ص٢٩، ٣٠.

١٤- د. جمال حمدان، ص٢٠٨.

١٥- جاك بيرك، ص٢٣٦.

16- C.Issawi: Egypt, An Economic and Social Analysis, Oxford. University Press, 1947, p. 166.,

روز اليوسف، عدد ٣٥٢٣ فى ٩٥/١٢/١٨.

١٧- فى عام ١٩٤٥ أنعقدت لجنة من اليهود برئاسة الطائفة الإسرائيلية بدمنهور لتجديد ضريح أبو حصيرة، وفى عهد الملك فاروق ابتاع أبناء الطائفة اليهودية بدمنهور الأراضى المحيطة بالقبر وتبرع الخواجه أصلان وحرمه بضريح من المرمر وتم جمع التبرعات الخاصة بتجديد الضريح. وقد أعيد تجديد الضريح مرة أخرى بعد تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية، وأمام الضريح أراضى زراعية، وفى عام ١٩٧٣ حاول بعض الفلاحين الأستيلاء على الأرض الموقوفة على الضريح ولكن الشرطة أزالت التعديات لماذا؟ لعنة الله على اليهود وعلى أملاكهم - انظر، د. سوزان السعيد يوسف، ص١٤٠، ١٤١.

١٨- د. نبيل عبد الحميد: اليهود فى مصر، مرجع سابق، ص١٨.

١٩- عبد السميع سالم الهراوى: المرجع السابق، ص٦٧.

٢٠- د. محمود متولى: الأصول التاريخية، مرجع سابق، ص٢٤٣.

٢١- عبد السميع سالم الهراوى، ص٦٧.

٢٢- د. يعقوب صروف: المرجع السابق، ص٣٠، ٣١.

٢٣- نفسه، ص٣٢ - ٣٤.

٢٤- د. محمود متولى، ص٢٤٢.

٢٥- عباس محمود العقاد: الصهيونية وقضية فلسطين، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت)، ص٣٢٥.

٢٦- روز اليوسف، عدد ٣٦٤٣ فى ١٩٩٨/١٤/٦، ص٤١.

٢٧- د. عاصم الدسوقى: نحو فهم تاريخ مصر الإقتصادى الاجتماعى، طبعة أولى، دار الكتاب الجامعى، ١٩٨١، ص١١٠.

٢٨- الهراوى، ص٢٣٥.

٢٩- جاك بيرك، ص٢٧٤.

٣٠- نفسه.

٣١- فتحى رضوان: طلعت حرب - بحث فى العظمة، المرجع السابق ص١٢٨.

٣٢- د. نبيل عبد الحميد: اليهود، ص٢٢.

٣٣- جاك بيرك، ص٢٣٦.

٣٤- الرافعي، ٥١، ١٥٥ وأنظر، د. نبيل عبد الحميد: اليهود، ص٢٢.

٣٥- عرفه عبده، ص١٦٨.

٣٦- الرافعي، ص١٦٨.

٣٧- د. عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص١١٢، ١١٣، ١١٥، ١١٩.

٣٨- الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية: تقرير عن اشتراك البرلمان المصرى فى مؤتمرات "الأتحاد البرلمانى الدولى" التى عقدت من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٩ – مقدم من عطا عفيفى بك عضو مجلس النواب والسكرتير العام للشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٥، ص٢٧.

(*) انظر البنوك فى هذا الكتاب.

٣٩- المرجع السابق، ص٤٧، ٤٨.

٤٠- فتحى رضوان: المرجع السابق، ص٨٠.

٤١- أحمد عاطف حسن: تاريخ الحركة النقابية المصرية، مطابع الجامعة العمالية، طبعة ثانية ١٩٩٠، ص٤٧.

٤٢- عرفه عبده، ص١٦٧ – ١٦٩.

٤٣- جاك بيرك، ص٢٧٢.

٤٤- د. لطيفه محمد سالم: المرجع السابق، ص١٦١.

٤٥- تعداد سكان القطر المصرى لعام ١٩٢٧، جـ١، جداول أعمال، ص٢٣٦ – ٢٤٠، ٢٤٣ – ٢٥٤. وتعداد السكان لعام ١٩٣٧ جـ٢ ص٢٦٤، ٢٦٧ – ٢٧٧. وانظر، د. نبيل عبد الحميد، اليهود، ص١٨، ١٩، روز اليوسف، عدد ٣٥٢٣ فى ١٩٩٥/١٢/١٨ ص٤٢، ٤٥، عرفه عبده، ص٨٩، ٩٠، د. سهام نصار: الصحافة الإسرائيلية، مرجع سابق. ص١٢، ١٣.

٤٦- عرفه عبده، ص٢٨، ٢٩.

٤٧- د. سهام نصار: المرجع السابق، ص٣٢٥، ٣٢٦.

٤٨- عرفه عبده، ص٢٠٠ – ٢٠٥.

٤٩- د. سهام نصار، ص١٥٥ - ١٥٧.

٥٠- عرفه عبده، ص٢٠٣.

٥١- د. مصطفى النحاس جبر: سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ص١٩١٤ - ١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص٣٤.

٥٢- د. محمد جمال الدين المسدى: الاحتلال والحركة الوطنية في مصر في أوائل القرن العشرين، المجلة التاريخية المصرية، مجلد ٢٢ لسنة ١٩٧٥، ص١٣٣.

٥٣- د. يعقوب صروف، ص٥٨.

الفصل الخامس

أثر الرأسمالية اليهودية على الحركة الصهيونية فى مصر

يهود مصر والحركة الصهيونية

مع بزوغ الثورة الفرنسية. وتقدم الحملة الفرنسية إلى مصر وتزايد أهمية مصر. تضافرت القوى الطامعة بمصر مع القوى الطامعة بفلسطين لفصل كل منهما عن الأخرى وإضعافها.

وعندما احتدم النزاع بين الثورة الفرنسية وانجلترا، كتب أحد الزعماء اليهود إلى عضو في حكومة الديركتوار رسالة ينصح فيها الفرنسيين بمساعدة اليهود على سكنى فلسطين لتكون جسرا لهم في الشرق، وقبيل مجئ الحملة الفرنسية إلى مصر صدر بيان موجه إلى يهود العالم للعمل على استعادة فلسطين وانتخاب لجنة تمثل اليهود المنتشرين في خمسة عشر بلدا من بلدان العالم، وقد وقع الاختيار على أقليم الوجه البحرى من مصر مع حفظ منطقة واسعة المدى خطها من مدينة عكا إلى البحر الميت ومن جنوب هذا البحر إلى البحر الأحمر، فهذا المركز الملائم أكثر من أى مركز آخر في العالم يجعلنا بواسطة سير الملاحة في البحر الأحمر قابضين على ناصية تجارة الهند وبلاد العرب وأفريقيا الجنوبية والشمالية.

ومن المعتقد أن هذا البيان قد صدر في أعقاب اجتماع نابليون بونابرت بعدد من الشخصيات اليهودية وذلك لاستنهاض همم اليهود في مساعدته على إتمام مشروعه[1] محاولا شراء تعاونهم معه، في نظير وعده أياهم "بأن يرثوا ملك بنى إسرائيل"[2] الذى رسخ في اعتقادهم وداعب أخلاقهم "أرض الميعاد" حيث الوطن الذى شتتهم منه الرومان منذ قضوا على مملكة يهوذا في الزمن القديم[3] إلا أن اليهود رأوا في إنجلترا دولة المستقبل، لذلك نجد أن إنجلترا فور سماح محمد على لها بافتتاح أول قنصلية أوربية لها في القدس عام ١٨٣٨ بوضع اليهود المقيمين في منطقة هذه القنصلية تحت حمايتها، ولعب آل روتشيلد اليهودى المالى الدور

الرئيسى عندما أبرمت إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا فيما بينهم عام ١٨٤٠ معاهدة تهدف إلى مناصرة تركيا ضد محمد على فى إقناع فرنسا بالانضمام إليها[٤].

وفى الوقت الذى كان اليهود يعيشون فيه أذلاء منبوذين فى كثير من المجتمعات الأوربية أشتد عطف الإنجليز عليهم، وظفروا بتأييد الكتاب والساسة وبكثير من هبات المحسنين من بنى جلدتهم فى بريطانيا، والإنجليز هم الذين ابرزوا لليهود مطالب فى مؤتمر لندن عام ١٨٤٠، كما سبقت الإشارة، للحصول على حق التوطن فى فلسطين[٥]، فقد لعب اللورد بالمرستون دور كبير فى رسائله إلى السلطان بإنشاء وطن لليهود فى فلسطين لكى يكون حائلا بين اتصال مصر بسوريا أى إتصال مصر بالمشرق العربى، إذ أصبح عزل مصر عن هذا المشرق تأثيرًا وإتصالاً أو إتحادًا هدفًا رئيسيًا لجميع المشروعات الاستعمارية.

وبهذا نجحت إنجلترا فى الحصول على اعتراف الدولة العثمانية بأن يكون لها الحق فى التحدث باسم يهود الأمبراطورية العثمانية، وبموجب هذا الحق طلب بالمرستون جمع شمل اليهود فى فلسطين، وبدأت بعد ذلك عمليات شراء الأراضى الفلسطينية[٦].

بدأت عملية استيطان اليهود حول القدس بعد إنسحاب محمد على من بلاد الشام تطبيقًا لمعاهدة لندن ١٨٤٠، وفى غفلة من السلطات العثمانية التى يفاخر أنصارها بأن السلطان عبد الحميد لم يوافق على بيع أراضى لليهود فى فلسطين أو إنشاء وطن قومى لهم هناك ولكن هؤلاء الأنصار لم يلتفتوا إلى فلسطين وتكوين المستوطنات لفترة طويلة (إلى أن عقد المؤتمر الصهيونى الأول فى مدينة بال السويسرية عام ١٨٩٧م)[٧]. والذى على أثره توالت المؤتمرات الصهيونية فيما بعد.

وهكذا فقد ظهر التحالف اليهودى الاستعمارى ضد مصر وفلسطين مع شراء الأراضى الفلسطينية، وكان المقابل أن عقد اليهود لصالح إنجلترا أعظم صفقة بيع أسهم مصر فى قناة السويس لإنجلترا فى عهد إسماعيل ناهيك عن إغراق مصر فى الديون إلى أن تم احتلالها، وقد أشرنا إلى ذلك فى الفصل الأول.

الصهيونية هى القومية اليهودية. وأصبح معناها الحديث عود القومية اليهودي واستردادها لتراثها الغابر، والصهيونية الحديثة ترجع إلى أواسط القرن التاسع عشر[٨]، وكان لفرنسا مكان بارز فى تاريخها[٩]، وفي هذا الحين تلقى الصهيونية مادتها وقوتها، ذلك أن خصومة السامية أو نزعة التعصب ضد اليهود قد اضطربت فى معظم الدول الأوربية وأسفرت عن مذابح مروعة فى روسيا والمجر وعصفت باليهود فى ألمانيا ثم فى فرنسا، حيث بلغت الحركة ذروتها فى قضية دريفوس[*] الشهيرة عام ١٨٩٦، ورأت اليهودية أنها رغم حصولها على الحقوق المدنية والسياسية فى معظم الدول الغربية ما زالت عرضة للبغض القديم، عندئذ بدت فكرة الوطن القومى اليهودى ضرورة يجب تحقيقها لخير اليهودية وسلامها، وأخذ أقطاب اليهودية يعملون على تنفيذ ذلك، فألفت جمعية لإنشاء المستعمرات اليهودية وزودت بالمال[١٠].

الواقع أن انقسام فرنسا لسنوات طويلة حول قضية دريفوس أعطى هرتزل فكرة حل سياسى للمشكلة اليهودية، وهكذا ولدت الصهيونية[١١] كقومية، أما اليهودية فهى دين وليس قومية، ويذكر د. جمال حمدان فى هذا الشأن أن كتاب "نحن الأوربيين" يؤكدون فيه أن كلمة يهودى صحيحة كوصف اجتماعى - دينى أو شبه قومى أكثر منها كتعبير أثنولوجى فى أى معنى جينى (ولو أن هذا لا يقصد به أن اليهود أمة بالمعنى المفهوم للكلمة)، وكثير من الصفات اليهودية هى بلا شك نتاج التقاليد والتربية اليهودية، خاصة رد الفعل ضد الضغط الخارجى والإضطهاد أكثر منه نتاج الوراثة"[١٢]. ويذكر فى موضع آخر، ليس اليهود قومية ولا هم شعب أو أمة، بل هم مجرد طائفة دينية تتألف من أخلاط من كل الشعوب والقوميات والأمم والأجناس[١٣]. وهذا ما نود التأكيد عليه بأن اليهود طائفة دينية تتكون من أجناس شتى، فمنهم القوقازى والأسود والأصفر وخلاف ذلك من أجناس العالم.

والصهيونية تحاول عبثًا أن تجعل من اليهودية العالمية شعبًا وقومية وأمة بل وجنسا مستقلاً وليس مجرد طائفة دينية، فالصهيونية تعلم علم اليقين أن الإضطهاد الذى تعرض له اليهود فى أوربا لا يرجع إلى التعصب الدينى وحده بقدر ما يرجع إلى طريقة حياة اليهود وانعزالهم وطبيعة حرفهم الابتزازية، وادعاءاتهم بالتفوق

الموهوم[١٤]. فاليهود مكروهين عند كل الديانات لما يقدمون به من أفعال تجبر أصحاب الديانات الاخرى على كرههم، لذا كان اضطهادهم.

رغم أن المسيحية وفكرتها قد أنهارت فى أوربا، فلا يسعنا إلا أن نشير إلى الانتصار القومى الذى حققه اليهود فى أوربا أيضًا وعلى حساب المسيحية، حيث استولى اليهود على البورصات فى كل مكان فى أوربا وتحكموا فى رؤوس الأموال واصبحوا أرباب القروض، وبالتالى أرباب السياسة الدولية برمتها[١٥].

لذا فاليهودية العالمية تعمل دائبة على السيطرة العالمية وأول ما يسعى إليه اليهود من سيطرة هو السيطرة على العالم المسيحى الغربى - حيث القوة العالمية - لذا وجدت سيطرة اليهود فى البورصات الأوربية والأمريكية وكذلك البنوك وكل مجالات المال والسياسة والإعلام.

بدأت مساعى الماليين اليهود لدى الباب العالى لإنشاء هذه المستعمرات، وتبنى المشروع كاتب يهودى نمسوى "تيودور هرتزل" الذى أخرج عام ١٨٩٦ رسالته الشهيرة Die Judenstaat "الدولة اليهودية" عرض فيها فكرة الوطن القومى الذى يتخذ صورة دولة يهودية فى فلسطين تكون تحت السيادة العثمانية وتؤدى لها الجزية، وتكون البقاع المقدسة منطقة مستقلة ذات نظام خاص، وكان لدعوته وقع عظيم فى اليهودية بأسرها، وأيده أقطاب المفكرين اليهود[١٦]. ثم انتقلت دعوته إلى الواقع العملى من خلال عقد المؤتمر الصهيونى فى بال بسويسرا ١٨٩٧.

كشف هرتزل عن أهمية مصر وطائفتها اليهودية بالنسبة لمشروعه خلال حوار دار بينه وبين "ألبرت موصيرى" أحد أقطاب الحركة الصهيونية فى مصر، بأن يهود مصر والشرق العربى باستطاعتهم تسهيل مهمة هرتزل الصهيونية كوسطاء لخدمة القضية الوطنية[١٧]، لذا تأتى أهمية يهود مصر بالنسبة للحركة الصهيونية لتمويل الحركة بالمال اللازم حيث الثراء اليهودى فى مصر، فمن خلال الحديث عن الرأسمال اليهودى فى مصر فى الفصول السابقة ينتاب المتصفح لهذه الدراسة شعور قوى بإن يهود مصر هم أصحاب جميع الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى مصر، هم المسيطرون على الاقتصادى المصرى ولا يشعر المتصفح بإن المصرى له أى دور فى

انتعاش الاقتصاد المصرى كاليهود باستثناء الأجانب الآخرين المتمتعين بالامتيازات الأجنبية، وقلة قليلة جدًا من المصريين التابعين وغير المنتمين للوطن وهم ما يطلق عليهم بالإقطاعيين والباشوات.

وعندما يصبح الاقتصاد المصرى تحت سيطرة اليهود والأجانب وتحت حماية القنصليات والإمتيازات الأجنبية، فعلى الإقتصاد المصرى السلام. وذلك لأن الاقتصاد هو حياة الشعوب وزمام أمرها، وحينما يكون الاقتصاد المصرى تحت سيطرة اليهود، هذا يعنى زمام مصر فى يد اليهود .. أنظر كيف يكون الوضع حينما يكون زمام أمة مسلمة فى أيدى هؤلاء اليهود والكفرة بمساعدة سلطات الاحتلال الإنجليزى .. وضعف الحكومة المصرية ملوكها ووزرائها وباشواتها وإقطاعييها؟

يقول تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء، بعضهم أولياء بعض"[*].

لذا فإن سيطرة اليهود على الاقتصاد المصرى ليس لصالح مصر بل لصالح اليهود فى مصر وتهريب الأموال المصرية ليهود فلسطين لتقوية الدولة اليهودية الناشئة طبقا للمخططات الصهيونية. وبالتالى فإن الاقتصاد المصرى كان العمود الفقرى للحركة الصهيونية من خلال رؤوس الأموال اليهودية.

وبعد صدور كتاب هرتزل "الدولة اليهودية" عام ١٨٩٦ أسس "جوزيف ماركو باروخ Joseph Marco Barukh" أول جمعية صهيونية بالقاهرة باسم "جمعية بروكوخيا الصهيونية" تولى رئاستها "جاك هارملين" وعين "جوزيف ليبوفيتشى" سكرتيرا لها، وقد نشطت هذه الجمعية فى الدعوة للحركة الصهيونية فى مصر وسعت إلى جعل مصر مركز إشعاع للدعاية الصهيونية بالنسبة لليهود الشرقيين، وكانت الجمعية تقوم بدعوة الزائرين اليهود من أنصار الصهيونية لإلقاء المحاضرات وتبادل المعلومات وجمع الأموال، ونجحت جمعية بركوخيا فى إنشاء عدة فروع لها فى بعض المدن المصرية الهامة مثل الإسكندرية وبور سعيد وطنطا والمنصورة.

---

[*] سورة المائدة: ٥١.

وكانت هذه الفروع تعمل فى استقلال عن المركز الرئيسى بالقاهرة، ومع اختلاف المصادر التى تناولت تاريخ اليهود والحركة الصهيونية فى مصر فى تحديد البداية الفعلية للنشاط الصهيونى فى مصر، فهناك من يرجع بداية هذا النشاط إلى إنشاء جمعية بركوخيا الصهيونية عام ١٨٩٦ م(١٨).

مارست جمعية بركوخيا كثير من الأنشطة. كان من أهمها جمع اكتتابات للمساهمة فى البنك الاستعمارى اليهودى Jewish Colonial Bank وقد سعى باروخ خلال إقامته فى مصر إلى التنسيق بين البنوك والجماعات المالية اليهودية لإنشاء فرع لهذا البنك فى مصر ويقال أنه شارك فى هذا البنك أفراد من عائلات موصيرى ومنشه وسوارس وطوبى(١٩) وهؤلاء أثرياء مصر بصفة عامة ومشاركتهم فى العمل الصهيونى للإستفادة منهم ماليا وبذلك أصبح للرأسمالية اليهودية أثرها الواضح على الحركة الصهيونية، والسؤال الآن، هل بالفعل اليهود فى مصر حاربوا الصهيونية؟ وهل كان ذلك عن اقتناع منهم؟ أم للتظاهر أمام الرأى العام بأنهم يحاربون الصهيونية؟.

الواقع أن الغالبية العظمى من يهود مصر كانوا مؤيدين للصهيونية، وإن كان هناك معارضين فهم قلة، وهذه القلة عارضت فى بداية ظهور الحركة الصهيونية، وفيما بعد تخلوا عن معارضتهم.

نشطت جمعية بركوخيا فى الدعاية للصهيونية وكان ذلك هدفها الأول. وأول من استجاب للأفكار الصهيونية فى مصر من اليهود الاشكنازيم، وذلك لأنهم كانوا مؤهلين لتقبلها بسبب أنهم جاءوا فارين من الاضطهاد فى بلادهم وبعضهم جاء من بلاد أزدهرت فيها الصهيونية.

أما اليهود السفارديم فكان عدم استجابتهم للأفكار الصهيونية حال إعلانها بحكم إقامتهم الطويلة فى مصر، وتمتعهم بوضع متميز بالمقارنة بباقى طوائف الشعب المصرى وعدم تعرضهم لأى نوع من الاضطهاد وبحكم الامتيازات الكثيرة التى تمتعوا بها، فهم لم يكونوا على استعداد للسير فى ركب الصهيونية خوفًا من ضياع المكاسب التى حققوها، هذا بجانب أن اليهود الإشكنازيم يشعرون بأن السفارديم

تنقصيم الخبرة التى مروا بها، وتذكر جمعية "أحباء صهيون" بمصر (١٩١٠) أن قطاوى رئيس الطائفة اليهودية وهو يهودى سفارادى استقبل بسخرية فكرة إقامة دولة يهودية وفقًا للمبدأ الذى شرحه هرتزل شخصيًا. وعلى الرغم من ذلك فإن الرفض السفارديمى للصهيونية لم يصمد طويلاً أمام الدعاية الصهيونية التى نشطت خلال العقدين الأول والثانى من القرن العشرين بسبب كثرة المهاجرين الروس إلى مصر[٢٠]. بل وأصبح قطاوى نفسه من أكثر المتشددين للصهيونية. وزادت صلة أثرياء اليهود المصريين بالعمل الصهيونى، وعلى رأسهم فيلكس منشه أبرز وأنشط يهودى صهيونى فى مصر، وجوزيف شيكوريل[٢١] ومعروف ثراء أسرة شيكوريل وعراقتها فى مصر فهى صاحبة شركة شيكوريل الضخمة بفروعها فى كل أنحاء مصر وغير ذلك من المشروعات، وهذا الثراء يحسب لصالح الحركة الصهيونية فى مصر.

والبعض يرجع بداية النشاط الصهيونى فى مصر بعد المؤتمر الصهيونى العالمى الذى عقد فى مدينة بال السويسرية عام ١٨٩٧، ففى نفس العام كان تصور الصهيونى هرتزل أن إنجلترا قد تضطر يوما إلى مغادرة مصر مما يضطرها إلى البحث عن طريق آخر إلى الهند بدل قناة السويس التى ستصبح غير مأمونة على الأقل "آنذاك تصبح فلسطين اليهودية الحديثة مناسبة لهم – الطريق من يافا إلى الخليج الفارسى"[٢٢].

وفى مؤتمر بال الصهيونى أعتمدت بنود عرفت باسم "بروتوكولات حكماء صهيون" بلغت عدتها أربعة وعشرين بروتوكولا تحدد الأمانى الصهيونية لإذلال العالم وإخضاعه لسيطرتهم، ويرسم البروتوكول الأول لليهود كيف يكيدون لسائر شعوب الأرض ويبذرون بذور الفساد ويعيثون بالفوضى والإنحلال فى المجتمع، ويفصل الثالث السلاح الاقتصادى الذى يستعين به اليهود على تقويض الحكومات فيقول "وسنعمد إلى خلق أزمة إقتصادية عالمية بكافة الطرق الملتوية"، أما الرابع فيقول "يجب أن نقيم التجارة على أسس المضاربة ويكون نتيجة ذلك منع غير اليهود من الإحتفاظ بالثروات التى انتجتها الأرض وعن طريق المضاربة لتدخل تلك الثروات خزائننا"، والسادس يعمل على نشر الفوضى بين العمال وتحريضهم على شرب الخمر

وطرد الأذكياء من غير اليهود من وجه البسيطة"[٣٣]، لعنة الله على اليهود وخططهم، ألم يقرأ الغرب المسيحي بروتوكولات صهيون هذه؟.

والبعض يرى أن بداية النشاط الصهيوني في مصر يرجع إلى عام ١٩٠٢ حيث جاء هرتزل إلى مصر ضمن لجنة عرفت باسم "اللجنة الصهيونية" يحمل مشروعًا يقضى بمنح اليهود حق إمتياز في سيناء ومنطقة العريش لمدة ٩٩ عامًا، إلا أنه لم يجد آذانًا صاغية سواء من الحكومة المصرية أو من سلطات الاحتلال البريطاني، وفي عام ١٩٠٣ قررت الحكومة المصرية أنها لا تستطيع منح هذا الامتياز للصهيونيين على أساس أن المنطقة المقترح إستيطانها جرداء قاحلة ليس بها ماء وهي قطعا ستحتاج إلى مياه النيل وهذا ما لا ترضاه مصر[٣٤] وهنا بدأت تظهر نوايا اليهود بالعمل على إقامة وطن قومي لهم، كما أن الرفض المصري جاء نكبة على اليهود.

وفي هذا المجال توضح د. سهام نصار أن الحكومة المصرية برئاسة "بطرس غالي" وافقت على هذا المشروع ولكن "كرومر" هو الذي رفض بعد ذلك خوفًا من أن يؤثر تزويد المشروع الصهيوني بمياه النيل على زراعة القطن في مصر، وهذا ليس ببعيد على حكومات لا تنتمي إلى مصر فقد سبق أن وافقت الحكومة المصرية برئاسة مصطفى رياض باشا لثري يهودي ألماني يدعى "بول فريدمان" عام ١٨٩٠ على إنشاء مستوطنة يهودية في مدين بشبه جزيرة سيناء[٣٥] فهذه الحكومات اعتادت خيانة الوطن لعدم الانتماء إلى البلد الذي تمرغوا في خيره وأرضه فهذا يذكرنا أيضًا بموافقة بطرس غالي على مد أجل أمتياز قناة السويس لمدة ٤٠ عامًا أخرى لولا وقوف الحركة الوطنية بزعامة محمد فريد وفضح هذه الخيانة في الأوساط والمحافل الدولية. ليس هذا فحسب فتاريخ هؤلاء معروف، أما كرومر فهو لا يخشى على القطن المصري لصالح مصر وإنما لصالح مصانع بريطانيا التي تعتمد اعتمادًا كليًا على محصول القطن المصري.

وبعد فقدان الأمل أمام اليهود في الحصول على امتياز في العريش بسيناء اقترحت بريطانيا على الصهاينة توطين اليهود في أوغندا أو بالأصح في شرق

أفريقيا، ولكن جاءت المعارضة الأساسية لهذا المشروع من اليهود الروس وعن المستعمرين الأنجلوسكسون الذين استقروا في شرق أفريقيا. واقترح هرتزل الأرجنتين وطنًا قوميًا.

وفي عام ١٩٠٣ أثير مشروع لإنشاء مستعمرة إسرائيلية في سهل كوم أمبو بصعيد مصر، يؤتى لزرعه وإصلاحه بالفلاحين الإسرائيليين المعسرين كما فعل روتشيلد في فلسطين[٢٦] التي كانت محط أنظار اليهود، ولربط اليهود المشتتين في أنحاء العالم وإثارة مكامن الشعور فيهم ابتكر الزعماء الصهاينة بعد عام (١٩٠٠) "حائط المبكى"[٢٧] وعندما أثيرت مسألة الصعوبات المالية التي يعاني منها اليهود في فلسطين أوحى ستراوس اليهودي بدراسة مسألة توطين اليهود في العراق أو قبرص، وكان ينشد مساعدة أبناء دينه[٢٧ب].

ولعل هذا هو السبب في قيام اليهود بتأسيس شركة وادي كوم أمبو عام ١٩٠٤ وحصولهم على امتياز لمدة ٩٩ سنة، وهي شركة زراعية. أنشئت برأسمال يهودي وقامت على الإدارة العمالة اليهودية لجعلها مستعمرة يهودية لإمداد الصهاينة بالمال اللازم[٢٨] وهذا ما حدث بالفعل فيما بعد، وبذلك فقد استخدمت الرأسمالية اليهودية لصالح الحركة الصهيونية.

ويذكر محمد عبد الله عنان: "أن هرتزل إتجه إلى إنجلترا، وهناك عرض إنشاء الوطن القومي اليهودي في أية منطقة من البلاد الواقعة تحت النفوذ البريطاني، واقترحت خلال ذلك ما سبق ذكره بالنسبة لسيناء وشرق أفريقيا، ولكن أغلبية المؤتمر الصهيوني عام ١٩٠٣ رفضت فكرة التحول عن فلسطين إلى غيرها وعدتها تراجعا وهزيمة للفكرة القومية الأهلية[٢٩]، وهي نفس الفكرة التي عرضت في عهد نابليون ولم تتحقق، ويلاحظ رغبة اليهود في سيناء حتى بعد تحقيق الوطن القومي لهم في فلسطين على الرغم من رفضهم أياها قبل وعد بلفور.

ومن المناطق التي طرحت خلال هذه الفترة أيضًا بالنسبة لمسألة توطين اليهود – الجبل الأخضر في برقة بليبيا – عام ١٩٠٤ واستمرت الفكرة اليهودية حتى الغزو الإيطالي لليبيا عام ١٩١١ ثم الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، كما تم طرح مشروع

توطين اليهود فى الجزء الشمالى من الخليج العربى (منطقة البحرين والإحساء) فى عام ١٩١٧[٣٠].

أما عن اختيار اليهود لأى دولة من الدول الواقعة تحت النفوذ البريطانى، فقد كان ذلك بسبب ميل الإنجليز إلى جانب اليهود – ليس حبا فى اليهود – ولكن بسبب كثرة نزوح اليهود إليها، بسبب تعرضهم لكثير من الاضطرابات بل المذابح فى كثير من دول أوربا خاصة فى روسيا والمعروفة بالبوجروم Pogroms والتى اتسع نطاقها ليشمل يهود بولنده ورومانيا، فكان دور بريطانيا هو إبعاد اليهود عنها حيث أصبح عددهم لديها كبيرا جدا لدرجة أنه أصبح يقال أن اليهود أنشأوا مدينة إسرائيلية بلندن[٣١] وبذلك فإن بريطانيا أساس كل بلاء حدث للعرب. لعنة الله على الإنجليز ومعهم اليهود.

والمتفحص لتاريخ اليهود يجد أنهم السبب الأساسى فى جميع عمليات الاضطهاد أو الإبادة التى تلحق بهم فى كل أنحاء العالم، فهم شعب مدمر ومخرب لا يحب السلام للشعوب الأخرى، ولا يحب العيش فى سلام. لذا فاليهود يستحقون أكثر مما تعرضوا له فى السابق، ولكن ليس للعرب حظ لوصول اليهود إليهم وقت وقوعهم تحت الاحتلال الأوربى خاصة الإنجليزى الذى ساعد اليهود على نزع قطعة غالية من أرضهم هى فلسطين، ويقول د. جمال حمدان: "لو أن حظ العالم العربى والإسلامى حاليا أسعد فكانوا انتهوا على يد (تيتوس وهادريان) عام ٧٠ ميلادية، ١٣٥ ميلادية، ففى الأولى قتل منهم ١,٣٥٠,٠٠٠ فى المعارك و ٩٠٠,٠٠٠ أسروا أو بيعوا كرقيق. كما مات منهم الآلاف غيرهم من المجاعات والأوبئة والمذابح"[٣٢] ونحن نقول لو أن حظ العرب أسعد لتمت إبادة اليهود عن آخرهم على يد الروس والألمان والمجريين وغيرهم من الأوربيين ولو أن حظ العرب أسعد ما ساعدتهم بريطانيا فى إنشاء الوطن اليهودى فى فلسطين أو على الأقل كانت وجهتهم إلى أفريقيا أو أمريكا أو غيرها بعيدًا عن العرب.

ويقول عبد السميع الهراوى: "كان اليهود دائمًا ضالعون مع كل حركة تخريب فى العالم، فقد كانوا من وراء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ يظاهرونها

ويذكون أوارها انتقامًا من روسيا التي خصتهم بصنوف العذاب والاضطهاد، وابتغاء استغلال تلك الحرب الضروس لفائدتهم المالية بإقراض الدول أموالهم بباهظ الفوائد وترويج تجارتهم في مواد القتال التي يحتكرونها وللقضاء على شعوب أوروبا وتقويض دولها"[٣٣].

مارست القيادات الصهيونية الكثير من المؤامرات والتخطيط الإرهابي منذ إنشاء الصندوق القومي اليهودي عام ١٩٠١[٣٤] وكان هذا الصندوق (كيرن كايمت اليسرائيل) أحد البنوك الصهيونية. مهمته شراء الأراضي الفلسطينية، وللإستفادة من الرأسمالية اليهودية المصرية، كان للبنك فرعان في مصر أحدهما بالقاهرة والآخر بالإسكندرية وكان يحمل اسم (مكتب الكيرن كايمت ليسرائيل).

ويعتبر الصندوق من أهم المنظمات الصهيونية العالمية، استطاع أن يقوم خلال الفترة من ٢٣ ديسمبر ١٩٠١ (تاريخ إنشاءه) وحتى ٣٠ سبتمبر ١٩٣٩ بجمع نحو ٥,٨٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني من المساهمات التطوعية، وقد تمثلت أهداف هذا الصندوق في:-

-توظيف المساهمات التطوعية التي يدفعها اليهود في استرداد أرض فلسطين.

-الاحتفاظ لليهود بحقوق البناء فوق هذه الأراضي.

-المساعدة في تكوين طبقة عاملة يهودية.

-تشجيع الزراعة.

-محاربة المضاربة على الأراضي ومنعها.

= أما مصادر تمويل الصندوق هي:-

- صندوق التبرعات:

وهو أحد المصادر الرئيسية بالنسبة للصندوق القومي في مصر، وقد تم وضع ١٢٠٠ صندوق منها حتى عام ١٩٢٢ لدى ٢٠٠ أسرة يهودية وذلك ضمن الصندوق مساهمة نحو عشرة آلاف يهودي - كانوا من المحتمل أن يظلوا بعيدين عن الحركة الصهيونية.

-الضريبة التطوعية:

وهى المصدر الثانى لعائدات الصندوق القومى فى مصر، وقد أدخل الصندوق هذا النظام (الضريبة التطوعية)إلى مصر لأول مرة فى عام ١٩٢١، وفى خلال وقت قصير دفع ٢٨٠ شخصا ضريبتهم التطوعية التى بلغت ٣٠٣ جنيهات مصرية.

-السجل الذهبى:

وكان يتم التسجيل فيه تكريمًا لشخص أو مؤسسة أو حدث بارز مقابل دفع مبلغ من المال بحد أدنى عشرون جنيها، ويمنح كل شخص يسجل اسمه شهادة تكريم، ومن أبرز الشخصيات اليهودية الأجنبية التى سجلت اسمها فى السجل الذهبى: البارون بنيامين بن يعقوب دى روتشيلد. ومن يهود مصر الذين ساهموا فى تسجيل أسماء بعض أبناء الطائفة فى السجل الذهبى: ليون كاسترو وجوزيف بتشوتوبك ورينيه قطاوى وإبرامينو منشه وغيرهم.

-هبات الأشجار:

برزت فكرة هبات الأشجار عام ١٩٠٤ بعد وفاة هرتزل عندما دعا الصندوق يهود العالم إلى التبرع من أجل زرع غابة تحمل اسم مؤسس الحركة الصهيونية تخليدا لذكراه، وإن الهدف من إنشاء مثل تلك الغابات لم يكن مجرد تكريم مشاهير اليهود والصهاينة، وإنما الهدف هو تشجير فلسطين، وقد أقبل اليهود المصريون على الإسهام فى هذا النوع من الهبات بدرجة كبيرة.

وإلى جانب مساهمة يهود مصر فى تشجير غابة هرتزل وغيرها تم الإعلان عن تخصيص مكان لزرع الأشجار يحمل اسم "غابة يهود مصر".

وهناك أيضًا العديد من مصادر تمويل الصندوق مثل: سجل الطفل ومحفظة أريمى والطوابع والبرقيات وسجل الهبات والمستوطنات والنذور وحملات الصندوق القومى اليهودى، وقد بلغ مجموع التبرعات التى قدمها يهود مصر خلال الخمسة عشر شهر السابقة لعام ١٩٢٢ نحو ٧٤٩ جنيها دفعها ٣٥٠٠ متبرع، وقد أعربت المنظمة

عن رضاها لتلك النتيجة، ليس بسبب حجم المبلغ المدفوع ولكن بسبب عدد الذين تبرعوا. فهذا يعني أن الصندوق أصبح شعبيا في مصر. وفي عام ١٩٢٣ بلغت حصيلة الصندوق في مصر ١,٤٦٢,٤٤١ جنيها ومن أبرز الشخصيات التي تولت إدارة مكتب الصندوق بالقاهرة "جوزيف شيكوريل" عام ١٩١٨ ود. جيتلمان ودانيل سابورتا". كما وجدت مكاتب مماثلة للصندوق في الإسكندرية والمنصورة وغيرها[٣٥] وهذا يدل على انتماء يهود مصر للصهيونية عكس ما يقال بأن يهود مصر هاجموا الصهيونية التي كانت مباحة في مصر عكس الشيوعية.

لم يقتصر نشاط الحركة الصهيونية على إنشاء الصندوق القومي لليهود عام ١٩٠١ فحسب على الرغم من أن هرتزل مات (عام ١٩٠٤) قبل أن يحقق حلمه الكبير، إلا أن زعماء الحركة الصهيونية تابعوا جهودهم في سبيل غرضهم[٣٦]، والجدير بالذكر أن النشاط الصهيوني لليهود في مصر والدعوة بين أبناء الجالية اليهودية في مصر لتأييد المنظمة الصهيونية العالمية بدأ يأخذان شكلا جديدا منذ عام ١٩٠٨[٣٧] في مؤتمر لاهاي الذي تبلورت فيه النظرية الصهيونية وفيه برزت شخصية "حاييم وايزمان" باعتباره صاحب الفضل في التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين اليهود[٣٨].

وفي الوقت الذي كان الصهيونيون دائبين فيه على استمالة الحكومة البريطانية لمساعدتهم. كان أعوانهم في مصر من الماسونيين يعملون – أن الاحتلال البريطاني لمصر – على التمهيد لهم باسترضاء الإنجليز وتوطيد سياستهم في البلاد على حساب الصالح الوطني، فقد أنشأ "أدريس راغب بك" الأستاذ الأعظم للمحفل الماسوني الوطني المصري – حزبا سياسيا في أوائل القرن العشرين يناهض الحزب الوطني الذي يتزعمه مصطفى كامل – ينادي بمسالمة الإنجليز المحتلين والتعاون معهم باعتبارهم أوصياء على البلاد، ويحبذ السياسة البريطانية التي كانت ترى أن الوقت لم يحن بعد لقيام حياة دستورية في مصر لعدم تهيئة من يستطيع ممارستها"[٣٩].

وفي نفس العام (١٩٠٨) تأسست جمعية "بني صهيون" ثم اندمجت في جمعية "زئير زينون" عام ١٩٠٩ بمدينة الإسكندرية حتى اندلعت الحرب العالمية

الاولى، وفى عام ١٩١٥ صدر أمر الوالى العثمانى أحمد جمال باشا بتحريم النشاط الصهيونى فى أرض فلسطين وإغلاق البنك الإنجليزى الصهيونى وحل هيئة "حراس هاشومير" والقيام بتجريد المستعمرات الصهيونية من السلاح، وأخذ يتدفق على الإسكندرية ذلك السيل الهائل من المهاجرين اليهود خوفًا من أن تبطش بهم يد الوالى العثمانى حتى بلغ عدد المهاجرين منهم فى ديسمبر ١٩١٥ نحو ١١,٢٧٧ يهودى مهاجرًا[٤٠]. وهذا العدد على الرغم من حجمه الكبير لم يكن سوى جزء بسيط من الأعداد الضخمة التى كانت تتعرض للإضطهاد والقتل فى آوربا، فعلى سبيل المثال هناك نحو ثلاثة وعشرين مليونًا من الروس الكادحين الذين كانوا يعانون أوضاع القنانة[٤١] هناك بجانب المجازر التى تعرضوا لها. والتشتيت فى أنحاء العالم.

عمل يهود مصر على احتواء هذا العدد المهاجر إليهم فتشكلت لجنة من كبارهم للسفر إلى القاهرة لمقابلة السلطان حسين كامل الذى أبدى من جانبه عطفا شديدا على اللاجئين وأمر بصرف إعانة يومية قدرها ٨٠ جنيها زيدت إلى مائة بالإضافة إلى تبرعات أثرياء يهود مصر[٤٢].

ومع كثرة الهجرة اليهودية إلى مصر انتشرت الأفكار الصهيونية انتشارًا واسعًا. وكان أبرز أعضاء جمعية "زئير زينون" سالمون ليفى وجون فاينبلات وسيمون ما فى وليمون نحمياس والدكتور سليزنجر "وقد شاركت هذه الجمعية فى تكوين فرقة "راكبى البغال اليهودية" فى أثناء الحرب العالمية الأولى، وقد تكونت بالإسكندرية من بين اليهود اللاجئين إليها، وكانت تضم ٥٠٠ متطوع من بينهم ٣٥٠ من اللاجئين و١٥٠ من يهود الإسكندرية، وقد أدت الفرقة خدمات جليلة للإنجليز أثناء حملة غاليبولى. وتم تسريحها فى عام ١٩١٦[٤٣]. وإذا قارنا بين هذه الفرقة اليهودية وما قدمته مصر (فرقة العمال والجمالة والرديف المصرى) حيث تم إرسالهم إلى ميادين القتال المختلفة[٤٤] فى سيناء وفلسطين وجزيرة غاليبولى على ضفة الدردنيل[٤٥] والعراق وفرنسا، وأدت هذه القوات خدمات جليلة للإنجليز وحلفاؤهم[٤٦] وحققوا نجاحًا عظيمًا خاصة فى حفر الخنادق تحت وابل من القنابل[٤٧]. ومن المؤكد أنها

أكثر من خدمات اليهود، وبالرغم من ذلك استفاد اليهود بأن منحتهم إنجلترا وعد بلفور عام ١٩١٧، أما مصر لم تحصل على أية فائدة سوى قتل الأفراد في ميادين القتال واستمرار الاحتلال بالرغم من وعد الإنجليز باستقلال مصر بعد الحرب. ولكن الإنجليز كاليهود لا عهد ولا ميثاق لهم جميعًا.

أنشأت الطائفة اليهودية بعض الهيئات أثناء الحرب العالمية الأولى بدعوى الترفيه عن الجنود اليهود داخل الجيش البريطاني مثل "الدائرة الاجتماعية للجنود اليهود" التي أسست بمدينة الإسكندرية لإسداء بعض الخدمات للجنود اليهود المقيمين إقامة دائمة في المدينة. بهدف تحسين أحوالهم العامة، وأن ما نشر عن نشاط هذه الدائرة وغيرها من الهيئات المماثلة يوضح أنها كانت تهدف إلى حشد وتعبئة هؤلاء الجنود اليهود لحفزهم على الاستمرار في سلك الجندية حتى يكونوا نواة للجيش اليهودي المزمع إنشاؤه في المستقبل[٤٨] لإقامة الوطن القومي لليهود، وبالمقارنة نلاحظ رعاية هؤلاء اليهود رعاية تامة لأن تجنيدهم له أهداف هامة. أما المصريون فلم تقدم لهم أية رعاية واهتمام، فقد كان يتم القبض عليهم وتجميعهم في المعسكرات، رغم إدعاء الإنجليز أن هؤلاء العمال متطوعين إلا أنهم في الواقع وباعتراف كتاب إنجلترا أيضًا كانوا مسخرين لصالح الإنجليز وساعد على ذلك الحكومة المصرية[٤٩]. وعدم تقديم الرعاية اللازمة لهؤلاء المصريين يعني عدم انتظار أي مستقبل لهم بعد انتهاء المطلوب منهم في الحرب العالمية الأولى.

الجدير بالذكر أن نشاط اليهود خلال الفترة ١٨٩٧ - ١٩١٧ كان كبيرا جدًا حيث بلغ عدد الجمعيات الصهيونية التي تأسست في مدينتي القاهرة والإسكندرية وحدهما نحو ١٤ جمعية صهيونية هدفها الدعوة إلى الأفكار الصهيونية، ففي القاهرة تأسست جمعية أبناء صهيون عام ١٩٠٠ وجمعية الأدب العبري ١٩٠٥ وجمعية أحياء صهيون ١٩٠٦ ولجنة التنسيق الصهيونية ١٩٠٩ وجمعية أبناء صهيون إلى الأمام ١٩١٠ واتحاد أطفال صهيون ١٩١١ والدائرة القومية اليهودية ودائرة هرتزل ١٩١٢.

وفي الإسكندرية أسس شارل بغدادلي أول جمعية صهيونية عام ١٨٩٨ ضم إليها صفوة الاشكنازيم والسفارديم، ثم تحولت هذه الجمعية إلى فرع الجمعية

بركوخيا ١٩٠١ ثم تأسست جمعية أمل صهيون ١٩٠٤ وجمعية عمال صهيون وجمعية أبناء صهيون ١٩٠٦ وجمعية شبان صهيون ١٩٠٧ ثم اندمجت جمعية أبناء صهيون مع جمعية زئير صهيون ١٩٠٩ ثم توحدت هذه الجمعيات عام ١٩١٧ تحت اسم "الاتحاد الصهيوني"[٥٠].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سافر أحد اليهود ويدعى "يوسف ترامبلدور" إلى الإسكندرية لإقناع البريطانيين بقبول مساعدة جيش من المتطوعين اليهود، وفى الإسكندرية التقى "بفلا ديمير جابوسكى" الصهيوني الذى أعلن أن تركيا كانت على وشك الانهيار وأن الحرب ستعيد رسم خريطة الشرق الأوسط، وعلى اليهود انتهاز تلك الفرصة، ولكن كانت هناك لدى الحلفاء اعتراضات كثيرة على وجود ما يشبه جيشا يهوديًا، وكل ما اقترحوه تكوين فرقة متواضعة من قادة البغال لتموين الجيوش المحاربة فى الدردنيل[٥١].

مع وصول حاكم لمصر أبدى عطفا شديدا على اليهود هو السلطان حسين كامل أعطى ذلك دفعه للعمل الصهيوني فى مصر فتزعم أحد أثرياء يهود مصر "جاك موصيرى" رئاسة (المنظمة الصهيونية بمصر) التى أسسها "ليون كاسترو" عام ١٩١٧ كفرع للمنظمة الصهيونية العالمية، كما ساهم "جاك موصيرى" أيضًا بتوجيه من "وايزمان" فى ممارسة الضغوط على بريطانيا للتعجيل بإصدار تصريح بلفور[٥٢] وبالفعل أعلنت بريطانيا عزمها على إنشاء وطن قومي لليهود فى فلسطين فى خطاب أرسله المستر بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ إلى اللورد روتشيلد، وبذلك ضمت إلى جانبها جماعات اليهود القوية العالمية التى تبسط سيطرتها على أسواق المال فى كثير من أنحاء العالم[٥٣]. مما أدى إلى إعلان تعاطف الرأسمالية اليهودية فى مصر وتأييدها للهدف الصهيوني، وفرح أبناء الطائفة اليهودية بذلك، ففى أعقاب صدور التصريح أقامت المنظمة الصهيونية بمدينة الإسكندرية حفلا كبير حضره (أحمد زيور باشا محافظ الإسكندرية)[٥٤] وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على مدى التعاطف المصرى مع هؤلاء الصهاينة كما يدل على عدم محاربة الصهيونية فى مصر خاصة

في فترة الدراسة التي نحن بصددها وبعدها حتى قيام الحرب بين العرب واليهود عام ١٩٤٨.

كما حضر الحفل رجال الطائفة واختتمه جاك موصيرى بخطاب أعلن فيه أن: "الصهيونية .. قد أصبحت حقيقة واقعة" وناشد يهود مصر أن يستيقظوا من خمولهم، وأن يعطوا المسائل اليهودية اهتمامهم[٥٥] وهنا يظهر جحود اليهود بالنسبة لمصر وما قدمته لهم، كما أن المجاهرة بالصهيونية في حضور محافظ الإسكندرية هذا يدل على: إما أن المحافظ لم يدرك ما قاله اليهودى وإما أن اليهود في مصر وصلوا إلى درجة كبيرة من القوة التي يخشاها المصريون، فالواقع كما سبق أن بينا - اليهود لهم نفوذ كبير لدى الحكام المصريين بسبب سيطرتهم على الاقتصاد المصرى.

أيضًا أقامت جمعية زئير زينون حفلا آخر حضره أيضًا أحمد زيور وجمهور غفير تراوح عدده بين ٧٠٠٠ و٨٠٠٠ شخص وحاخام الإسكندرية، وأرسلوا برقيتين إلى "لويد جورج" رئيس وزراء بريطانيا وحاييم وايزمان عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية جاء في البرقية التي أرسلت إلى وايزمان "أنه يتوقع أن تصبح فلسطين دولة يهودية تمامًا، تكون العبرية لغتها الرسمية" .. وقال موصيرى "أنه يستطيع أن يحكم بعد هذه الاجتماعات أن الصهيونية غرست جذورها في تربة مناسبة وفي أمة أقرب جيران صهيون (يقصد مصر)[٥٦]".

أما دور بريطانيا في الدعوة للصهيونية، فقد شجعت انجلترا حركة القوميات في الدولة العثمانية بهدف تمزيقها فروجت فكرة "إسرائيل للإسرائيليين" وساعدت على إصدار الصحف الداعية لهذه الفكرة في مصر، ومن هذه الصحف مجلة "الزراعة" التي أصدرها "إسكندر كريكور" الأرمني، وقد خصصت هذه المجلة كثيرا من صفحاتها للدفاع عن اليهود وإثبات أنهم شعب مزارع، على عكس ما يشاع عنهم - استنادا على تقدم الزراعة في يافا وبمشروعات البارون روتشيلد لشراء خمسة ملايين متر مربع في شرق الأردن لزراعتها، وقد كان الهدف من كل هذا تجميع اليهود الشرقيين من رعايا الدولة العثمانية حول فكرة الاستقرار في وطن قومي في

فلسطين ثم إنشاء دولة إسرائيل[٥٧] وكان تشجيع انجلترا للصهيونية فى مصر وفلسطين والدول العربية الأخرى أثرا واضحا خلال هذه الفترة.

وعن ارتباط اليهود بالزراعة وأنهم زراعيون من عدمه، الواقع أنه ليس بالعالم كله مجتمع يهودى زراعى واحد يستحق الذكر. وباستثناء بعض خلايا معزولة فى روسيا وبولندا القديمة لا يوجد ارتباط لليهود بالزراعة. وبالمثل فى التعدين والصناعة وعلى العكس من ذلك كله التجارة والمهن الحرة، فقديما كانت كلمة اليهودى مرادفة لكلمة "التاجر" وحديثا يحتشد اليهود فى الوظائف الحرة كالطب والمحاماة والتجارة والمال والصحافة[٥٨] وتزخر وثائق مصلحة الشركات بالأسماء اليهودية فى مثل هذه الوظائف الحرة[٥٩]، وبالرغم من ذلك سعى اليهود لتملك الأراضى المصرية والدخول فى مجال الصناعة فى مصر حيث كثرت رؤوس أموالهم وعملوا على مساندة اليهود فى فلسطين لإنشاء الدولة اليهودية.

الحقيقة أنه ليس معنى تملك اليهود للأراضى المصرية أنهم أصبحوا زراعيين، هم أصحاب الأرض كملكية يتمتعون بها فى ظل الامتيازات الأجنبية، ولكنهم ليس زراعيين وإنما كانت يقوم بالزراعة فى هذه الملكيات عمال زراعيين مصريين من غير اليهود وعلى سبيل المثال شركة وادى كوم أمبو[٦٠] وشركة مساهمة البحيرة[٦١] وشركة أراضى الغربية[٦٢] وغيرها سبق أن وضحنا ذلك فى موضوع الزراعة.

ويقول اليهودى "سليم قبعين" أن اليهود قوم جد نشاط يقضون سحابة نهارهم رجالا ونساء فى الاشتغال بالأرض وأنهم حققوا آمال روتشيلد فاشتغلوا فى الأرض. ويصف "جاك ليفى طنطاوى" اليهود بأنهم أحد الشعوب العاملة، ويقول آخر أنهم رجال جد ونشاط وزراعة وفلاحة[٦٣]. والواقع هم غير زراعيين ولكنهم أغنياء ورأسماليين معظم أموالهم من الربا.

تمكنت المنظمة الصهيونية من إجتذاب بعض الرأسماليين اليهود إلى صفوفها فى أعقاب صدور تصريح ١٩١٧ أمثال جاك موصيرى وجوزيف شيكوريل. ففى القاهرة على سبيل المثال نجد موسى قطاوى رئيس الطائفة والذى سخر من

الفكرة الصهيونية كما سبقت الإشارة يسمح لعضو من لجنة العمل الصهيوني (بن آفي) الذى كان يقوم بجمع التبرعات فى مصر بالتحدث إلى الموظفين فى الشركات التى يمتلكها عن الصهيونية، وعلى الرغم من أن قطاوى لم ينضم رسميا الى المنظمة الصهيونية فى مصر إلا أنه كان يحضر اجتماعاتها. وكذلك البارون فيلكس منشه الذى حضر المؤتمر الصهيوني العالمى الثاني عشر فى مدينة كارلسباد ١٩٢١.

وفى اجتماعات لجنة العمال الكبرى بالمنظمة الصهيونية العالمية سمعت أصوات اليهود من خلال ليون كاسترو وجوزيف شيكوريل الذى كان يعتبر الدينامو المحرك للحركة الصهيونية فى مصر منذ ١٩١٨ إلى أواخر ١٩٢٠. عندما شب حريق فى محلات شيكوريل بالقاهرة أتى عليها فى بضع ساعات، فطلب إجازة لمدة عام يتفرغ خلاله لإعادة تنظيم أعماله فتعطل نشاط الحركة ثم نشطت مرة أخرى حين عاد شيكوريل إليها بسبب الوصول المرتقب للزعيم الصهيوني "ناحوم سوكولوف" إلى القاهرة الذى أعلن عن تشكيل اللجنة المركزية للمنظمة الصهيونية وجعل "جوزيف شيكوريل" رئيسا لها "و"ليون كاسترو" النائب الأول للرئيس و"سامى جولد شتين" النائب الثاني للرئيس و"بنيامين ليفشتز" أمين الصندوق و"جاك بلو" السكرتير وكل من "موريس مولبرج ودانييل سابورتا وألبرت حاييم وإسحق بناريو "أعضاء"[٦٤].

الجدير بالذكر أن يهود مصر الذين حملوا على أكتافهم مشاعل الصهيونية والعمل السرى هم يهود العباسية التى شهدت علو نجم المنظمات الطلائعية الإسرائيلية مثل "المكابى" وكواح وأبناء عقيبا والحارس الصغير[٦٥]، وذلك بهدف نمو الوعى القومى اليهودى لدى الشباب اليهودى المصرى وتنمية الروح المعنوية لديهم.

وخلال الفترة من صدور تصريح بلفور وحتى رحيل جوزيف شيكوريل من مصر إلى باريس ١٩٢٢ حققت الحركة الصهيونية بعض الانجازات الهامة، فقد أمكن توحيد المنظمات الصهيونية فى مصر فيما يسمى (الاتحاد الصهيوني بمصر) وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، وكذلك صندوق غوث اليهود فى فلسطين الذى تأسس

عام ١٩١٧ بمبادرة من يهود الإسكندرية، وقد قامت حرم البارون فيلكس منشه بتنظيم حملة لجمع التبرعات لهذا الصندوق في القاهرة وكانت حملة ناجحة إذ بلغت جملة التبرعات نحو ٢٣٠٠ جنيه مصري، ومن اللافت للنظر أنه وردت بعض الأسماء العربية في قوائم المتبرعين مثل حسين محمد حسين وخليل باشا خياط (خمس جنيهات لكل منهما)[٦٦] وماذا يمنع إذا كان أحمد زيور شجع اجتماعات اليهود التي أعلنت عن تأييدها للصهيونية بل وحضر احتفالا لهم، هذا من جانب ومن جانب آخر لو طلب من هؤلاء المصريين أن يتبرعوا لمصري مثلهم أو حتى قريب لهم فقير يريد أن يشتري أكل لأسرته أو كساء أو ما شابه ذلك، من المؤكد كانوا سيرفضون.

ليس هذا فحسب، فقد كانت التبرعات التي تم جمعها يجري تهريبها إلى فلسطين عن طريق سيناء - ومن هذه التبرعات كان اليهود يبنون المستعمرات مثل مستعمرة "تل هاي"، وقام أحد أعضاء المنظمة الصهيونية ويدعى "جاك سيد" بافتتاح مكتبا عقاريا في الإسكندرية فهو وكيل عن بعض المؤسسات اليهودية في فلسطين وهذه المؤسسات تقوم بشراء الأرض وبيعها لليهود، وبالطبع لأن يهود مصر أغنياء فكان يعرض عليهم هذه الأراضي لشراءها وتجريدها من العرب، وكان لدى جاك سيد خرائط تفصيلية بالأراضي المطروحة للبيع. وبذلك كان لفرع المنظمة في مصر دورا هامًا في دعم السياسة الصهيونية.

أخذت فروع المنظمة بمصر في جمع الأموال والتبرعات من اليهود وحث الرأسماليين منهم والعائلات اليهودية الغنية على التدفق إلى فلسطين[٦٧] لزيادة أعداد اليهود بها وتحقيق حلم الصهيونية.

كان يتم دفع التبرعات لحساب جاك موصيري أو لحساب فلسطين بالبنك الأهلي المصري، وكانت اللجنة تحظى باعتراف السلطات المصرية، لذا كان يرسل ليهود فلسطين خلاف الأموال أشياء عينية مثل الأدوية والمؤن والقمح والشعير للأستهلاك الغذائي وتقاوي للزراعة بالإضافة إلى الأرز والبقول و١٧٠ حصانا، كما طلبت اللجنة ١٥٠٠ جنيه استرليني على الأقل في الأسبوع.

كان جانوتنسكي بأمل في أن يفي اللنبي بوعده الخاص بتحويل الفيلق اليهودي إلى فرقة تخدم مع القوات البريطانية، في فلسطين. ومن المؤكد أن الآمال اليهودية هي زرع قوات عسكرية يهودية في فلسطين لتحقيق وعد بلفور، ولكن هذه الأحلام تبددت إذ بدأت السلطات البريطانية في تسريح الفيلق بعد شهرين من توقيع الهدنة مع تركيا، إلى أن تقرر تسريحه نهائيا في أغسطس ١٩١٩[٦٨] وقد لاقت الفرقتان – (راكبي البغال والفيلق اليهودي) – من يهود الإسكندرية كثير من المساعدات[٦٩] ولكن لم يكن هدف اليهود الخدمة مع القوات البريطانية بل السيطرة والاستعمار وإنشاء الوطن، فاليهود لم يخدموا لمصلحة أحد غير يهودي حتى ولو كانت بريطانيا نفسها.

أن الصهيونية طبقا لرأي د. جمال حمدان أكبر خطر وتحد يواجهه العالم الإسلامي والعربي – أكبر من صليبيات العصور الوسطى وأكبر من كل موجات الاستعمار الأوربي الحديث – إن الاستعمار الأخطبوطي الصهيوني شر العالم العربي، فهو جزام العالم الإسلامي في الوقت نفسه[٧٠].

وبعد أول زيارة لحاييم وايزمان لمصر عام ١٩١٨ على رأس بعثة صهيونية، ومنها اتجه إلى فلسطين للتأكد من أهمية الطريق من مصر إلى فلسطين، فعن هذا الطريق كان يتم تهريب الأموال والمهاجرين إلى فلسطين، وعلى هذا الطريق دخل الفيلق اليهودي فلسطين عام ١٩١٨ ليشارك القوات الإنجليزية في التخلص من الترك ومن خلال هذا الطريق أمكن تحقيق نوع من التبادل التجاري بين مصر وفلسطين فيما بعد، خاصة وأنه توجد في مصر طائفة يهودية قوية وغنية ستكون على علم تام بظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين أمكنها تقديم العون للصهيونية خاصة في مرحلتها الأولى من إقامة الدولة من خلال استثمار أموال كثيرة في فلسطين نظرا لأنهم يديرون كل المؤسسات المالية في مصر تقريبًا، وأصبحت الحركة الصهيونية في مصر حريصة على هذا الخط وعلى استمراره، ولذلك حينما اتخذت قناة السويس قرار عام ١٩٢٠ بهدم كوبري القنطرة والسكة الحديد وتعطيل المرور على خط رفح، أعترض ليون كاسترو نائب رئيس المنظمة الصهيونية في مصر على

هذا القرار للحفاظ على العلاقات الوثيقة بين مصر وفلسطين علـى الأقل مـن الناحيـة الاقتصادية[٧١].

ويذكـر وايزمـان عـن يهود مصر حسـن الترحيب وأن لهم اليد الطـولى فـى تحقيق أحلام الصهيونية فى فلسطين بحكم قربها منها، ولم تنقطع صلة وايزمان بمصر بعد ذلك حتى تنصيبه رئيسًا لإسرائيل، وكـان يطالب يهود مصر بمزيد من الحركـة والنشـاط، ففـى إحـدى زياراتـه عـام ١٩٢٢ ذكـر أن اسهامات يهود مصر فـى الحركـة الصهيونية بطيئة بالمقارنة باليهود الروس المهاجرين إليها الذين أبدوا نشاطا أكبر من زملائـهم اليهود المستوطنين فـى مصر منذ قـرون طويلـة، ثـم يؤكـد عـام ١٩٢٣ أن حصيلة المنظمة الصهيونيـة فـى مصر من التبرعـات الخاصـة بفلسطين بلغـت نحـو ٣٠ ألف جنيه استرلينى[٧٢] مما لا شك فيه أن هذا المبلغ الضخم خرج مـن مصر بدعـوى التبرع أو عن طريق التهريب علمًا بأن شعب مصر كـان فـى حاجـة ماسة لهـذا المبلـغ ومعروف الحالة الاقتصادية والاجتماعية لعامة الشعب الفقير فـى ذلـك الوقـت، وهـذه الأموال تهدر لصالح اليهود، والحكام المصريين فى غفلة من ذلك.

وبتشجيع زعماء الصهيونية وزياراتـهم ليهود مصر أدى إلى تحـول كثير من هؤلاء اليهود بمرور الوقت إلى طائفة متآمرة شاركت بعمـق فـى خلـق دولـة إسرائيل والهجرة إليها، فأسست الكثير مـن الصحـف الصهيونيـة ومنـها صحيفـة النهضـة اليهوديـة ومجلة إسرائيل ومجلـة الفجر ومجلـة كاديمـا، وفـى الإسـكندرية كـانت هنـاك جريـدة الرسول الصهيونى ومجلة مصر الإسرائيلية بالفرنسـية[٧٣] ناهيك عـن جريـدة الليبرتيه بالفرنسية لصاحبها ليون كاسترو والتى اشتراها منـه حزب الاتحـاد وعندمـا تأسـس فـى يناير ١٩٢٥ مقابل ثمن ضخم وجعلوها تنطق بلسان حزبهم[٧٤].

وفى حوار دار بين محمد على علوبه ويوسف قطارى باشا رئيس الطائفة اليهودية فى مصر حول موقف يهود مصر مما يجرى فـى فلسطين، قـال قطـارى :"إن الطائفة اليهوديـة فـى مصـر تضم أجناسـا مختلفـة لا تجمعـهم إلا الرغبـة فـى تنظيـم أعمـالهم الثقافيـة والخيريـة، ومـن ثـم يبتعد بهم قادتهم المسـئولون عـن المناقشـات السياسية، أما اليهود المصريون، كما يقول قطارى، فإنـهم كمواطنـين منظمين يرون

انه لا يمكنهم القيام بواجباتهم نحو وطنهم على الوجه الأكمل إلا بالسير مع الحكومة للمصلحة العامة فى كل مسألة سياسية خارجية، ثم يضيف أن جميع يهود مصر باختلاف جنسياتهم يتمنون التوصل إلى تفاهم قلبى وأخوى يقضى على الحالة العصبية القائمة[٧٥]، ألن يكن قطارى رئيسا للطائفة اليهودية فى مصر؟ بل هو أحد الصهاينة المتشددين.

ويبدو أن علوبه أدرك أن قطارى فى قوله أن الواجب الوطنى لليهود المصريين يتمثل فى السير مع الحكومة فى السياسة الخارجية، إنما يستند إلى إدراك قطاوى عدم إيجابية الحكومة المصرية تجاه ما يحدث فى فلسطين آنذاك. ومن هنا أكد علوبه فى رده على قطاوى أن:"للأمة وجودا بجانب الحكومة - فإذا كانت الحكومة لإعتبارات لا تخفى عليكم مضطرة إلى شىء من التحفظ فإن الأمة ليست مضطرة إليه" وفى هذا الصدد يؤكد "زكى عريبى" المحامى اليهودى المصرى على الانتماء العربى الكامل كعامل وحدة بين سكان فلسطين على اختلاف الأديان[٧٦].

هذا الحوار إن دل على شىء فإنما يدل على سياسة اليهود الخبيثة وعدم الصدق فى الرد بما تكنه صدورهم وإخفاء ما بها مسايرة لمصالحهم الاقتصادية فى مصر، وكل مشاهير اليهود المصريين لهم دور فى الحركة الصهيونية لما يتمتعون به من ثراء. فهناك العديد من الأسر اليهودية العريقة التى تعد من أقطاب المال فى مصر ولهم نفوذ فى جميع المجالات.

ليس هذا فحسب فقد سعى زعماء الصهيونية إلى تكوين كيان صهيونى مسلح بهدف تجميع شباب اليهود فى منظمة أو تشكيل عسكرى. وقد تأسس فرع للمنظمة الصهيونية العالمية فى مصر برئاسة جاك موصيرى ثم خلفه جوزيف شيكوريل رئيسا للفرع عام ١٩٢١ وشغل ليون كاسترو منصب سكرتير اللجنة المركزية[٧٧].

مما لا شك فيه أن اليهود فى مصر كانوا يؤيدون الحركة الصهيونية وقد تمثل هذا التأييد فى التبرعات المالية التى كانوا يقدمونها لصالح الصهيونية عن أجل إنشاء الوطن اليهودى فى فلسطين، فاهتمت البنوك الصهيونية بذلك وقامت

بتنظيم الاجتماعات لاتخاذ قرارات باسم اليهودية المصرية، فعلى سبيل المثال الاجتماع الذى عقدته الكيرن ها يسود بمعبد إلياهو حنانى بمدينة الإسكندرية فى ٢٧ أبريل ١٩٢٦ وفيه تقرر: التضامن مع يهود العالم لبناء فلسطين اليهودية، والتعاون مع لجنة الكيرن ها يسود فى الإسكندرية، وأن يتصدر يهود مصر قائمة البلاد التى تساهم فى النهضة الوطنية لشعب إسرائيل. كما عقد يهود مصر اجتماعا صهيونيًا فى ٢ نوفمبر ١٩٢٦ بمسرح الهمبرا بالإسكندرية احتفالاً بالذكرى العاشرة لتصريح بلفور[٧٨].

وفى عام ١٩٢٩ أسس يهودى من أصل روسى يدعى "ألبير ستراسلسكى" فرعا لحزب التصحيحيين الذى ضم الكثير من العناصر اليهودية فى القاهرة ومن أهمهم "فيكتور حزان وسالمون ليفى وكارلو روزينتال ورفاييل دوفسكى وموريس هيلمان وأخوه ناثان ورالف جرين أحد كبار الملاك العقاريين، وتولى رئاسة الحزب ألبيرستراسلسكى الذى عمل على جذب بعض أفراد الرأسمالية اليهودية فى مصر إلى حزبه خاصة أفراد عائلة موصيرى، كما تولى الأمانة العامة للحزب رفاييل سادوفسكى، واستطاع ستراسلسكى أن يحقق شعبية كبيرة بين الصهاينة المصريين، فقد تم انتخابه عام ١٩٣٣ مندوبًا عن الحزب فى مصر إلى المؤتمر الصهيونى العالمى الذى انعقد فى براج.

وفى عام ١٩٣٥ حول ستراسلسكى حزبه فى مصر إلى فرع تابع للمنظمة الصهيونية الجديدة التى أسسها جابوتنسكى بعد انفصاله عن المنظمة الصهيونية العالمية، وأسس فرع آخر للمنظمة الصهيونية الجديدة فى الإسكندرية عام ١٩٣٦ ضم الكثير من يهود المدينة. الجدير بالذكر أن ستراسلسكى كان معارضًا لفكرة تقسيم فلسطين[٧٩].

وبعد إبرام مصر معاهدة ١٩٣٦ تحولت قضية فلسطين إلى قضية الخطر الصهيونى على حدود مصر وأصبحت بذلك أحد الاهتمامات الأساسية فى السياسة الخارجية المصرية، فقد عارضت مصر مشروع التقسيم البريطانى فى عصبة الأمم (من خلال وزيرجية مصر الوفدى واصف بطرس غالى)، وفى ٢٤ يولي ١٩٣٧ أعرب النحاس للسفير مايلز لامبسون عن نفوره من مشروع التقسيم قائلا أنه: لا يستطيع أن

يحس بالاطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر، إذ ما الذي يمنع اليهود من أن يدعوا لهم حقا في سيناء فيما بعد؟"[80].

وهنا تجدر الإشارة إلى ملاحظة هامة هي أن معظم الزعماء اليهود لم تكن زعامتهم من واقع العقيدة اليهودية غالبًا، وإنما هي زعامة من أجل الشهرة. فعلى سبيل المثال، هرتزل نفسه، مؤسس الحركة الصهيونية قبل أن يختار حلا قوميا للمشكلة اليهودية فكر في إعتناق المسيحية على نطاق كبير وتعميد الأطفال اليهود قبل أن يدركوا معنى التنصير[81] ويا ليته فعل، ولكن وجد الشهرة فيما بعد كزعيم فعدل عن فكرته، فاليهود مراوغون كذابون، فسياسة إسرائيل تقوم على الأساطير، وأهمها أسطورة (الأرض الموعودة) تقوم على ما جاء في سفر التكوين: لنسلك أعط هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"، وأسطورة (الشعب المختار) التي تقوم على ما جاء في سفر الخروج: "كذا قال الرب: إسرائيل ابني البكر"، ومن هذه العبارة نشأت التوجهات المتطرفة التي تتمثل في قول الحاخام (كوهين) في كتابه (التلمود): "يمكن توزيع سكان العالم بين إسرائيل وبين الشعوب الأخرى برمتها، فإن إسرائيل هو الشعب المختار، وهو ركن أساسي من أركان العقيدة". فأسطورة (معاداة الصهيونية للفاشية) فهي دعوة مكذوبة، أشيعت لإخفاء فاشية الصهيونية. ولو على حساب اليهود، أنفسهم، كما تقرر ذلك في مذكرة الإتحاد الصهيوني الألماني إلى حزب النازي عام ١٩٣٣ والتي جاء فيها: "إنه في حالة موافقة الألمان هذا التعاون سيسعى الصهاينة بكل جهدهم إلى تحويل اليهود إلى الخارج عن المناداة بالمقاطعة ضد ألمانيا"[82].

يقرر أحد القائمين بالتنصير ويدعى "ماريسون" أن الحركة التنصيرية الغربية بالنسبة للمسيحية في العالم الإسلامي تشبه الحركة الصهيونية بالنسبة لليهودية، كل منهما تستهدف الدين والوطن جميعًا[83] وفي النهاية فإن العالم الإسلامي هو المستهدف من الجميع.

يقول فشر متعاطفًا مع اليهود: "كان هتلر متعصبًا متطرفًا في تعصبه ضد اليهود، إذ كان يرى أبطال معاهدات الصلح وإرجاع المستعمرات الألمانية وإلغاء

حقوق اليهود الانتخابية"[٨٤] فنظمت فى البلاد كلها روح العنف على اليهود وعلى الشيوعيين أيضا.

وعندما تولى هتلر الحكم فى ألمانيا عام ١٩٣٣ قام أتباعه بإشعال النار فى الرايخستاج وأعلنوا أن ذلك جزء من مؤامرة شيوعية شملت الشعب كله وقاموا بحملة ضارية من العنف على اليهود والشيوعيين، وألغيت نقابات العمال وبنوك العمال. مما اضطر نواب الرايخستاج إلى الإختفاء أو الفرار إلى الخارج أو وضعوا فى السجون[٨٥].

والواقع أن الحملة العنيفة التى شنها النازيون ضد اليهود كان مخططا لها منذ أن كان هتلر فى السجن ١٩٢٣ - ١٩٢٤ حيث أعلن تحديا قويًا للجنس اليهودى والفضائل المسيحية، وكان ذلك واضحًا فى كتابه "كفاحى Meinkampf" الذى ألفه فى السجن، ونادى هتلر بأنه لا يصح ليهودى أن يكون مواطنًا ألمانيًا[٨٦]، فى القوت الذى كان فيه اليهودى مواطنًا أساسيًا فى مصر يعلو شأنه على شأن المصرى "المسلم والمسيحى". وذلك لتمتع اليهودى بحقوق المواطنة والامتيازات الأجنبية.

فى عام ١٩٣١ أسس كاسترو "جمعية المحاولين" التى ضمت إلى صفوفها اليسار اليهودى فى مصر، وكان من أهداف الجمعية - مقاومة الفاشية، ثم تفرعت منها عام ١٩٣٣ "مجموعة ثم ماذا"[٨٧]. أيضًا حدث بالنسبة للشيوعية وقيام اليهود بتأسيس رابطة تسمى "رابطة مقاومة العداء للسامية" فى مايو ١٩٣٣ حيث دعا يوسف قطاوى باشا رئيس الطائفة إلى اجتماع عقد فى داره لتأليف لجنة يهودية مصرية لمساعدة اليهود الألمان، وقد حضر الإجتماع كبار رجال الطائفة وعلى رأسهم الحاخام الأكبر "حاييم ناحوم" الذى تولى رئاسة اللجنة بالأشتراك مع يوسف قطاوى، كما تحدث فيه ليون كاسترو الذى تولى رئاسة الرابطة[٨٨] أين الحكومة المصرية من هذه الاجتماعات ونمو الصهيونية فى مصر؟ إنها حكومة ضعيفة.

وقد حظيت الرابطة بتأييد الصحافة الصهيونية فى مصر، ويعتبر عام ١٩٣٣ بداية انطلاقة حقيقية للعمل الصهيونى فى مصر، فقد أدى وصول هتلر إلى الحكم فى ألمانيا إلى تكاتف الطائفة اليهودية فى مواجهة الخطر النازى، ولأن الحركة

الصهيونية فى مصر تصدت لمحاربة هذا الخطر، أمكنها أن تحظى بدعم كبير من اليهودية المصرية وتأييده[89].

مما لا شك فيه أنه أصبح هناك موقفًا معاديًا من يهود مصر ضد النشاط الألمانى والإيطالى فى مصر. ففى مقابلة تمت بين المستركلين وعميد اليهود فى مصر -- يوسف أصلان قطاوى باشا - يوم ٧ ديسمبر ١٩٣٧ يشكو الأخير من النشاط الألمانى يقول كيلى أن قطاوى باشا قد أبلغه أن "الحكومة المصرية قد أتصلت به، بخصوص زيارة الدكتور جوبلز القريبة إلى مصر .. وطلبت إليه اتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان عدم قيام الجالية اليهودية فى مصر بأية مظاهرات .. وأنه عندما أبلغ الحكومة المصرية بما أتخذ من إجراءات أخبر أنه يتنصل من مسئولية أية أعمال يقوم بها الشباب اليهودى أو تقوم بها الجماعات المتحمسة من الجالية اليهودية فيما لو حدثت تصرفات استفزازية من جانب الدكتور جوبلز أو من أى أحد من كبار الزوار الألمان الآخرين".

وذكر كيلى أن قطاوى أخبره بأن عدد أفراد الجالية اليهودية فى مصر يبلغ نحو ٧٠,٠٠٠ تقريبًا يوجد نصفهم تقريبًا فى القاهرة، وذكر قطاوى باشا أن نشاط الألمان قد زاد فى مصر - على الرغم من أن الجالية الألمانية فى مصر لا يزيد عددها على عدة مئات[90] وطبقًا لتعداد السكان فى مصر لعام ١٩٣٧ قد بلغ عدد الألمان ١٧٧٩ ألمانى[91].

وعن موقف اليهود من قضية استقلال مصر. يقول د. مصطفى النحاس جبر: "وفى عهد حكومة إسماعيل صدقى الذى ألغى فيها الدستور، وفى إتصال بين كامبل المستشار القضائى والنقراشى قال الأخير بأن الوفد ما زال ملتزمًا بعقد المعاهدة، ولكنه يتهم غلاة الاستعماريين واليهود الدوليين - يقصد الصهيونية - بالوقوف ضد المعاهدة، أما مسألة السودان فقد يعتقد الوفد بوجود قوى تعمل ضد روح وحرفية اتفاقية ١٨٩٩ وهذه القوى هى العناصر اليهودية فى حزب الأحرار التى تهتم ماليا بالسودان والتى تصر على الاستغلال المالى هناك[92] فالسيطرة اليهودية على الاقتصاد المصرى والسودانى يلزمها حماية، والحماية هى سلطات الاحتلال

البريطاني، هذا على الرغم من العطف المصرى حكومة وشعبًا على اليهود خاصة المهاجرين إليها، والثابت فى قول النحاس جبر: "كان الوفد معبرًا عن الحركة القومية بفئاتها المختلفة خاصة وقت الحصول على توكيلات الأمة، وكان حريصًا على الوحدة بين المسلمين والأقباط واليهود حتى أن (غاندى) كتب من بعد يقول: "بأنه تعلم درسا بالغ الأهمية من الوفد"[٩٣] مع أن اليهود لم يكن لهم أى انتماء لمصر سوى النهب المالى. والثابت فى ذلك مهاجمة بعض الجموع الغاضبة من المصريين ١٨ نوفمبر ١٩١٩ لليهود فى حى اليهود واقتحموا بعض حوانيتهم وأشعلوا النار فى أثنين منها وهاجموا حى آخر لليهود ولكن البوليس والجيش استطاعا إعادة الهدوء والنظام للأحياء اليهودية[٩٤] فلم يكن اليهود حتى المصريين منهم ميالون لمصر والمصريين فهم شعب يكره كل أصحاب الديانات الأخرى وبالتالى هم أيضًا شعب مكروه من كل أنحاء العالم، ومع ذلك يتودد إليهم الغرب المسيحى ويناصرهم وبالطبع لما يملكونه من نفوذ مالى وسياسى على مستوى العالم. لذا لم يتوقف اليهود عن عقد المؤتمرات الصهيونية الدولية، وكان آخر مؤتمر فى فترة دراستنا هذه هو مؤتمر زيورخ الصهيونى العالمى عام ١٩٣٧ وكان لحاييم وايزمان دور كبير فى أعمال هذا المؤتمر، وقد أحاطت الحكومة البريطانية المؤتمر بأهتمام كبير يميزه عن المؤتمرات الصهيونية العالمية السابقة عليه، إذ عقد المؤتمر فى وقت اشتدت فيه المعارضة العربية لفكرة التقسيم (فلسطين)، كما تعالت فيه الأصوات اليهودية العالمية التى نددت بالفكرة ذاتها[٩٥].

مما سبق يتضح مدى اهتمام يهود مصر بالصهيونية المصرية والعالمية وبذل كافة الجهود لتوفير كل السبل المالية سواء بالتبرع أو بتهريب الأموال المصرية إلى يهود فلسطين وقد ساعد على ذلك مدى ثراء اليهود فى مصر ومدى السيطرة على الاقتصاد المصرى واحتمائهم بسلطات الاحتلال الإنجليزى والامتيازات الأجنبية.

حواشي الفصل الخامس

١- ذوقان قرقوط: المرجع السابق، ص١٦١، ١٦٢.

٢- محمد عماره: العروبة في العصر الحديث، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧ ص٢١٣.

٣- د. إبراهيم جمعه: القومية العربية، دار الفكر العربي، طبعة ثالثة، ١٩٦٠ ص١١٢.

٤- ذوقان قرقوط، ص١٦٢.

٥- د. إبراهيم جمعه: المرجع السابق، ص١١٣.

٦- ذوقان قرقوط، ص١٦٣.

٧- د. عاصم الدسوقي: التاريخ السياسي للعرب، مجلة الهلال، عدد يونيه ١٩٩٩ ص٥١.

٨- محمد عبد الله عنان: الصهيونية - نشأتها وتطورها قبل عهد بلفور، مجلة الرسالة، عدد ٢٢ في ١٩٩٣/١٢/٤، ص٢٢.

٩- ايمانويل هيمان، ترجمة سعد الطويل: الأصولية اليهودية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص٨٥.

(*) دريفوس Dreyfus ضابط فرنسي يهودي، أتهم ببيع أسرار حربية للألمان، حكم عليه في ٢٢ ديسمبر ١٨٩٤ بالسجن مدى الحياة وترحيله إلى جزيرة الشيطان النائية. بعد تجريده من رتبه العسكرية. وأصبح الاتجاه العام في فرنسا خلال تلك الفترة ينقسم إلى قسمين: قسم يؤمن ببراءة دريفوس، والآخر يؤكد أنه مذنب، وقامت حملة عنيفة في الصحافة الكاثوليكية تحصن على كراهية اليهود، غير أنها لم تقترن بأعمال العنف، كما حدث لليهود في وسط وشرق أوربا في عهد هتلر.

كانت الأسرار عبارة عن وثائق حربية أنكر دريفوس كتابتها، ولكن شقيقه كشف أدلة براءته وطالب بإعادة المحاكمة وذلك بمعاونة الكولونيل بيكار Bicar رئيس جهاز المعلومات في الخدمات السرية بوزارة الحربية حيث كشف أن كاتب

الرسالة التى أدانت دريفوس هو الميجور "فرديناند استر هازى" الذى كان يبيع المعلومات "لشوارتز كوين" الملحق العسكرى الألمانى.

أعيدت محاكمة دريفوس فى ٧ أغسطس ١٨٩٩ ولكنه حكم عليه بالسجن عشر سنوات. غير أن رئيس الجمهورية أصدر فى ١٩ سبتمبر ١٨٩٩ عفوا عنه وأطلق سراحه. وبالرغم من ذلك فإن مريدو دريفوس بذلوا جهدهم فى إظهار براءته وأحيلت القضية فى يوليو ١٩٠٦ على محكمة النقض والإبرام التى أصدرت حكمها بأن دريفوس برئ من جميع التهم التى وجهت إليه، وكانت قضية رأى عام فى فرنسا فى ذلك الوقت حيث طرحت المشكلة اليهودية بشكل جاد أمام كثير من اليهود الذين لم يكونوا على وعى بها - انظر فى ذلك، أوراق مصطفى كامل - الخطب، ص٢٩١، هـ. أ. ل. فشر: تعريب، أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع: تاريخ أوربا فى العصر الحديث ١٧٨٩ - ١٩٥٠، دار المعارف، ط٩، ١٩٩٣، ص٣١٦، ٣١٧، عادل المعلم: لماذا لا تحبوننا؟ ثرثرة مع يهود، مكتبة الشروق، ١٩٩٥، ص٢٢.

يقارن مصطفى كامل فى خطبه بين ما أثير من ضجة حول فرد واحد (يهودى) تم إثبات براءته وبين العدالة فى مصر والحكم بالشنق والحبس والجلد لـ ٢١ رجلا لموت إنجليزى ليس لهم يد فى موته يقصد (دنشواى) انظر، أوراق مصطفى كامل - الخطب، ص٢٩١ هكذا اليهود أنظر ماذا يفعلون اليوم بالعرب (مسلمين ومسيحيين)؟؟.

١٠- محمد عبد الله عنان: المرجع السابق، ص٢٢.

١١- إيمانويل هيمان: المرجع السابق، ص١١٤.

١٢- د. جمال حمدان: اليهود، ص١٧٥، ١٧٦.

١٣- نفسه، ص١٨٤، ١٨٥.

١٤- نفسه، ص١٦٧.

١٥- عامل المعلم: المرجع السابق، ص٤٣.

١٦- محمد عبد الله عنان، ص٢٢.

-تيودور هرتزل: مؤسس الحركة الصهيونية. ولد في السجر. ودرس القانون في فيينا، وبعد زيادة حدة معاداة اليهود في النمسا كتب كتابه المعروف "دولة اليهود" وطرح حل إقامة دولة يهودية، وذلك الحل الذى يمثل الأساس النظري والإطار التنظيمي للحركة الصهيونية. انظر. ايمانويل هيمان. ص٨٥.

١٧- د. سهام نصار: الصحافة الإسرائيلية، ص٣٧.

١٨- بركوخيا هذا يعده اليهود بطلا قوميًا، قاد أول ثورة على الرومان في فلسطين عام ١٣٢م وقد سماها باروخ باسمه نسبة إليه، انظر، د. محمود محمد سليمان: الأجانب في مصر – دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، طبعة أولى ١٩٩٦، ص١٧٩، وانظر. عرفه عبده، ص١٧١.

١٩- د. سهام نصار: الصحافة الإسرائيلية، ص٤٥.

٢٠- نفسه، ص٤٥ – ٤٧.

٢١- أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف، ص١٧٣، د. محمود محمد سليمان، ص١٨٧، عرفه عبده، ص١٧٢.

٢٢- ذوقان قرقوط، ص١٦٦.

٢٣- عبد السميع سالم الهراوى: المرجع السابق، ص٥٨، ٨٤، ٨٥.

٢٤- د. محمود محمد سليمان، ص١٨٠، ذوقان قرقوط، ص١٦٦، عبد السميع الهراوى، ص٧٥.

٢٥- د. سهام نصار: موقف الصحافة المصرية من الصهيونية ١٨٩٧ – ١٩١٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص٦٤.

٢٦- نفسه، ص١٩٦، وانظر، عبد السميع الهراوى، ص٣٢٤.

٢٧أ- محمد عزت الطهطاوى: المسجد الأقصى لم يبن على أنقاض هيكل سليمان أو على أساسه القديم، مجلة الأزهر، عدد ديسمبر ٢٠٠٠، ص١٣٨٥.

٢٧ب- د. محمد عبد الروف سليم: فلسطين في العلاقات الأمريكية التركية حتى قيام الحرب العالمية الأولى، المجلة التاريخية المصرية المجلد ٢٧ لسنة ١٩٨١.

٢٨- دار الوثائق القومية، محفظة ١١١ مصلحة الشركات، ملف ع١٨٤ - ٨/١٤، محفظة ١١٤ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٢١/٣ جـ٩، إبراهيم عامر: المرجع السابق، ص٩٧.

٢٩- محمد عبد الله عنان، ص٢٢.

٣٠- د. سهام نصار: موقف الصحافة المصرية، مرجع سابق، ص١٩٦.

٣١- الأهرام فى ١٩٠٢/١٠/٧، وانظر، د. جمال حمدان، ص٧٦ حيث يذكر أن الاضطهاد النازى لليهود الذى وصل قمته فى عمليات الإبادة الجماعية التى يقدر البعض جملة حصادها بنحو خمسة ملايين يهودى، ص٨٢.

٣٢- د. جمال حمدان، ص٦٩.

٣٣- عبد السميع الهراوى، ص٨١.

٣٤- مجلة الأزهر، الجزء الثانى عشر السنة الثالثة والسبعون، ذو الحجة ١٤٢١ - مارس ٢٠٠١، مقال للدكتور/ إبراهيم عوضين بعنوان: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية للمفكر الفرنسى رجاء جارودى - عرض تحليلى ناقد، ص١٨٦٥.

٣٥- د. سهام نصار: الصحافة الإسرائيلية، ص٣٦٧ - ٣٨٠.

٣٦- د. إبراهيم جمعه: المرجع السابق، ص١١٦.

٣٧- د. محمود محمد سليمان، ص١٨٠.

٣٨- د. إبراهيم جمعه، ص١١٦.

٣٩- عبد السميع الهراوى، ص١٠٩.

٤٠- أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف، ص٢١.

٤١- عادل المعلم، ص٤١.

٤٢- أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف، ص٢١، ٢٢.

٤٣- د. محمود محمد سليمان، ص١٨٠، ١٨١.

٤٤- استجابة لطلب الحملة العسكرية البريطانية للبحر المتوسط فى أغسطس ١٩١٥ تم جمع نحو ٥٠٠ عامل من صعيد مصر أرسلوا إلى جزيرة مودروس Mudros أدى نجاحهم إلى طلب أعداد أخرى بلغ عددهم يوم الانسحاب من غاليبولى

نحو ٣٠٠٠ – د. فرغلي علي تسن: الرديف المصري والخدمة في الحرب العالمية الأولى، مجلة كلية الآداب بقنا، العدد السادس، جـ١، ١٩٩٦، ص٥٨٨، ٥٨٩، وانظر،

P.G.El good: Egypt and the Army, London, 1924, p. 142 – 238.

٤٥- د. فرغلي علي تسن: المرجع السابق، ص٥٩١.

٤٦- دار الوثائق القومية، محفظة ٥٠٦ عابدين، الجيش. وثيقة بدون،

El good: Op. Cit., p. 240.

٤٧- بيتر مانسفيلد، ترجمة، عبد الحميد فهمي الجمال: تاريخ مصر الحديث والشرق الأوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥، ص٢٧٥، الأهرام، في ٢٦ يناير ١٩١٧.

٤٨- د. سهام نصار: الصحافة الإسرائيلية، ص٤٣٤، ٤٣٥.

٤٩- وأستولت سلطات الاحتلال على محاصيل الفلاحين ودوابهم لصالح الجيش رغم أنف المصريين مما أدى إلى إحساس الفلاحين بالظلم – انظر، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، ٥٠ عامًا على ثورة ١٩١٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٦٩، ص٢٦٢ وثيقة ٣١ بالكتاب، مذكرة وكيل وزارة الخارجية البريطانية في ١٩ ابريل ١٩١٩

F.O. 407/ 184. No. 152, April, 1919.

ووثيقة ٣٢ بالكتاب تقرير مستر باترسون في مايو ١٩١٩

F.O. 407/ 184, No. 339, May, 1919., J. Marlowe: Anglo – Egyptian Relations, 1800 – 1953, London, 1954, p. 222, El good: Op. Cit., p. 240. 241.

٥٠- عرفه عبده، ص١٧١، ١٧٢.

٥١- يوسف ترامبلدور ١٨٨٠ – ١٩٢٠ زعيم صهيوني ولد لأب جندي في الجيش الروسي ثم هاجر إلى فلسطين بعد اشتراكه في الجيش الروسي في الحرب ضد اليابان عام ١٩٠٤، انظر، ايمانويل هيمان: المرجع السابق، ص٩٤، ٩٥.

٥٢- د. سهام نصار، ص٤٧، ٤٨.

٥٣- فشر: المرجع السابق، ص٥٣٠.

٥٤- د. سهام نصار، ص٤٩.

٥٥- نفسه.

٥٦- نفسه.

٥٧- محمد رفعت الإمام: تاريخ الجالية الأرمينية فى مصر، مرجع سابق، ص٣٣٦، ٣٣٧.

٥٨- د. جمال حمدان، ص١١٥.

٥٩- انظر على سبيل المثال:

-محفظة ٣٢ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٣/ ٤٢٢ جـ٢.

-محفظة ٧٣ مصلحة الشركات، ١٨٢ - ١٤٥/٣ جـ١.

-محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ملف ١٢٢ - ٢٠١/٣ جـ٢.

٦٠- محفظة ١١١ مصلحة الشركات، ملف ع ١٨٤ - ٨/١٤.

محفظة ٢٢٣ مصلحة الشركات ملف ٩٦ عقد البيع.

٦١- إحصاء شركات المساهمة، يونية ١٩٤٤، ص١٣٥، ١٣٦.

٦٢- محفظة ٩٨ مصلحة الشركات، ملف ع ١٨٤ - ٤/١٠.

٦٣- د. سهام نصار: موقف الصحافة المصرية من الصهيونية، ص٣٤٨، ٣٤٩.

٦٤- د. سهام نصار: الصحافة الإسرائيلية فى مصر: ص٥١، ٥٢.

٦٥- ظل حال يهود العباسية قويًا حتى حدث الانهيار فى الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٦، روز اليوسف، عدد ٣٥٢٣ فى ١٩٩٥/١٢/١٨، ص٤١، ٤٢.

٦٦- د. سهام نصار، ص٥٢، ٥٣.

٦٧- غنيم وأبو كف، ص١٠٦ - ١٠٨.

٦٨- د. سهام نصار، ص٥٣.

٦٩- غنيم وأبو كف، ص٢٦.

٧٠- د. جمال حمدان، ص٢٥.

٧١- د. سهام نصار، ص٣٧ - ٤٠.

٧٢- د. نبيل عبد الحميد: اليهود فى مصر، ص٣٨.

٧٣- نفسه، ص٣٨، ٣٩.

٧٤- عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة جـ١، ص١٦٧.

٧٥- محمد علي علوبه: ذكريات اجتماعية وسياسية جـ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص٢٦.

٧٦- نفسه، ص٢٦، ٢٧.

٧٧- عرفه عبده، ص١٦٩، ١٧٠، ١٧٢.

٧٨- د. سهام نصار، ص٢٨٩ - ٢٩٤.

٧٩- غنيم وأبو كف، ص١٠١ - ١٠٥.

٨٠- د. عبد العظيم رمضان: الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ - ١٩٣٩، مكتبة مدبولي، ١٩٨٥، ص٢٢٧.

٨١- ايمانويل هيمان، ص١١٤.

٨٢- مجلة الأزهر، د. إبراهيم عوضين، مرجع سابق، ص١٨٦٠ - ١٨٦٢.

٨٣- وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، قضايا إسلامية، العدد، ٧ مارس ٢٠٠١. د. محمد محمد أبو ليلة: الجذور التاريخية والجسور الحضارية بين الإسلام والغرب، القسم الثاني، ص٧٦.

٨٤- فشر، ص٦٠٥.

٨٥- ولز، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد: معالم تاريخ الإنسانية، المجلد الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص١٥٥٩، ١٥٦٠.

٨٦- فشر، ص٦٠٦، ٦١٧.

٨٧- غنيم وأبو كف، ص٢١.

٨٨- د. سهام نصار، ص٦٠، ٦١.

٨٩- نفسه، ص٦١.

٩٠- د. عبد العظيم رمضان: الصراع بين الوفد والعرش، ص٩٦، ٩٧.

٩١- المملكة المصرية، وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، تعداد سكان القطر المصرى عام ١٩٣٧، جـ٢، جداول عامة المطبعة الأميرية ١٩٤٢، ص٢٦٢، ٢٦٣.

Egyptian Government, Ministry, of finance statistical and Census Department, Population Census of Egypt. 1937. General Tables, Government Press, Bulaq, Cairo, 1942, p. 8.

٩٢- نفسه، ص٦٥.

٩٤- ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩، وثيقة رقم ٥٨ بالكتاب ص٣٩٣.

F.o. 407/ 185: No. 566, Cairo, Nov. 10,1919, Field Marshal vicount Allenby to Earl Curzon.

٩٥- د. محمد عبد الرؤوف سليم: مؤتمر زيوريخ الصهيونى العالمى

الفصل السادس

اليهود والتنظيمات الشيوعية فى مصر

اليهود والتنظيمات الشيوعية في مصر

مهدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتقبل الفكر الشيوعي، إذا كانت مصر مع بداية القرن العشرين تعيش ظروفًا اقتصادية تصل بالطبقة الكادحة فيها إلى ما دون مستوى الكفاف، وبذلك كانت مصر من أكثر بلاد العالم ملائمة الفكر الماركسي[1]. وسرعان ما تكونت مجموعات ماركسية أساسها الفهم الاشتراكي، ويلاحظ أنها ضمت كثير من الأجانب وبالذات ذوى الديانة اليهودية، كما ضمت كثير من المسلمين والمسيحيين[2].

ولعب اليهود الأجانب الذين وفدوا إلى مصر في أواخر القرن التاسع عشر دورا أساسيًا في إدخال الأفكار الشيوعية إلى البلاد، وفي الترويج لها في أوساط الوطنيين المصريين[3].

الجدير بالذكر أنه تأسس العديد من المنظمات الشيوعية في مصر خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ولكونها مجرد منظمات سرية كانت تتعرض جميعها للبطش من جانب السلطة، إلا أن الخصومة فيما بينها كانت تفوق أحيانًا خصومتها مع القوى السياسية المعادية للشيوعية، واستهلكت جانبا من طاقاتها في هذا الصراع، وإحدى هذه المنظمات هي "المنظمة الشيوعية المصرية" أو "م.ش.م" كانت تحرم على أعضائها مجرد التكلم مع أحد من منظمة أخرى حتى ولو ضمهما سجن واحد[4].

قام بتأسيس أول حزب إشتراكي في مصر أحد اليهود الروس يدعى "جوزيف روزينتال" الذى كان يعمل جواهرجي بالإسكندرية. وقد بدأ روزينتال وابنته "شارلوت" كفوضوى شديد التعصب يقوم بترويج دعايات مثيرة بين اليهود المحليين، وفي عام ١٩١٦ أتهم بأنه مثير للإضطراب والمتاعب في صفوف اليهود الروس[5].

كان لثورة أكتوبر ١٩١٧ الروسية وللنداءات التى وجهتها الدولية الثالثة فى السنوات التى تلتها إلى عمال وفلاحى الشرق الأدنى أو إلى "مسلمى العالم ضحايا الرأسمالية" - بعض الصدى فى المراكز العمالية الكبرى خاصة فى الإسكندرية لأنها مدينة عمالية بالدرجة الأولى وأكثر من القاهرة إنفتاحًا على التيارات الفكرية الوافدة من الخارج خاصة أوربا، ففى هذه المدينة اكتسبت المذاهب الجديدة معتنقيها الأول من بين الموظفين والحرفيين الأجانب من يونانيين ونمساويين وروس وهم فى غالبيتهم من اليهود(٦).

أيضًا كان لأصداء هذه الثورة الروسية فى مصر أثر فى انكباب بعض شباب المصريين على التعرف على الفكر الاشتراكى، وخاصة من درس منهم فى الجامعات الأوربية فى محاولة للبحث عن علاج لما تعانيه مصر من أمراض اجتماعية(٧)، فقد استقبلت مصر آلاف المهاجرين من اليهود والأرمن طوال فترة الحرب العالمية الأولى، فاشتغل عدد كبير منهم بالدعارة، وكانت الضائقة الاقتصادية التى عانت منها مصر سببا فى امتهان هؤلاء بهذه المهنة ومهن أخرى لا أخلاقية كثيرة، وانتشرت البيوت السرية فى القاهرة والإسكندرية وحواضر المديريات، وتعدى الفساد إلى النيل حيث كثرت الذهبيات التى أعدت لهذا الغرض(٨)، أضف إلى ذلك، أن روسيا صادرت جميع أموال اليهود الفارين منها(٩) فجاءوا إلى مصر مفلسين، ورغم المعونات التى قدمت لهم من قبل السلطان حسين كامل والحكومة المصرية وأقرانهم اليهود المصريين إلا أنها لم تكن كافية فلجأوا إلى امتهان الأعمال اللاأخلاقية والمنافية للأعراف المصرية.

إن الحزب الاشتراكى الإيطالى كان نشطًا فى مصر، وقد عبر سعد زغلول عن قلقه بقوله: "الوفد غير راض على المنشورات التى تفيد اعتماد المصريين على الألمان وتتضمن الانتصار للبلشفيك فإن هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها إتصال بالألمان والحركة البلشفية وهذا يضر بقضيتنا"(١٠)، ليس هذا فحسب، فثورة ١٩١٩ هيأت تربة خصبة للعناصر الثورية فانتشرت المنشورات الشيوعية فى القاهرة، حتى اضطرت السلطات المصرية والبريطانية إلى إستصدار

فتوى ضد الشيوعية، مما أدى إلى إستياء الرأى العام المثقف، وكانت أكبر دعاية للفكر الماركسى[١١]. وفى تقرير من "سيرم. تشيتام إلى إيرل كيرزون فى ١١ سبتمبر ١٩١٩ يذكر "أن فرصة النجاح أفضل فى استغلال العمال الذين تأمل فى هذه الطبقة فى أن يكونوا مستعدين للتعاون معها فى حركة إضراب عام على أساس عن إقتناعهم بأن مثل هذه الحركة ستحسن ظروف معيشتهم وتزيد أجورهم لمواجهة غلاء المعيشة وكذلك على أساس شعور القلق الناجم عن إنتشار المذاهب البلشفية".

وفى حفل أقامه السلطان وحضرة الوزراء، أكد لهم أن "الأخطار الواضحة التى ستنجم عن التغرير بغير المتعلمين وتضليلهم بالحجج الإشتراكية والبلشفية التى يستخدمها مثيرو الشغب الوطنيين والأجانب لأغراض سياسية"[١٢].

لم تكن دار الحماية فى مصر راضية عما تنشره جريدة Roma من تشيع للقضية المصرية ومساندة الوفد المصرى أثناء دفاعه عن القضية فى الخارج فاتصل المندوب السامى بوزير إيطاليا المفوض فى القاهرة وطلب إليه إبعاد "السنيور دى كولاتو De Collalto رئيس تحرير تلك الجريدة بدعوى أنه يحرض العمال على الإضراب، واضطرت المفوضية إلى ترحيله إلى روما فى سبتمبر ١٩١٩، وهو محامى إيطالى أتهم بالتحريض على الإضراب ونشر الدعوة البلشفية فى مصر[١٣].

راجت فكرة الحزب الاشتراكى فى الإسكندرية حيث كثرة الجاليات الأجنبية خاصة اليهود الروس، وبعض المصريين من العمال والطلبة الذين اتجهوا بأبصارهم صوب موسكو والتحقوا بمدرسة الدعاية البلشفية فيها، وكان للعنصر اليهودى الأجنبى دور مؤثر فى الحزب والحركة الشيوعية فى مصر، دون أن تجرؤ السلطات على التدخل فى شئونه لتمتعهم بحماية الأمتيازات الأجنبية، وفى ظل هذه الحماية أخذ "روزينتال" يسعى لإنتزاع النقابات التى تألفت فى ظروف ثورة ١٩١٩ من سيطرة البورجوازيين[١٤].

وفى عام ١٩٢٠ قام روزينتال بصفته رئيسا لاتحاد المستأجرين بتنظيم أضراب لمدة ٢٤ ساعة كإعلان عن احتجاج المستأجرين على ارتفاع إيجارات

المحلات، وقامت ابنته بالإشراف على عدة مجموعات من الأفراد، وتولت مهمة إجبار أصحاب المحلات غير المشتركين في الإضراب على إغلاق محلاتهم.

وفي نفس العام أتهم روزينتال بتنظيم إضراب عمال الترزية بالإسكندرية، واشترك أيضا في تنظيم إضراب عمال محلات الحلاقة متظاهرا بأنه اشتراكي، ولكن تقرير بوليس الإسكندرية يذكر أنه ليس إشتراكيا، وإنما هو مجرد محب للإثارة ويعمل لتحقيق أفكار خاصة به وهو يبذل قصارى جهده ليكون رئيسا للمجلس البلدى بالإسكندرية، وقد أفاد بوليس الإسكندرية بأنه فوضوى خطر مدرج في القائمة السوداء له علاقة بكل الحركات النقابية بالإسكندرية – فهو اشتراكي ثورى ذو ميول شيوعية(١٥).

وبظهور الأفكار الأشتراكية والترويج لها بدأ "محمود حسنى العرابى" يربط العمل النقابى بالكفاح السياسى والنضال الوطنى حيث بدأت الطبقة العاملة تنظم نفسها، فأسس العمال الحزب الأشتراكي المصرى عام ١٩٢٠، وقد ساعد هذا الحزب على تكوين أول إتحاد عام مصرى للعمال في عام ١٩٢١ انضمت إليه ٢٠ نقابة عمالية عضويتها حوالى ٤٠,٠٠٠ عامل، وقد قام هذا الإتحاد بتنظيم الإضراب في أواخر عام ١٩٢٣ لتأييد الثورة الشيوعية في روسيا مما أحرج وزارة سعد زغلول فطالبت العمال وزعماءهم بفض الإضراب(١٦).

وهكذا شكلت جماعة من الشباب المثقف حلقة تسعى لتأليف "جمعية اشتراكية" لدراسة مذاهب الأشتراكية المتعددة حتى يهتدون عن طريق صياغة برنامج ملائم للنهضة المصرية، فكتبوا إلى جوزيف روزينتال يطلبون الإطلاع على برنامج حزبه، حتى إذا صادف هواهم إنضموا إليه، وإذا لم يرق لهم أسسوا "جمعية" غايتها الدرس أكثر من السياسة، يصنع أعضاؤها مصلحة مصر نصب أعينهم ويكون غرضها نصرة المبادئ الأشتراكية المعتدلة، وتبصير العمال بحقوقهم(١٧). على أن فكرة تأسيس حزب إشتراكي مصرى في نظر روزينتال كان بمثابة لسان حال لنقابات العمال والدفاع عن مصالحهم في المجلس النيابى وغيره، ويسعى لحمل الحكومة

على إصدار قانون اجتماعى لحماية العمال المتروكين تحت رحمة الرأسمالية وظلمها.

ولما كان الحزب الأشتراكى الذى ألفه بالإسكندرية حزبا أجنبيا فقد عمل على جذب بعض العناصر الوطنية المثقفة الصالحة للإلتحام بحركته لتأليف حزب اشتراكى يستطيع به دخول البرلمان والدفاع عن مصالح العمال، ويقول روزينتال فى ذلك: "فرأيت من بعض الوطنيين عطفا على الاشتراكية، وكان من هؤلاء العاطفين حسنى أفندى العرابى والدكتور على العنانى أفندى وسلامة أفندى موسى والأستاذ عبد الله عنان، فاتفقت معهم على العمل وقررنا تأسيس الحزب الأشتراكى المصرى، وقد كتبوا لهذا الغرض منشورا يحتوى على مبادئ الحزب موقعها عليه منهم، ولم أشترك فى التوقيع عليه، لأنى كنت أعتبر أن ظهور أسمى الأجنبى – بالرغم من كونى مصرى الجنسية – يمكن أن يعد بمثابة تدخل أجنبى فى مسألة مصرية، وقد جعلنا مركز الحزب فى العاصمة، وظللت عضوا فى اللجنة الإدارية، وأنشأنا بعض الفروع للحزب فى الأقاليم".

هذا ما ذكره روزينتال عن تأليف الحزب الأشتراكى المصرى فى منتصف شهر أغسطس ١٩٢١، أما سلامه موسى فيقول: "أنه وجماعة من الشبيبة المستنيرة رأوا تأليف (جمعية) إشتراكية لدرس مذاهب هذا المبدأ المتعددة، فكتبوا أولا إلى مسيو روزينتال باعتباره سكرتيرا للحزب الاشتراكى المؤلف من الجالية الأجنبية فى مصر، يسألونه عن برنامج هذا الحزب، فإذا وافقهم انضموا إليه، وفى حالة عدم الموافقة يؤلفون (جمعية) غايتها الدرس أكثر من السياسة"، ثم أضاف: "أن أعضاء هذه الجمعية المستقبلة قد وضعوا مصلحة مصر فى أزمتها السياسية الحاضرة نصب أعينهم وسيكون غرضها تمصير المبادئ المعتدلة وتنوير العمال عن حقوقهم، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن الحزب الأشتراكى المصرى قد تألف إمتدادا للحزب الأشتراكى المؤلف من الجالية الأجنبية فى مصر، وأنه كان إلتحاما بين العناصر الأجنبية والوطنية فى الحركة الأشتراكية، وأن العناصر الوطنية التى التحمت

بالحركة التى أنشأها روزينتال لم يكن فى نيتها الذوبان فى العناصر الأجنبية بل كانت غايتها اختيار المناسب للبيئة المصرية[18].

الجدير بالذكر أن البلشفيه حاولت أن تنفذ إلى مصر لأول مرة عام ١٩٢١ عمالا من أنقرة موفدين من رسل الشعب الروسى لنشر أنجيل الأشتراكية وغرضهم إقامة العقبات فى سبيل الإنجليز المسئولين عن اليونان وكل هؤلاء العمال من يهود الأناضول[19].

أما عن برنامج الحزب الاشتراكى المصرى فأهم ما جاء به كالآتى:-

١- تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبى.

٢- تأييد حرية الشعوب واختيار المصير والتآخى مع جميع الأمم.

٣- إلغاء المعاهدات االسرية.

٤- مقاومة الأستعمار.

٥- التوزيع العادل للثروات.

٦- أخماد المزاحمة الرأسمالية.

٧- العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية وساعات العمل.

٨- إلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ٣٠ فدانا.

٩- الاهتمام بالتعليم وجعله إجباريا بين الذكور ومحاربة الأمية.

١٠- الاهتمام بالمرأة وحق التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

١١- إنشاء النقابات.

١٢- إعداد نواب إشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية[20].

رغم أن برنامج الحزب كان ينص على العمل لتحقيق مبادئه بالصراع الحزبى والدعوة السلمية عن طريق إعداد نواب أشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها، إلا أن الحزب لم يدخل المعركة الانتخابية التى أجريت فى ١٢ يناير ١٩٢٤، وذلك لعجزه عن تقديم شخصيات قادرة على تحمل نفقات المعركة التى كانت تشكل عبئا باهظا على المرشحين[21].

نشط الحزب وأنشأ له فروعا كثيرة فى الأقاليم بجانب القاهرة والإسكندرية مثل طنطا وشبين الكوم والمنصورة. كما ضم إليه عدد كبير من الأطباء والمحامين والمدرسين وخريجى المدارس الصناعية، ليس هذا فحسب. بل شجع الحزب كثرة الاضرابات والامتناع عن العمل خاصة خلال عام ١٩٢١ وأوائل ١٩٢٢ حيث وقعت نحو ٨١ حادثة من حوادث الاعتصاب بين عمال ٥٠ شركة أو معملا، وكان أهمها إعتصاب عمال تكرير البترول فى السويس الذى استمر نحو ١١٢ يوما، ثم إعتصاب عمال ترامواى القاهرة ١٠٢ يوم، واعتصاب عمال شركة ورمس ٦٠ يوما، وعمال شركة الغزل ٥٢ يوما وشركة الغاز بمصر ٤٥ يوما، وعمال العروة الوثقى بالإسكندرية ٣١ يوما وشركة ملابس لومبتون بمصر ٢١ يوما، وشركة الهندسة بالإسكندرية ١٩ يوما. وأعتصاب عمال معامل السرر بالقاهرة ١٨ يوما وعمال حلاجى القطن بدمنهور ١٦ يوما وحلاجى القطن بزفتى ١٠ أيام[٢٢]. وكان "إبرام كاتى وهليل زانبرج" عن اليهود الروس ومن أعضاء الحزب الشيوعى المصرى واشتركا فى بث دعوة الحزب وفى تحريض العمال على الأضراب[٢٣].

أن أول صدام حقيقى حدث بين الوفد والأحزاب، كان مع الحزب الشيوعى فى مارس ١٩٢٤ قبل أن ينتهى شهران على رئاسة سعد زغلول للوزارة، وذلك عندما أعلن الحزب عن مؤتمر له فى ٢٣ – ٢٤ فبراير، وسبق ذلك أضرابات واغتصابات عمالية، وحاصرت المصانع بالجنود وبدأت فى عملية اعتقال قيادات الحزب[٢٤] كما سنرى.

أما روزينتال فمن أهم أهدافه توحيد العمال فى مصر فى اتحاد ضخم، ونشر الشيوعية فى صفوف العمال، ومن المرجح أنه أيضا على علاقة بالعناصر البلشفية فى فلسطين، ويوجد فى صفوف النقابات العمالية التى يؤسسها عديد من العمال اليهود ذوى الاتجاهات البلشفية الذين لهم علاقات بشكل أو بآخر بفلسطين[٢٥].

وقد ساعد الحزب فى تنظيم كثير من النقابات وكان للأشتراكيين الأجنب دور كبير فى إشعال جذوة القلق الذى كان قد شاع بين عمال المدن الكبرى[٢٦] ومنذ عام ١٩٢١ كانت قد حدثت محاولة لإنشاء إتحاد عمالى، فحضر الاجتماع

الاول ممثلو عشرين نقابة وكان للحزب الأشتراكى دور قيادى كبير فى إقامة هذا التنظيم وفى غيره، وقد ساعد إنشاء النقابات على رفع مستوى العمال، بينما ظلت أسعار المعيشة مرتفعة، مما أدى إلى حدوث سلسلة من الأضرابات بدأت فى الإسكندرية[٣٧].

الجدير بالذكر أنه نشب خلاف بين مركز الحزب بالقاهرة وشعبة الإسكندرية، أو بمعنى أدق – بين المعتدلين من أبناء البورجوازية المصرية الذين ملكوا زمام قيادة الحزب، وبين المتطرفين من أعضاء فرع الإسكندرية الذين مالوا إلى الماركسية، وقد أدى هذا الخلاف إلى عقد مؤتمر فى الإسكندرية (٣٠ يوليو ١٩٢٢) حضره مندوبون من جميع فروع الحزب، تقرر فيه إتخاذ فرع الإسكندرية مركزا لقيادة الحزب والأخذ بالماركسية، وأوفد محمود حسنى العرابى لحضور المؤتمر الرابع للكومنترن المنعقد بموسكو لإتخاذ إجراءات إنضمام الحزب الاشتراكى المصرى إلى الدولية الثالثة (الكومنترن) وبعد عودة العرابى إلى مصر أبلغ الحزب أن اللجنة المركزية للدولية الثالثة أشترطت لقبول الحزب فرعا لها واشترط لقبول الحزب، الآتى:-

١- فصل روزينتال

٢- تغيير اسم الحزب من "أشتراكى" إلى "شيوعى".

٣- إعداد برنامج للفلاحين وتأميم الملكيات الكبيرة وتوزيع الأراضى على المحتاجين.

عقد الحزب مؤتمرا وتمت الموافقة على التعديلات الجديدة وشكلت لجنة مركزية جديدة فيها العرابى سكرتيرا عاما للحزب[٣٨]، وأصدرت الحكومة أوامرها بطرد روزينتال ومعه اثنين من الشيوعيين أحدهما يدعى زاسلافسكى والآخر يدعى ستوكاندر، ولكن روزينتال رفض الطرد، ورفع دعوى على الحكومة وطالب فيها بتعويض كبير نتيجة للأضرار التى لحقت به، وبسبب إصراره وافق سعد زغلول على عودته لمصر بشروط التنازل عن دعوته، فوافق روزينتال وانتهت مشكلته[٣٩]، وبذلك أعلن عن قيام أول وآخر حزب شيوعى مصرى علنى فى يناير ١٩٢٣، وخلال الفترة

من يناير ١٩٢٣ إلى مارس ١٩٢٤ قام الحزب الشيوعي المصري بتبني خط "العمل المباشر" فالتحم باتحاد نقابات العمال ونظم سلسلة من الأضرابات والاعتصابات العمالية بلغت ذروتها بالإسكندرية[٣٠].

ولما سئل روزينتال عن أسباب فصله قال "أن السبب كما زعموا أنني غير شيوعي وأنتفع من الشيوعية أكثر مما أفيدها" وكتب بيانا أوضح فيه: أن الحزب الاشتراكي المصري لم يتحول في الحقيقة إلى حزب شيوعي لأنه منذ تأسيسه حزبا شيوعيا يسمى بالأسم الأشتراكي وقد أعترف بمبادئ الشيوعية وتعاليمها ووافق على خطط الدولية الشيوعية، أما تغيير الأسم فقد تم وفقا لطلب اللجنة المركزية الشيوعية الدولية وكان ذلك شرطا لقبول الحزب المصري في هذه الدولية .. وقد كنت وما زلت ولا أزال حتى آخر نسمة من حياتي شيوعيا كاملا ومخلصا إخلاصا تاما لقضية البروليتاريا.

كما سئل عن الفرق بين الاشتراكية والشيوعية؟ فكانت إجابته: أن الاشتراكية والشيوعية مشتقان من مصدر واحد، بمعنى أن مبادئهما الأُساسية متشابهة، وهذا من خلال أن كل منهما تعمل لإبطال الملكية الشخصية وتجديد النظام على قاعدة الملكية الاجتماعية[٣١]. وكان استبعاده من الحزب أحد شروط الكومنترن (الدولية الثالثة) لقبول الحزب المصري عضوا فيه .. وأن كانت "شارلوت" ابنته قد ظلت عضوا عاملا وربما قياديا في صفوف الحزب، بل وتزوجت واحدا من منظمة الأساسيين هو "أفيجدور"[٣٢].

وكان برنامج الحزب بعد أن تغير اسمه إلى الحزب الشيوعي المصري، ينص على تأميم قناة السويس، وعلى ألا تزيد ساعات العمل عن ثماني ساعات، وأن يتساوى المصريون والأجانب في الأجور، وأن تخضع المصانع لنظام التفتيش، وأن تتألف تعاونيات للإنتاج والتوزيع، وبالنسبة للفلاح إلغاء تأجير الأرض مقابل نصف المحصول وإلغاء ديون الفلاح الذي يملك أقل من ثلاثين فدانا، وعدم دفع الفلاح الذي يملك أقل من عشرة فدادين أية ضرائب، وتحديد مساحة الأراضي التي يملكها الفرد بمائة فدان كحد أقصى.

وعن نشاط الحزب الشيوعى المصرى أنه فى يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٤ أعلن عمال شركة الغزل تجدد الخلاف بينهم وبين شركتهم لأنها لم تنفذ الشروط التى قبلتها عندما قبلوا هم الرجوع إلى عملهم بعد إضراب طويل وقام العمال على أثر ذلك باحتلال المصنع، وما لبث عمال شركة الزيت فى النزهة (شركة إيجولين) أن تحزوا حزو زملائهم عمال الغزل وكان لعمال هذه الشركة نقابة قوية منضمة لإتحاد النقابات العام الخاضع للحزب الشيوعى المصرى، ويضم جناحيها على نحو سبعمائة عامل أكثرهم من اليهود الروسيين وكانت تعتبر أشد النقابات المصطبغة بالشيوعية فى الإسكندرية.

على كل حال فقد هبت وزارة سعد باشا لمقاومة الحركة وركزت جهودها فى ضرب الحزب الشيوعى واتحاد النقابات التابع له، وبدأت بمنع المؤتمر الشيوعى من الأنعقاد فى مدينة الإسكندرية[٣٣]. حيث حفلت بنشاط "توفيق نسيم" وزير الداخلية وقتذاك فيما يتعلق بالحفاظ على الأمن العام. وحرص نسيم على عدم إتاحة الفرصة لإنتشار الشيوعية فى مصر من خلال التعليمات التى تصدر لرجال الأمن فى هذا الخصوص. وكانت بعض الخلايا الشيوعية فى القاهرة فى تلك الآونة تتنافس مع بعض العناصر الأوربية بالقاهرة فى أفضل الوسائل التى تتيح نشر الشيوعية فى مصر[٣٤].

وعلى كل، فإن التجاء الحزب الشيوعى إلى سياسة التطرف وتفجيرة الصراع مع أصحاب الأعمال بطرق وأساليب تجاوزت الحدود القانونية تمثلت فى احتلال المصانع والأعتصام فيها، أدى إلى إتهام الصحف الأجنبية وزارة سعد بمعاداة المصالح الأجنبية المالية وسماحها للعمال باتباع الأساليب البلشفية، مما أدى إلى قيام الوزارة بصدور القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ بمعاقبة من يعمل على تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة[٣٥].

كانت سلطات الأمن فى الحقيقة على علم تام بتحركات هذه العناصر ورصد نشاطها يوما بيوم أمثال: محمود حسن العرابى والشيخ صفوان أبو الفتح وصموئيل كيرسون وجورج مينا كاكيس وزامبيكى وأحد الروس فى القاهرة ويدعى تشركوف

وغيرهم من الأوربيين الآخرين الذين كانوا على اتصال بموسكو لحضور المؤتمر الدولي الشيوعي الثالث[٣٦].

وفي ٥ مارس ١٩٢٤ أصدر النائب العمومي أمرا باعتقال كل من حسني العرابي وأنطون مارون(*) والشيخ صفوان أبي الفتح والشحات إبراهيم من زعماء الحزب الشيوعي المصري، وتابعت السلطات أعضاء الحزب في مدن القطر المختلفة وقبضت على بعضهم في طنطا وشبين الكوم[٣٧].

وقضت محكمة جنايات الإسكندرية (أكتوبر ١٩٣٤) بمعاقبة كل من محمود العرابي وأنطون مارون بالسجن ثلاث سنوات وبنفس العقوبة على كل من الشيخ صفوان والشحات إبراهيم واثنين من الأجانب هما "إبرام كاتسي وهليل زانبرج" وبالسجن ستة شهور على باقي المتهمين.

ترتب على ضرب الحزب الشيوعي المصري، أن النشاط الشيوعي أتجه إلى العمل السري وأصبح مطاردا من البوليس السياسي مجرما من وجهة النظر القانونية، وأن البورجوازية المصرية حرصت على السيطرة على نقابات العمال لتنأى بها عن الاتجاهات الأشتراكية مما أدى إلى إضعاف الحركة العمالية المصرية وإنقسامها[٣٨] أضف إلى ذلك أن كثير من العمال الذين انضموا إلى الحزب انفصلوا عنه لأن دعوة الشيوعية لا تتلائم مع تمسكهم بالقيم الدينية[٣٩].

استمر إضطهاد النقابات النشيطة ومهاجمة الحزب الشيوعي مهاجمة دائمة بعد إستقالة وزارة سعد زغلول وألقى القبض على فئات الشيوعيين وعلى من اشتبه فيه أنه من أصدقائهم وألقى بهم في السجن وأبعدوا أو رفتوا من وظائفهم[٤٠]. وأصدرت وزارة زيور قرارا بقانون في ٢٥ مايو ١٩٢٦ يطلق يدها في تعقب الشيوعيين ونشاطهم خاصة العناصر اليهودية التي لعبت الدور الأكبر في بعث الحركة من مرقدها ومن أهمهم "هنري كورييل وهلل شوارتز ومارسيل إسرائيل"[٤١].

من اللافت للنظر أن ما كان يطالب به الحزب سواء - الاشتراكي المصري، أم الشيوعي المصري - ينم عن أعمال وطنية يعمل على تحقيقها والسعي ورائها كل مواطن مصري وطني، على الرغم من أن زعيم الحزب يهودي شيوعي (روزينتال

ومن معه من اليهود) حتى وإن كان معظم اعضاء الحزب مصريون مسلمون. ولكن روزينتال هو مؤسس الحزب وزعيمه، ولا عجب إن كانت أهداف النظام الاشتراكى او الشيوعى تهتم غالبا بالعلم والصناعة والعمال والعدالة الاجتماعية، وينادى بالملكية العامة. وعدم الاعتراف بالملكية الفردية الشخصية - الا أن اهتمام اليهود بالعمال غالبا - إن كان هناك اهتمام -- فهو للوصول إلى الربح الكبير والسريع.

وإذا كان هذا النظام الاشتراكى أو الشيوعى روسى الأصل لا دخل لمصر فيه. فإن من أهم أهداف الشيوعية أن تكون عالمية، لذا اهتمت الشيوعية الروسية "الممثلة فى الكومنترن – الدولية الثالثة" بضم الحزب الشيوعى المصرى لها بشروطها وقد نجحت فى ذلك.

أن الشيوعية لا تنظر إلى الدين – بمعنى أن اليهود زعماء الحزب نادوا بما هو صالح لغير اليهود من المصريين – فمن أعضاء الحزب الشيوعى المصرى المسلم والمسيحى واليهودى – لا تنس أن كارل ماركس يهودى – وعلى الرغم من ذلك فإن روزينتال كانت لديه الرغبة فى تكوين التجمعات خاصة من اليهود ومساندتهم من خلال الشيوعية، كما أنه ثرى حيث كان يعمل جواهرجيا ولديه الإمكانيات لتدعيم الحزب ماليا.

هناك شخصية أخرى أشد غموضا من روزينتال، شخص لم تستطع أجهزة الأمن الإنجليزية التعرف على أسمه فأسمته (زايد مان أو زيدرمان) وكان يعمل بتجارة الأثاث فى مدينة الإسكندرية وهو روسى يهودى يمتلك مكتبة بشارع أنستاسي، يقوم بتوزيع منشورات بلشفية بين اللاجئين الروس المقيمين فى سيدى بشر وذلك عن طريق الملازم ثان "الكسندر نيكولاييف" الذى كان ضابطا بالجيش الأحمر.

نجح بوليس الإسكندرية فى جمع معلومات عن هذه الشخصية وسجل ذلك فى مذكرة سرية تقول "زيدرمان" يهودى روسى دخل إلى إنجلترا خلال الحرب – يجيد الإنجليزية – أنه ذكر لأحد المرشدين السريين أنه افتتح هذه المكتبة خصيصا لنشر الدعاية البلشفية ويقوم ببيع كتب ومجلات ومواد إعلامية بلشفية

بالإنجليزية والفرنسية فى مكتبته. وأنه قام بترويج هذه الكتب فى حلقة الدراسات الاجتماعية وجمعية Le Clrate اللتان تمارسان نشاطهما بالإسكندرية، وهو أيضا مراسل للجريدة الروسية البلشفية Noviya Mir "الحياة الجديدة".

وقد انزعجت دوائر الامن من نشاط هذه المجموعة اليهودية وأن زايدعان على علاقة وثيقة بجوزيف روزينتال ويعمل معه فى نشر الدعاية الشيوعية[٤٢].

أن الضربة التى وجهها سعد زغلول للحركة الشيوعية قد أطاحت بكل القيادات العمالية الوطنية التى تمرست بالنضال العمالى الأشتراكى فى السنوات الأربع السابقة، وجاءت حكومة زيور وهاجمت الشيوعيون وقبضت على كل المتهمين فى قضية الشيوعية الأولى ولكنها لم تجد ما تقدمهم به للمحاكمة كدليل – إلا شعبان حافظ.

وقد تألفت اللجنة المركزية الجديدة للحزب الشيوع فى ٦ أكتوبر ١٩٢٤ – أى فى اليوم الذى تم فيه صدور الحكم فى قضية الشيوعية الأولى – وقد تألفت هذه اللجنة على يد "أفيجيدور" الذى بعث به فى عام ١٩٢٤ إلى مصر لهذه المهمة. وأفيجيدور هذا من الخبراء السوفييت المستشارين فى شئون مصر، وقد حضر إلى مصر متنكرا تحت اسم "قسطنطين فايس" وهو الاسم الذى عرف به فى البوليس والنيابة وأمام القضاء، ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يحضر فيها أفيجيدور إلى مصر، فقد ذهب إلى فلسطين فى عام ١٩١٨ لوقت قصير، وبقى فى مصر سنة ونصف ثم عاد إلى روسيا، ثم أرسل إلى مصر مرتين، الأولى فى عام ١٩٢٢ والثانية فى عام ١٩٢٤ لإعادة تنظيم الحزب الشيوعى[٤٣].

"وأفيجيدور" أسمه الأصلى "بهيل كوسى" ولد عام ١٨٩٢ بأوكرانيا والتحق بالحركة الثورية فى وقت مبكر، وهاجر إلى الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى وفى أمريكا التحق بالفيلق اليهودى Jewish Legion الذى كان قيد التأليف وقتئذ وجاء إلى مصر فى أواخر عام ١٩٢٤ ليبلشف الحزب الشيوعى المحلى وتزوج من "شارلوت روزينتال".

وكان "أفيجيدور" شديد الإلمام بالنظريات الاشتراكية وبالحركة الشيوعية وله آراء ثورية عميقة وكان معه "شارلوت روزينتال" التى أقامت بمنزل والدها بالإسكندرية بينما واصل "أفيجيدور" طريقه إلى القاهرة وأقام مع "مستر بولاك Pollak وهو يعمل موظفا بمحلات "مورمز Morums وفور وصوله شرع فى إعادة تنظيم الحزب الشيوعى وأنضم إليه "المسيو أليس Ellis" وهو موظف بمحلات مورمز، كما أنضم إليه بعض المصريين أمثال "عبد السميع الغنيمى الموظف بوزارة المعارف وسكرتير الحزب الشيوعى فى القاهرة وشعبان حافظ العامل بمطبعة النظام وآخرون[٤٤]. والواقع أن اليهود كانوا أكثر إلماما وخطرا بالتنظيمات الشيوعية خاصة القادمين منهم من روسيا، أما المصريون – معرفتهم بها هى من قبيل الثورية ومناهضة الفساد والأستعمار خاصة العمال.

وقد استمر نشاط اللجنة المركزية الجديدة إلى يوم ٣٠ مايو ١٩٢٥ حين ألقت حكومة زيور القبض على أعضائها جميعا، وقد عثر فى الأوراق التى ضبطت فى منازل المتهمين على ما يثبت صلتهم بالجمعية الشيوعية الدولية الثالثة بموسكو، وأن الجمعية كانت تنفق على المتهمين فى قضية الشيوعية الأولى، كما كانت تنفق على عائلاتهم[٤٥].

واصلت حكومة زيور حملة لتصفية الحزب الشيوعى، فأصدرت قرارا بمنع دخول السفن السوفيتية إلى الموانئ المصرية، وكان من السفن التى وصلت إلى ميناء الإسكندرية، وطبق عليها هذا القرار – السفينة تشيشيرين – تحمل بضائع، وربما بعض الركاب إلى مصر فلم تكد تصل إلى الميناء الخارجى حتى أصدرت السلطات أمرا بمنعها من الدخول إلى المرفأ على أن تقوم بتفريغ شحنتها مكان وقوفها[٤٦].

كما أصدرت الحكومة قرارا بعدم السماح ببيع أو تداول الكتب الاشتراكية أو جلبها من الخارج، وأصدرت قرارا بمنع دخول جريدة "الأومانينية" الفرنسية، وجريدة "الإنسانية" التى كانت تصدر فى بيروت أو أية جريدة أو مجلات شيوعية أو اشتراكية[٤٧]. ومن المؤكد أن سلطات الأحتلال الإنجليزى لمصر وراء صدور مثل هذه القرارات والأوامر، لأن الإنجليز لهم مصلحة فى ذلك، فهم لا يحبذون الشيوعية.

كان نشاط "أفيجيدور" قويا إذ سرعان ما نظم شعبة شيوعية فى الإسكندرية برئاسة "ياناكاكيز" تاجر الأسفنج وعين الآنسه "شارلوت روزينتال" سكرتيرا للشعبة، وبالإضافة إلى لجنتى القاهرة والإسكندرية، كون خلايا كثيرة أخرى بالقاهرة والإسكندرية وبور سعيد وغيرها، وانتخب لكل لجنة خمسة أعضاء فقط من بينهم الرئيس بحيث لا يعرف أعضاء كل لجنة إلا المنضمين إليها، وتسمى هذه اللجان "اللجان المؤقتة" ومهمتها القيام بالدعاية اللازمة بين العمال والفلاحين لاستمالة أكبر عدد منهم إلى الحزب الشيوعى، وقرر أن لا يكتب العضو المنضم للحزب اسمه الحقيقى على طلب العضوية، بل يكتب أسما مستعارا، وذلك لدواعى الأمن وتصعيب مهمة الحكومة فيما لو وقعت أوراق الحزب فى أيدى البوليس، وأحتفظ أفيجيدور بكراسة خاصة تحتوى على الأسماء الحقيقية للأعضاء، وأصبح للحزب مطبعة خاصة به، كما أصدر مجلة باسم "العلم الأحمر" وهى مجلة شيوعية لنشر الأفكار الثورية[٤٨].

وفى نفس العام ١٩٢٥ جرت حركة اعتقالات جديدة بأمر حكومة زيور وصدرت أحكام بالسجن ضد ثلاثة من الأجانب هم (قسطنطين فايس (أفيجيدور) وشالوم بولاك وليون الكونين) الذين أدينوا بتهمة إدخال بذور البلشفية إلى البلاد، وبعد ذلك بعام أعتقل حوالى الثلاثين شخصا معظمهم من اليهود الروس، وهنا عملت حكومة زيور على إدخال تعديلات جديدة على المرسوم بقانون الخاص بالجنسية المصرية الصادر فى ٢٥ مايو ١٩٢٦ تقضى برفع صفة المواطنة عن كل من يحصل وشيكا على الجنسية إذا ما أتهم بإرتكاب عمل من طبيعته الإضرار بالأمن الداخلى أو الخارجى للدولة أو بالنظام الاجتماعى[٤٩] ومن المعروف أن أول قانون للجنسية المصرية صدر فى ٢١ مايو ١٩٢٦. ولكنه ظل معطلا إلى أن صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى نظم الجنسية المصرية[٥٠]. بمعنى أن قانون الجنسية الصادر فى ١٩٢٦ لم يطبق على الشيوعيين.

كما ضم الحزب "رفيق جبور" ليقوم بتحرير جريدة الحساب وهى لسان حال العمال والفلاحين وذلك لنشر الدعاية بينهم[٥١]، وكان "جبور" أحد سكرتيرى اللجنة المركزية الجديدة، وهو صحفى لبنانى مخضرم وأحد قادة جماعة لبنان

الفنى بمصر، ولعب دورا هاما فى صحافة الرأى المصرية وخاصة فى جريدة النظام الوفدية الميول، وقد ظل منذ ١٩١٨ وحتى ١٩٢٥ محررا بهذه الجريدة، ومن ثم فقد كان القبض عليه فى قضية شيوعية مثارا لأقاويل كثيرة حول علاقة الوفد بالحركة الشيوعية، متهمة الوفد الذى استخدم كل القسوة ضد الحزب الشيوعى عام ١٩٢٤ بانه على علاقة بالحزب الشيوعى[٥٢].

أما بالنسبة للقضية التى قدم لها أفيجيدور وزملائه فقد قدموا للمحاكمة، وفى ١٦ يناير ١٩٢٦ صدر الحكم على المتهمين الشيوعيين الأجانب فى القضية رقم ٨٢٧ جنايات شبرا لعام ١٩٢٥ بالسجن مع الشغل لمدة ثلاث سنوات على كل من قسطنطين فايس (افيجيدور) ٣٦ سنة مولود فى النمسا وشالوم بولاك – ٢٥ سنة مولود بموسكو – وليون ألكونين – ٣٩ سنة مولود بموسكو – وبراءة كل من "شارلوت روزينتال" وريدال هرشليك ويانا كاكيز" من التهم المنسوبة إليهم[٥٣] ومعاقبة كل من رفيق جبور والشيخ شاكر عبد الحليم (طالب بالأزهر) وألهامى أمين (مخزنجى بالسكة الحديد وشعبان حافظ بالسجن لمدة سنة واحدة[٥٤]، أما رفيق جبور فقد حوكم باعتباره عضو فى سكرتارية اللجنة المركزية للحزب، ففى خلال المحاكمة نسبت إليه كل المقالات التى نشرت فى مجلة الحساب، والراجح أنه أبعد عن البلاد بعد وفاء مدة العقوبة.

وكانت مجلة الحساب تقوم بالدفاع عن حقوق العمال والفلاحين وهى تنشر "بيان لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين، ووهو برنامج مرحلى تقدم به الحزب للمرشحين والناخبين، وهى توجه نداءها فى نهاية البرنامج إلى الفلاحين والعمال قائلة "لا تعطوا أصواتكم لأى شخص لا يقبل هذا البرنامج ويعد بتنفيذه".

وعندما تضع الحكومة العقبات أمام مشاركة العمال والفلاحين فى الأنتخاب فى محاولة لقصر منح حق الانتخاب على دافعى الضرائب العقارية وحملة الشهادات تنشر "الحساب" التعليق التالى موقعا باسم "رفيق جبور": الوزارات تريد ٩٠٠,٠٠٠ جنيه من أموال العمال والفلاحين لزيادة مرتبات كبار موظفيها، ثم تفكر الحكومة فى حرمان الطبقة العاملة من الانتخاب"[٥٥].

كما أسس ثلاثة من اليهود المصريين أو المتمصرين منظمة طليعة العمال وهم: "يوسف درويش وريمون دويك وأحمد صادق سعد" الذى أضاف اسم "أحمد" الإسلامى إلى اسمه) والثلاثة كانوا يدينون الصهيونية ويعتبرونها حركة عنصرية استعمارية، ويدينون هجرة اليهود إلى فلسطين، ويطالبون بأن تقوم فى فلسطين دولة علمانية ديمقراطية تضم سكانها من العرب واليهود على قدم المساواة، وكان ذلك مبدأ جميع الاشتراكيين فى العالم. إلا الذين فى قلوبهم مرض من دعاة الصهيونية أدعياء الاشتراكية، ومنهم من حاربهم هؤلاء الثلاثة وكان من غير المعقول أن يوافق الشيوعيون الذين فرحوا عام ١٩٢٤ بإلغاء الخلافة العثمانية، رغم تسامحها مع المخالفين فى العقيدة على قيام دولة جديدة فى المنطقة على أساس من الدين تعلنها أقلية معظمها من المهاجرين اليهود[٥٦] وهل هذا يعنى أنهم ضد إقامة وطن قومى لليهود؟ بالطبع لا، وذلك لأنه إذا فرضنا أنهم وضعوا موضع الاختيار بين مصر وفلسطين الوطن – على أن لا يكون لهم عملا يخص النشاط اليهودى فى مصر – لاختاروا فلسطين .. كما تذكر سهام نصار: أن جريدة لارفيو سبونيست تصف مشاعر الطائفة اليهودية "إن استقبال الفيلق اليهودى اكتسب طابع العيد القومى، فقد شاركت كل المنظمات اليهودية وجميع أبناء الطائفة تقريبا استقبال الفيلق اليهودى الذى طاف شوارع القاهرة .. وارتفعت الأعلام الصهيونية فوق المتاجر والمنازل اليهودية، ويبدو أن الطائفة جعلت من مرور الفيلق اليهودى فى الأحياء التى تقطنها اليهود بالقاهرة مظاهرة وطنية لرفع معنويات الجنود اليهود، وانضم إلى الموكب أعضاء المنظمات الصهيونية وتلاميذ الملجأ وجمعية قدامى التلاميذ، ومرشدات صهيون وعمال وعاملات محلات شيكوريل ومورومس وأورزدى بك (عمر أفندى)"[٥٧]. وجميعها محلات يهودية برأسمال يهودى وعمال يهود، وأرباح تعود على اليهود.

بالإضافة إلى ما سبق تكونت جماعة أخرى سمت نفسها جماعة "الخبز والحرية" انقسمت على نفسها إلى اتجاهين، الأول: تروتسكى وكان يرأسها "أنور كامل وفتحى الرملى" والثانى ستالينى يتزعمه يهودى إيطالى يدعى "مارسيل اسرائيل" وكان هدفه ربط مصر بموسكو، وهو يؤمن بالعمل السرى[٥٨] وكان مارسيل

عضوا فـي رابطـة أنصار السلام بالقاهرة[٥٩]، وهـو يهودي ثرى. والده كـان يمتلـك محلجا للقطن - سبقت الإشارة إليه - وقد راعه منظر الأطفال الفلاحين الذين يساقون سوق الأنعام للعمل ست عشرة ساعة يوميا فى جو يتنافى مع أبسط قواعد الصحة العامة.

و"يوسف حزان" الذى كان مهندسا زراعيا هاله أيضا سوء أحوال عمال التراحيل والطريقة اللاإنسانية التى يعاملون بها، وكذلك الحال بالنسبة "لريمون أجيون وديدار روسانو" وغيرهم، هزهم جميعا بؤس الطبقة العاملة المصرية دون أن يعرفوا شيئا عن واقع المجتمع المصرى الذى كانوا يعيشون على هامشه فى الأبراج العاجية للبورجوازية اليهودية، إن تأثر هؤلاء اليهود بسوء أحوال العمال والفلاحين كان وراء إهتدائهم إلى الشيوعية[٦٠].

وإذا كان مارسيل لم يضم اسمه كعضو فى مجلس إدارة "الخبز والحرية" إلا أنه كان مسئولا عن ثلاثة أشخاص من مجلس الإدارة المكون من (أنور كامل ود.عبد العزيز هيكل وأسعد حليم وفتحى الرملى وصالح عربى)، وكان مارسيل نشيطا فى إتجاهات عديدة فقد أسهم فى تأسيسه جمعية أخرى يغلب عليها الأجانب أنشأت ناديا أسمته "ثقافة وفراغ"[٦١].

كان أهم اهتمام لمارسيل هو تكوين ماركسيين من بين الطلاب والعمال المصريين، والعمل على ضم مصريين إلى رابطة "أنصار السلام"[٦٢] التى أنضمت مع مثيلتها التى تأسست بالقاهرة - وكان أغلبية الأعضاء من اليونانيين واليهود من مختلف الجنسيات - وكان المحرك الحقيقى وراء هذا النشاط "بول جاكو دى كومب" إلى "التجمع العالمى للسلام" وقد استطاعت هذه الجماعة الماركسية أن تنمى من نشاطها بشكل محدود خلال عدة سنوات بعد عام ١٩٣٤ (تاريخ تأسيس رابطة أنصار السلام)، لكن نشاطها المحدود هذا اقتصر على الأوساط الأجنبية[٦٣]. وذلك بمناسبة حرب الحبشة كواجهة علنية لتنظيم سرى شديد الحذر والأنغلاق[٦٤].

أما عن "بول جاكو دى كومب" فهو واحد من الشخصيات الهامة فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، وقال عنه البعض أنه كان مندوب الكومنترن فى مصر، وأنه

مؤسس إحدى التنظيمات الشيوعية الأساسية (د. ش) (الديمقراطية الشعبية) وهو يهودى من أصل سويسرى - ولد بالقاهرة وكان والده مهندس مشهور يمتلك شركة كبيرة للمصاعد وللمقاولات الكهربائية. وقد أرسله والده إلى أسوان عام ١٩٣٢ حيث كانت شركتهم تقيم مشروعا متعلقا بكهربة خزان أسوان وكان أول اتصال حقيقى له مع العمال والفلاحين المصريين وأحس بسوء حالهم وأنه عمل على إنشاء منابر للعمل الشيوعى فى القاهرة والإسكندرية لممارسة النشاط السياسى والثقافى وتنظيم المحاضرات والمناقشات، وكانوا يصورون ذلك من خلال نشرة بالعربية والفرنسية، وقاموا بتجنيد عدد من اليونانيين واليهود والإنجليز[٦٥].

وظل جاكو يعمل حوالى ست سنوات كاملة فى نشاط علنى وسرى متصل ليكون مجموعة صغير معظمها من الأجانب وليس فيها من يمكن القول بأنهم مصريون سوى ثلاثة من أصل يهودى وذوى ثقافة أجنبية هم (ريمون دويك ويوسف دروين وصادق سعد)، وقد دفع جاكو دى كومب هؤلاء الثلاثة إلى الابتعاد عن المجموعة الأجنبية ليعملوا مستقلين[٦٦].

وهناك الكثير من اليهود الذين كانوا ينتمون إلى الشيوعية فبجانب ما سبق ذكره هناك "أدوار ليفى" وهو محام مختلط من الإسكندرية، كان أحد قادة الاتجاهات اليسارية فى الثلاثينيات شارك فى تأسيس جمعية ثقافية اسمها Easaayistes عام ١٩٢٥ وكان أعضاؤها من يونانيين ويهود وشوام وقليل عن المصريين الأقباط وقليل جدا من المصريين المسلمين، وكانت تصدر مجلة اسمها L'Effort (المجهود).

هناك أيضا "أيلى ميزان" أخو زوجة "بول جاكو دى كومب" يوضح أن (رابطة مكافحة العداء للسامية) التى تأسست عام ١٩٣٣ برئاسة المحامى "ليون كاسترو" مع وصول هتلر إلى الحكم فى ألمانيا فزاد عداء اليهود للنازية، ومن ثم كان اليهود ضد غزو الحبشة، وهذه أساس محاربة اليهود للعداء للسامية ثم تحولهم إلى شيوعيين.

وحملات الدعاية ضد النازية هى مقاطعة البضائع الألمانية ومقاطعة الأفلام والمجلات الألمانية والتى تعطف على ألمانيا، والرابطة كانت مكونة من اليهود وقليل من الأرمن واليونانيين.

أما "مارسيل ميسيكوا" مولود بالإسكندرية عام ١٩٠٧ - محام - بدأ نشاطه السياسى الشيوعى عام ١٩٣٦ مع مجموعة من اليهود واليونانيين منهم شارل عيسوى - مؤلف كتاب واسع الشهرة عن الاقتصاد المصرى) وأمبل نجار(٦٧). وهناك الكثير من اليهود الذين كان لهم نشاط شيوعى.

كثير من اليهود يوضحون أن اليهود الشيوعيون ضد اليهود الصهاينة، فيذكر أحمد صادق سعد (يهودى) وهو أحد الكوادر اليسارية فى مصر، أن كبار اليهود فى مصر كانوا يخشون انتشار الحركة المعادية للسامية، ولذلك رأوا مساندة بعض الماركسيين باعتبار أن الحركة الديمقراطية أحسن درع ضد العنصرية، غير أن أغلب هؤلاء الكبار كانوا يعملون فى الوقت نفسه على محاولة استغلال النشاط الماركسى بين اليهود كفرس يجرى مع الصهيونية". ويقول أيضا "أن زملاءه فى جماعة أنصار السلام وقفوا ضد هذه المحاولات لاعتبارهم الحركة الصهيونية حركة معادية للشعوب العربية. ولكن هذا لم يكن موقف بعض الماركسيين الآخرين، ومنهم إيلى ميزان الذى كان بارزا فى ذلك الوقت فى إحدى الجماعات الطلابية، فأغمض عينيه عن النشاط الصهيونى الذى كان يجرى داخل هذه الجماعة وما حولها.

ويعتبر جاكو دى كومب رئيس اتحاد أنصار السلام أن ليون كاسترو كان معاديا للسامية، وأنه اتخذ من هذه الزاوية مواقف يسارية وتعاون مع اليسار، لكنه كان صهيونيا أيضا(٦٨).

وكما سبق أن ذكرنا أن اليهود فى الشيوعية وكذلك فى الصهيونية يخططون لمصلحة اليهود أولا وأخيرا، ولكن الشيوعية كانت تختلف عن الصهيونية فى الهدف، لذا فإن أعضاء التنظيمات الشيوعية من اليهود وغير اليهود، أما الصهيونية فالجميع من اليهود، وكانت الشيوعية تحارب الواقع الاجتماعى السئ فى الدولة وفى العالم فكما سبق ذكره أن هدف الشيوعية العالمية، لذا كانت تحاربها الحكومة

وتتعقبها، وقد سبق الحديث عن ذلك وتذكر سهام نصار أن "شحاته هارون يعترف بأن القوى التقدمية (اليسار) والأحزاب المصرية لم تنتبه لخطر الصهيونية وأنه لم يتصد لمقاومة الصهيونية في بداية الأمر سوى (الأخوان المسلمون)، الذين فعلوا ذلك من منطلقات عنصرية وسوفيتية – وفي هذا ما يدحض الادعاء بأن اليسار كان أول من تصدى للصهيونية في مصر[٦٩]. فالشيوعية وإن كثر بها غير اليهود – لكن كان يقودها اليهود وهؤلاء ينتمون لليهودية التي تسعى إلى نمو يهود فلسطين والوطن القومي، وينتمون أيضا للصهيونية. فكما توضح أوراق هنري كورييل على سبيل المثال: أنه أي هنري كورييل الشيوعي على علاقة بالصهيونية، كما كانت علاقته بالجنود الصهاينة[٧٠] وغير هنري كورييل لكثير من اليهود المنتمين إلى الصهيونية مع أنهم ضمن التنظيمات الشيوعية.

ليس هذا فحسب، بل هناك تعاون فيما بينهم، فمع وصول هتلر إلى الحكم في ألمانيا عام ١٩٣٣ لاحت بوادر الخطر النازي والفاشي. فتحالف اليسار مع الصهيونية، ويتضح ذلك من خلال "رابطة مقاومة العداء للسامية" التي تأسست في مصر في نفس العام – حيث استطاع ليون كاسترو – الشيوعي الصهيوني – رئيس الرابطة أن يضم إلى الرابطة بعض اليساريين[٧١]. ومن الممكن أن يأتي العداء نتيجة اقتناع بعض اليهود بالصهيونية واقتناع البعض الآخر بالشيوعية، ولكن في النهاية الفريقان يهود يعملون لمصلحة اليهود، والعمل على جمع الشتات اليهودي.

فمن المؤكد أن يهود مصر – كذلك – سواء المنتمي منهم إلى الشيوعية أو إلى الصهيونية – فالجميع يهود والدليل على ذلك:

١ – استقبال يهود مصر لليهود الفارين من روسيا والشام ومد يد العون لهم ماليا ومعنويا.

٢– تكوين الجمعيات والرابطات لتجميع اليهود.

٣– تعاطف السلطات المصرية مع الصهيونية وعدم محاربتها كما فعلت مع الشيوعية فيما بعد.

أما عن وجود مصريين مسلمين داخل هذه التجمعات لأنها في اعتقادي غير واضحة المعالم لهؤلاء المسلمين في ذلك الوقت، وعن قبولهم فيها من جانب اليهود، لأن المصريين هم خير عون لليهود ومناصرتهم لما يسعون إليه، خاصة في عمليات الأضراب والاعتصاب، فقد شمل الحزب الذي تزعمه روزينتال على سبيل المثال آلاف من الأعضاء معظمهم من العمال، وذلك لأن الشيوعية تناصر العمال.

والسؤال الآن، هل للرأسمالية اليهودية دور في نشأة التنظيمات الشيوعية؟ نعم، فمعظم اليهود الذين قادوا هذه التنظيمات كانوا أغنياء أو أبناء أغنياء حتى يستطيع نشر آراء التنظيم من خلال إنشاء الصحافة التي أسهمت في الدعاية للشيوعية، وقد سبقت الإشارة إلى من كان والده صاحب بنك أو صاحب محلج أو صاحب مشروع تجاري أو صاحب شركة عقارية أو على الأقل يمتلك أسهم عقارية أو تجارية أو غير ذلك في المشروعات الكثيرة المنتشرة في مصر .. فاليهود هم الذين كانوا مسيطرون على الاقتصاد المصري، وأنظر في ذلك الفصل من الأول إلى الرابع.

أن مطاردة الحكومة للشيوعيين كانت سببا في ضعف الحركة الشيوعية في مصر، أن افيجدور وهو ذو خبرة بشئون مصر قد حاول تفسير ذلك في عام ١٩٣٤ قائلا: أن الشيوعيين قد أخفقوا لأن الجماهير كانت تؤمن بحزب الوفد، ولأن معظم أعضاء الحزب الشيوعي كانوا من الأجانب، كما أن الشيوعيين المصريين – عصيانا منهم لتعليمات الكومنترن – قد رفضوا إنشاء حزب شيوعي غير مشروع، وتمسكوا بأوهام وجوب تأمين شكليات مشروعية نشاطهم. كما أن اتصالاتهم بالفلاحين كانت ضعيفة، بينما شلت الأعتقالات المستمرة الحزب، فلم يستطع إلا بمساعدة الكومنترن أن يعيد إنشاء منظمة شيوعية.

كما أن عدم التزام بعض الشيوعيون النشطين بمبادئ الشيوعية ويرفضون من ثم الالتحاق بالكومنترن (روينتال) مثلا، وقد أبدت الشيوعية ضعفا عندما تلقت أول ضربة على يد سعد زغلول وتلتها ضربات الحكومات المتعاقبة، مما أدى إلى

إفلاس الحركة ولم تستطع أن تستأنف نشاطها إلا عندما أخذ الكومنترن يموليها بالعناصر الأجنبية.

لم يكن للشيوعية جمهور من الوطنيين المصريين للاختلاف بين الدين الإسلامي الذي يحمي الملكية الفردية وبين مبادئ الشيوعية التي هي على العكس من ذلك خاصة وأن مصر بلد زراعي.

وهناك عامل آخر لضعف الشيوعية في مصر يبينه لنا دكتور عبد العظيم رمضان وهو وجود الاستعمار البريطاني بما كان يمثله من حماية الاحتكارات والاستثمارات الأجنبية في البلاد كان عاملا قويا في مقاومة الأفكار الاشتراكية في مصر[٧٢]، وفي اعتقادي أن أهم عامل للضعف هو أن الحركة الشيوعية لم تكن نابعة من صميم المصريين إنما اعتمدت على الأجانب خاصة اليهود، وحتى اليهود المصريون لم تكن لديهم القدرة على جذب الأعداد اللازمة للتنظيم لاختلاف الدين والثقافة واللغة فمعظم اليهود حتى المصريون منهم كانوا يتعلمون في مدارس أجنبية بلغات أجنبية، ولم تكن لديهم أو في فكرة عن اللغة العربية، لذا لم تكن هناك روابط بينهم وبين المصريين حتى وأن أرسلوا البعض منهم إلى روسيا لتعلم المبادئ الشيوعية ويعترف جاكو دي كومب فيقول: كانت المشكلة الأساسية التي تواجهنا هي عدم معرفة اللغة العربية ومشكلة الترجمة، وعلى أية حال فقد كان أساس عملنا هو الحذر الشديد جدا.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف الشيوعية في مصر يقول د. رفعت السعيد: "أن الجزء الأكبر من اللوم يجب أن ينصب – أساسا – على أسلوب الكومنترن في تعيين سكرتير عام الحزب، بقرار علوي يصدر بعيدا عن كادر الحزب وعن أعضائه، وعلى أية حال فإن قرارا كهذا قد أصاب الحزب المصري والعمل الثوري المصري ككل بضربات عنيفة .. وقد ترددت شائعات كثيرة عن صدور قرار من الكومنترن بحل الحزب .. وابتداء من عام ١٩٣٥ لم يعترف الكومنترن بالحزب لعضو في الكومنترن، حيث أن طبعة ١٩٣٥ أسقطت اسم الحزب المصري من قائمة الأحزاب الشيوعية في العالم[٧٣].

أيضا من أسباب ضعف الحركة الشيوعية في مصر، وقف الدين الإسلامي والممثل في فتوى شيخ الإسلام بالآستانة موقفا مضادا ضد الأشتراكية والبلشفية لأنها تشكل خطرا على الإسلام[٧٤]. كما فعل فيما بعد هتلر الذى اضطهد الشيوعيون بجانب اليهود، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

إذا كانت ظروف الفقر والاحتلال والمطالبة بالحقوق بالنسبة للمصريين دفعتهم الدخول في التنظيمات الشيوعية، فما العوامل التي دفعت اليهود وهم أغنياء للدخول في هذه التنظيمات؟

يرجع هنرى كورييل ظاهرة اعتناق الشباب اليهودى المنتمى إلى جنسيات أجنبية في مصر للشيوعية، إلى تأثر هؤلاء بالنضال الأوربى وخاصة انتصار الحزب الشيوعى الفرنسى والجبهة الشعبية في انتخابات ١٩٣٦ بحكم ثقافتهم الفرنسية، كما يرجع إلى تأثرهم بالحركة الشيوعية الدولية بشكل أكبر من العناصر المصرية، هذا فضلا عن نفورهم من الفاشية.

ويرجع بعدهم عن الحركة السياسية المصرية في الحقبة الممتدة من منتصف الثلاثينيات حتى مطلع الأربعينيات إلى افتتان الكثير من الوطنيين المصريين بالفاشية، ولعله نسى أن يضيف لذلك عداء الحركة السياسية المصرية للأجانب، وخاصة البورجوازية الأجنبية التي كانت مصر بالنسبة لها كالبقرة الحلوب، ولكن هنرى كورييل يستدرك قائلا: "إن أولئك الشيوعيين اليهود ذوى الثقافة والانتماء الأجنبى نجحوا بحق في اكتساب البعد الوطنى عن طريق انخراطهم في الشيوعية، فباعتناقهم الشيوعية في مصر أصبحوا شيوعيين مصريين، وكأن موقع ممارسة النشاط الشيوعى يضفى الهوية على هؤلاء وليس التعبير الصادق عن الطبقة العاملة المصرية التي يفترض أن يكون العمل الشيوعى تعبيرا عن طليعة تلك الطبقة، التي كان أولئك الشيوعيون الأجانب اليهود يجهلون كل شئ عن واقعها التعس عندئذ[٧٥].

لعب أولئك الشيوعيون الأجانب اليهود دورا لإحياء الحركة الشيوعية المصرية الثانية، ويرى هنرى كورييل أن هناك فترة انقطاع في تاريخ الحركة

الشيوعية المصرية فيما بين ١٩٢٤ - ١٩٤٠، وأنه لم تكن هناك حركة، ولم تكن هناك تنظيمات شيوعية، وإنما كان هناك شيوعيون مصريون، ويعارض استمرارية الحركة التي يقول بها رفعت السعيد[٣٦].

وعن دخول المسلمين في التنظيمات الشيوعية يقول أحد الخنازير ويدعى "ماريسون" أن المسلمين قد أكتشفوا أن الإسلام لا يستطيع حل مشكلاتهم وإدارة شئونهم فتبنوا نظام الحكم الشيوعي، ولو أنصفوا وصدقوا مع أنفسهم لقبلوا الدخول في دين المسيح الذي جاءنا بالحقيقة كاملة وأعطانا أكثر مما أعطاهم الإسلام، أو ما يمكن أن تعطيهم الماركسية أو الاشتراكية".

ويرد المؤلف د. محمد محمد أبو ليله: "ولسنا ندري ماذا أعطى المسيح للمسيحيين وأي شئ يا ترى قد تركه لهم المسيح بشأن علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع وإدارة شئون الحكم، أو في تنظيم العلاقات الدولية وغيرها مما تتطلبه الحياة المدنية أنه لم تصل أوربا إلى ما هي عليه الآن من حضارة ومن تفوق عسكري وتكنولوجي إلا بعد أن فصلت الدين عن الدولة وهمشت دور رجال الدين في المجتمع المسيحي.

ويقول المؤلف أيضًا: "لسنا نعني بكلامنا هذا أن نقلل من شأن المسيح عليه السلام، بل نرفض أن يحمل على المسيح ما ليس له ولو أمعن "ماريسون" النظر لما سهل عليه الجهر بهذا الكلام، فإن الشيوعية كانت قد انتصرت أول ما انتصرت في روسيا النصرانية الأرثوذوكسية ثم انطلقت فيها لتشمل بلاد مسيحية كثيرة، قبل أن تدخل البلاد الإسلامية، بل أن المسلمين هم الذين قاوموا الديكتاتورية الشيوعية داخل روسيا وخارجها، يضاف إلى ذلك أن الشيوعية لم تضرب إلا بتحالف المسلمين مع الغرب، ثم أن الشيوعية لم تكن خطأ بديلا عن الإسلام أبدًا، بل ولن يصلح لحكم المسلمين أي نظرية أو نظام آخر فالإسلام دين حي لديه القدرة في التعامل مع الأنظمة المختلفة[٣٧].

والرد على هذا، ألم يكن الإسلام أساس ما فيه الغرب من تقدم؟ ألم تكن الحضارة الإسلامية هي الأساس المتين للحضارة الأوربية الحديثة في شتى العلوم؟ ألم تكن أوربا مظلمة ظلام دامس في العصور الوسطى وقت إن كان نور الإسلام يشع في كل بقاع الدنيا؟.

حواشي الفصل السادس

١- د. محمود محمد سليمان: المرجع السابق، ص١٥٦.

٢- د. محمود متولي: مصر والحركة الشيوعية، مرجع سابق، ص٢٣.

٣- د. سهام نصار: الصحافة الإسرائيلية. مرجع سابق، ص٧٨.

٤- مجلة الهلال، عدد أغسطس ٢٠٠٠، مقال بقلم، عبد الرحمن شاكر: محنة اليسار المصرى، ص٢٠.

٥- د. رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٠٠ - ١٩٤٠ المجلد الأول، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ط٥، ١٩٨٧، ص١٨٢، ١٨٣.

٦- مارسيل كولومب، ترجمة، زهير الشايب: تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠، مكتبة مدبولي (ب. ت). ص٢٢٣.

٧- أوراق هنرى كوريل والحركة الشيوعية المصرية، دراسة، د. رؤوف عباس، ترجمة، عزة رياض، سينا للنشر، طبعة أولى ١٩٨٨، ص١٦.

٨- د. لطيفه محمد سالم: مصر فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص١٩٩.

٩- أوراق مصطفى كامل: المقالات - الكتاب الأول، ص٢٨٦.

١٠- د. عبد العزيز رفاعى: العمال والحركة القومية فى مصر الحديثة ١٩٠٠ - ١٩٥٢، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص٩٣.

١١- د. عبد العظيم رمضان: الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو، مكتبة مدبولي، ١٩٨١، ص٤٢.

١٢- ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩، ص٣٨١، ٣٨٣ وثيقة من م. تشيتام إلى إيرل كيرزون فى ١٩١٩/٩/١١.

F.O. 407/ 185, No. 436, Sir M. Cheetham to Earl Curzon, sep.

١٣- نفسه، ص٤٢١، ٤٢٢.

١٤- د. عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، جـ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ثالثة، ١٩٩٨، ص٥١٤، مارسيل كولومب: المرجع السابق، ص٢٢٣، ٢٢٨.

١٥- د. رفعت السعيد: المرجع السابق، ص١٨٢، ١٨٣.

١٦- أحمد عاطف حسن: تاريخ الحركة النقابية المصرية، مرجع سابق، ص٨٦.

- وفى خطاب لسعد زغلول فى ٢١ مايو ١٩٢١ يقول: "إنى لست ممن يهتمون بالمباحثات فى هذه الشئون الاجتماعية وأنى لا أجهد نفسى فى أمر الكوموتية أو البلشفيه ولا أبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية. انظر، د. عبد العزيز رفاعى: العمال والحركة القومية فى مصر الحديثة ١٩٠٠ - ١٩٥٢. مرجع سابق، ص٩٤.

١٧- أوراق هنرى كوريل والحركة الشيوعية المصرية، مرجع سابق ص١٦.

١٨- د. عبد العظيم رمضان، ص٥١٥، ٥١٦.

١٩- د. رفعت السعيد، ص٢٣٥.

٢٠- نفسه، ص٢٢٦ - ٢٢٩، د. عبد العظيم رمضان، ص٥٢٥، شهدى عطيه الشافعى، ص٤٣، ٤٤، الأهرام فى ١٩٢١/٢/١٤.

٢١- أحمد حمروش: ثورة ٢٣ يوليو جـ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص٧٥.

٢٢- د. عبد العظيم رمضان، ص٥٢٧، ٥٢٨، وانظر، د. رفعت السعيد، ص١٨٤، ١٨٥، ٢٤٥.

٢٣- د. محمود متولى: مصر والحركة الشيوعية، مرجع سابق، ص٩٢.

٢٤- أحمد حمروش: المرجع السابق، ص٧٦.

٢٥- د. رفعت السعيد، ص١٨٤ . ١٨٥ .

٢٦- شهدى عطيه الشافعى، ص٤٤، ٤٩.

٢٧- أحمد رشدى صالح: دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص٤٧.

٢٨- أوراق هنرى كورييل والحركة الشيوعية فى مصر. ص١٧ . وانظر الأهرام فى ٧ مارس ١٩٢٤ ، وللمزيد، أنظر، مارسيل كولومب، ص٢٢٣، ٢٢٤.

٢٩- د. محمود محمد سليمان، ص١٦٠ .

٣٠- أوراق هنرى كورييل، ص١٧ .

٣١- الأهرام فى ٧ مارس ١٩٢٤ .

٣٢- د. رفعت السعيد، ص١٨٧ ، ٣٣٨.

٣٣- د. عبد العظيم رمضان، ص٥٤٦.

٣٤- عادل إبراهيم الطويل: محمد توفيق نسيم باشا ودوره فى الحياة السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص٦٣، ٦٤.

٣٥- د. عبد العظيم رمضان: الفكر الثورى فى مصر، ص٤٨، ٤٩.

٣٦- عادل إبراهيم الطويل: المرجع السابق، ص٦٣، ٦٤.

(*) كان أنطون مارون سكرتير الاتحاد للنقابات، وقد لعب دورا كبيرا فى إنشاء نقابات الإسكندرية وأستطاع أن ينظم عمال مصانع التكرير الذين كانوا يشتغلون اثنتى عشرة ساعة نظير قرشين فى اليوم، وقد مات فى سجنه، انظر، أحمد رشدى صالح: المرجع السابق، ص٤٩ - مات فى سجن الحضرة عام ١٩٢٥ - انظر، د. عبد العظيم رمضان: الفكر الثورى، مرجع سابق، ص٤٩.

٣٧- د. عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر، مرجع سابق، ص٥٣٧ - ٥٤٦.

٣٨- أوراق هنرى كورييل والحركة الشيوعية فى مصر، ص١٧، ١٨.

٣٩- أحمد عاطف حسن: المرجع السابق، ص٦٩، ٨٦.

٤٠- أحمد رشدى صالح: المرجع السابق، ص٤٩.

٤١- أوراق هنرى كورييل، السابق، ص١٨.

٤٢- د. رفعت السيد، ص١٨٧ - ١٩٠.

٤٣- د. عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص٥٥٠.

٤٤- د. محمود محمد سليمان، ص١٦١.

٤٥- د. عبد العظيم رمضان، ص٥٥١.

٤٦- الأهرام فى ١٩٢٥/٦/١٨.

٤٧- د. رفعت السعيد: الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ - ١٩٤٨ مكتبة مدبولى - الطبعة الثانية ١٩٧٧، ص١٨، ١٩.

٤٨- د. محمود محمد سليمان، ص١٦١، ١٦٢.

٤٩- مارسيل كولومب، ص٢٢٨.

٥٠- الجدير بالذكر أنه لم تكن هناك جنسية مصرية قائمة بذاتها، ولكن المصريين كانوا يعتبرون من رعايا الدولة العثمانية حتى١٩١٤/١١/٥ انظر، د. شفيق شحاته: المرجع السابق، ص١١١ وهذا التاريخ هو تاريخ دخول تركيا الحرب، وفى ١٩١٤/١٢/١٨ لم تعد مصر من رعايا الدولة العثمانية حيث ألغيت السيادة العثمانية وأعلنت الحماية الإنجليزية على مصر الرأسمالية الأجنبية فى مصر، مرجع سابق، ص٣١. انظر، د. فرغلى على تسن: المرجع السابق، ص

وقد صدر أول قانون للجنسية المصرية فى ٢١ مايو ١٩٢٦ فأقام الجنسية المصرية على أساس حق الدم وحق الأقليم، ونظم الانتقال من الجنسية العثمانية أو الرعوية العثمانية إلى الجنسية المصرية، وظل هذا القانون معطلا إلى أن صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى نظم الجنسية المصرية، وحصل الأجانب عليها، انظر، دار الوثائق القومية، محفظة ٥٤ مصلحة الشركات، ملف ١٨٢ - ٢٨٤/٣ جـ١، وثيقة ٣٠ فى ١٩٤٩/١٠/١٧، محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ١٤ (أ)، ملف ١٨٢ - ٢٣٧/ ٣ جـ١ وثيقة ١٠٢، وانظر، أيضا د. شفيق شحاته، ص١١٢.

وعن الجنسية المصرية، انظر، د. فرغلى على تسن، ص٣١،٣٢.

٥١- د. محمود محمد سليمان، ص١٦٢.

٥٢- د. رفعت السعيد: الصحافة اليسارية - المرجع السابق، ص١٩.

٥٣- د. محمود محمود سليمان، ص١٦٣.

٥٤- د. عبد العظيم رمضان، ص٥٥٤.

٥٥- د. رفعت السعيد: المرجع السابق، ص٢٠، ٢١، ٢٩.

٥٦- مجلة الهلال، العدد السابق، نفس المقال، ص٢١.

٥٧- د. سهام نصار: الصحافة الإسرائيلية، ص٤٣٣، ٤٣٤.

٥٨- د. محمود متولى: الحركة الشيوعية فى مصر، ص٢٣. ٢٤.

٥٩- د. رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية، ص٧٠٧.

٦٠- أوراق هنرى كورييل والحركة الشيوعية فى مصر، ص٢٢، ٢٣.

٦١- د. رفعت السعيد: المرجع السابق، ص٧٢٣.

٦٢- نفسه، ص٧٠٧.

٦٣- نفسه، ص٧٠٤.

-وفى ١٩٣٩ كون مارسيل إسرائيل وراؤول كورييل وهنرى كورييل وريمون أجيرن وعزرا هرارى والأنستان استرستون وهنريت أربيه (الاتحاد الديمقراطى) وضم الأعضاء السابقين فى رابطة أنصار السلام ومجموعة الإيطاليين المناهضين للفاشية انظر، د. محمود محمد سليمان، ص١٦٧.

٦٤- د. عبد العظيم رمضان: الفكر الثورى، مرجع سابق، ص٥١.

٦٥- د. رفعت السعيد: المرجع السابق، ص٦٦٩، ٦٧٠، وانظر، د. محمود محمد سليمان، ص١٦٧.

٦٦- د. رفعت السعيد: الصحافة اليسارية ص١١١.

بدأ هذا الثالوث العمل المستقل عام ١٩٤١.

٦٧- نفسه: تاريخ الحركة الشيوعية، ص٦٦٢ - ٦٦٦، ٦٨٨.

أميل نجار سفير إسرائيل فى روما عام ١٩٧٣.

٦٨- د. سهام نصار، ص٨٠، ٨١.

٦٩- نفسه، ص٨٠.

٧٠- أوراق هنرى كورييل، ص٢٥.

-حصل هنرى كورييل على الجنسية الفرنسية وأقام في باريس حتى أغتيل في حادث دموى غامض عام ١٩٧٨ - حيث كان هنرى يتولى شبكة لدعم الإرهاب الدولى أقامها السوفيت. أنظر. عرفه عبده، ص١٧٦.

٧١- د. سهام نصار، ص٨٠.

٧٢- د. عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر. ص٥٥٨ - ٥٦٠.

٧٣- د. رفعت السعيد: الحركة الشيوعية، ص٥١٤، ٥١٥، ٦٧٠، وانظر، أوراق هنرى كورييل، ص٣٠.

٧٤- الأخبار في ١٩٢٠/٩/٢٠.

٧٥- أوراق هنرى كورييل، ص٢٧، ٢٨، ٣٢.

٧٦- نفسه، ص٣٢.

٧٧- د. محمد محمد أبو ليله، ص٧٧ - ٧٩.

الخاتمة

الخاتمة

سيطر اليهود على معظم مجالات الاقتصاد المصرى، فأنشأوا الشركات الزراعية والعقارية والمالية والتجارية وحتى الصناعية والخدمية. لم يتركوا مجالا إلا ودخلوه، وكان أهم مجال حقق لهم الأرباح الطائلة هو مجال الربا، وزادت سيطرة اليهود أكثر مع زيادة أعدادهم خلال فترة الهجرة التى قاموا بها إلى مصر بسبب طردهم من بلادهم الأصلية من جراء اضطهادهم فيها، وقد استقبلتهم مصر ومدت لهم يد العون وتعاطفت معهم.

كما زادت سيطرتهم الاقتصادية أيضا مع ظهور تصريح بلفور ١٩١٧، حيث أصبح هناك هدف لدى اليهود يسعون لتحقيقه، فانتشرت الحركة الصهيونية ولم تأخذ الحكومة المصرية منها أى موقف على عكس التنظيمات الشيوعية، على الرغم من أن الصهيونية كانت أخطر بكثير من الشيوعية. وأن لعنة الله على هذا وذاك.

تمثلت سيطرة اليهود فى كثير من المشروعات التى أوضحناها خلال الدراسة وأصبحوا قوة فى مصر لا يستهان بها بفضل مساندة سلطات الاحتلال الإنجليزى لهم وتمتعهم بالأمتيازات الأجنبية التى جعلت الكثير من اليهود يعمل فى المحاماة أمام المحاكم المختلطة، وساعدهم أيضا كثرة أموالهم التى حققوها فى مصر ومن دم مصر ثم أخذوا يهربونها إلى الخارج، ليس هذا فحسب، فقد حارب اليهود مصر بعد كل هذا العطف الذى أغدق عليهم فدخلت مصر مع اليهود فى حروب كثيرة كان آخرها ١٩٧٣ وتناسى اليهود ما قدمته مصر لهم، حتى أنهم قاموا بسرقة الآثار المصرية دون التفكير بأن هذه الآثار هى ملك للإنسانية وليس لليهود الذين سرقوها، لذا يجب حرمان اليهود من زيارة ما يدعون أنها أماكن مقدسة بأزالتها وتسويتها بالأرض سواء كانت مقابر أم معابد، وإذا فكرنا فى أنها تعمل على

جذب السياحة فمصر غنية بآثارها وغنية عن سياحة اليهود إلا إذا أعادوا الآثار المصرية بأكملها.

إن أفكار اليهود عقيمة ومازالوا متخلفين - إن التقدم الذى يحظى به اليهود والخاص بالأسلحة والذرة وما إلى ذلك من تكنولوجيا ليست لدى العرب - لم تكن من بنات أفكار اليهود وإنما هى حضارة الغرب سرقها اليهود خاصة من أمريكا - فكما سبق أن ذكرنا أنهم لصوص نصابون غشاشون ومزيفون ومزورون .. إلخ. ويتمثل عقم أفكارهم فى أرض الميعاد ونسوا أنهم شتات لا أرض لهم. يقول فى ذلك عادل المعلم: "يقول مناحم بيجن فى مذكراته: لمن هى فلسطين؟ طبعًا لليهود، فقد جاء ذلك فى التوراة"(*). ونرد عليه ونقول لو أن الاختيار وقع على دولة أخرى غير فلسطين - الأرجنتين مثلاً - لتكون وطنًا قوميًا لليهود - أكان قال مناخم بيجن، فقد جاء ذلك فى التوراة؟ أنهم كذابون.

أصبح اليهود فى مصر قوة اقتصادية لا يستهان بها، بل لقد فرضوا قوتهم هذه على من بيدهم أمور الدولة حتى أنهم دخلوا البرلمان والوزارة وتقربوا إلى القصر وحصلوا على الرتب والنياشين، والمصرى العادى لا حول له ولا قوة - يقول وسيم خالد فى مذكراته: "كان الفلاح فى نهاية المحصول لا يأخذ إلا من محصول الذرة ومقادير صغيرة من القمح، وأنه كما يزرع المالك البرسيم لبهائمه فهو يزرع الذرة لفلاحيه، وكنت أقول لهم أن الأرض ليست ملك جرين اليهودى وهو المالك القديم .. أن المسائل المتعلقة باليهود لا تستطيع أن تحلها سوى حكومة وطنية وأن قوة اليهود الحقيقية فى مصر تكمن فى رأس مالهم الذى يسيطر على تجارتنا وبورصاتنا وصحافتنا وصناعتنا وسياستنا"(**).

(*) عادل المعلم: المرجع السابق، ص ٧٠.

(**) وسيم خالد، مذكرات وسيم خالد، الكفاح السرى ضد الإنجليز، دار ومطابع الشعب، ١٩٦٣، ص٨٨، ١١٥.

الواقع أن هذه الدراسة وإن حققت الكثير عن اليهود ورأسمالهم في مصر إلا أنه هناك أيضًا الكثير الذى يجهل عنهم بسبب عدم توزيع رأس المال حسب الديانات، بل التوزيع حسب الجنسيات، فما لاحظناه هو أن الأمر قد اختلط في كثير من الأحيان، لذا فهناك الكثير من اليهود لم تدرج مشروعاتهم أو أعمالهم لعدم التأكد من يهوديتهم من عدمه.

لم يتأثر اليهود بمعاهدة ١٩٣٦ كما تأثر بقية الأجانب وذلك بسبب الجنسية التى كانوا يقومون بتغييرها طبقا لقوة الدولة الحامية لهم. ليس هذا فحسب. فكثير منهم تمصر ودخل في الجنسية المصرية خاصة الأجانب منهم، وزادت نسبتهم في الشركات المساهمة عندما عمدت الدولة إلى تمصير الشركات.

إن وعد بلفور لم يكن نكبة على فلسطين فحسب، بل على فلسطين ومصر والعرب أجمعين وأن الحروب التى خاضتها مصر والعرب ضد إسرائيل لهو أكبر دليل على ذلك. وكم من الأرواح والأموال أهدرت.

أن التقدم الإسرائيلى بمساندة الغرب لهم خاصة الأمريكان لم يدوم فإن الله لهم بالمرصاد، اللهم أمحهم على أيدى المسلمين، سامح الله المسلمين المتفرقين فيما بينهم وجعل اليهود على أيديهم أذلة وسوف يكون إن شاء الله يوم ينطق الحجر والشجر بإذن الله ويقول يا مسلم خلفي يهودى تعالى فاقتله.

الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة

١- باللغة العربية

أ- دار الوثائق القومية

أولا: دفاتر معية تركى أرقام: ٣٣، ٣٥.

دفاتر معية عربى أرقام: ٤٧، ٥٣.

ثانيا: محافظ مصلحة الشركات: أرقام:

رقم المحفظة	
١	عقود امتيازات شركات قديمة
٣	بنك موصيرى
٤	البنك العقارى المصرى
٦	البنك الأهلى المصرى
٧	البنك التجارى المصرى
٨	بنك سوارس
١٠	بنك الاستيراد والتصدير المصرى
١١	بنك التسليف الزراعى المصرى
١٢	البنك البلجيكى والدولى بمصر
٢٣	شركة التأمين الأهلية المصرية
٢٥	شركة إسكندرية للتأمين
٣٢	شركة الإسكندرية للغزل والنسيج
٤٥	شركة الغزل الأهلية المصرية
٥٤	شركة الجوت المصرية
٦١	شركة الأقطان المتحدة - شركة معامل الخليج والزيت المتحدة
٧٣	محلات الملكة الصغيرة - محلات شملا
٧٥	محلات شيكوريل الكبري

٧٦ محلات سليم وسمعان صيدناوى وشركاهم ليمتد

٩٤ شركة المبانى المصرية المساهمة (ايجيكو)

٩٧ شركة أراضى أبو قير

٩٩ شركة مساهمة البحيرة

١٠٠ شركة سيدى سالم المساهمة المصرية

١١١ شركة اراضى وادى كوم امبو

١١٢ شركة أراضى الدلتا المصرية والانفستمنت ليمتد

١١٣ شركة أراضى القبارى

١١٤ شركة وادى كوم أمبو

١٢٣ شركة الطوب الرملى بالقاهرة

١٢٤ شركة الملح والصود المصرية ليمتد

١٣٤ شركة الكروم والكحول المصرية

١٣٩ الشركة المساهمة المصرية (كاربا) - الشركة العربية للغزل والنسيج

١٤٦ الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية.

١٤٧ شركة السكر والتقطير المصرية.

١٤٨ الشركة المساهمة لمخازن الأدوية المصرية.

١٦٤ شركة الملابس والمهمات المصرية.

٢٢٣ شركة عربات النوم الدولية.

ثالثًا: محافظ عابدين، أرقام: ٨، ٢٦٧، ٢٧٠، ٤٩٦، ٥٠٦

رابعًا: محافظ مجلس الوزراء، جداول أعمال - بدون أرقام ولكن تحت تاريخ كالآتى: ١٩٣٩/٣/٥، ١٤ - ١٩٤١/١/٢٠.

١٩٤١/٣/١٣، مايو ١٩٤٢.

ب- الشهر العقارى بأسيوط:

العربى منها محفظة رقم ١ لسنة ١٩٤٥ أحكام ورهونات.

الأجنبى:

- Bureau Central 1937
- Bureau Central 1939.

وثائق الأرشيف الأوربى

الوثائق البريطانية

Public Record Office:
F. O. 407/ 184.
F. O. 407/ 185.
F. O. 407/ 221.
F. O. 407/ 224.

الوثائق المنشورة

العربية:

١- مضابط جلسات مجلس النواب.

٢- الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر، يونية ١٩٤٤، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٩٥٢.

٣- الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر، يونية ١٩٤٩ و١٩٥٠، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٩٥٢.

٤- جمهورية مصر، وزارة المالية والاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر، يونية ١٩٥٣ و١٩٥٤ المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٦.

٥- المملكة المصرية، وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، تعداد سكان القطر المصرى عام ١٩٢٧، جـ١ جداول عامة، المطبعة الأميرية.

٦- المملكة المصرية، وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، تعداد سكان القطر المصرى عام ١٩٣٧ جـ٢، جداول عامة، المطبعة الأميرية، ١٩٤٢.

٧- القوانين العقارية فى الديار المصرية، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٨٩٧.

٨- الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية: تقرير عن اشتراك البرلمان المصرى فى مؤتمرات "الاتحاد البرلمان الدولى" التى عقدت من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٩، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٥.

٩- مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، ٥٠ عامًا على ثورة ١٩١٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٦٩.

١٠- الحكومة المصرية، النشرة الاقتصادية الأسبوعية.
١١- الحكومة المصرية، النشرة الاقتصادية.
١٢- أوراق هنرى كورييل والحركة الشيوعية المصرية، دراسة، د. رؤوف عباس حامد، ترجمة، عزة رياض، سينا للنشر، طبعة أولى، ١٩٨٨.
١٣- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، أوراق مصطفى كامل، المقالات الكتاب الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

الأجنبية:

البحوث والمذكرات والخطب

Egyptian Government, Ministry of finance Statistical and Census Department, Population Census of Egypt, 1937, Genral Tables, Government press Bulaq, Cairp, 1942.

١- الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨.
٢- المجلس الأعلى للثقافة: الشيخ محمد عبده ١٨٤٩ - ١٩٠٥، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، طبعة ثانية ١٩٩٧.
٣- المجلس الأعلى للثقافة: عبد الله النديم، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٧.
٤- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، أوراق مصطفى كامل - الخطب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.
٥- أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، جـ١ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤م.
٦- مذكرات قلينى فهمى، جـ٢، طبعة ثانية، مطبعة صادق بالمنيا، ١٩٥٠.
٧- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، محمد على علوبة: ذكريات اجتماعية وسياسية جـ١. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.
٨- مذكرات محمد فريد، القسم الأول، تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية تحقيق، د. رؤوف عباس حامد، عالم الكتب، ١٩٧٥.
٩- وسيم خالد: مذكرات وسيم خالد: الكفاح السرى ضد الإنجليز، دار ومطابع الشعب، ١٩٦٣.

10- Memoires de Nubar Pacha, Libraire de' Liban Beyrouth, 1983.

الرسائل العلمية

١ - أحمد الشربيني السيد البسيوني: تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ - ١٩٣٩، رسالة دكتوراه، آداب القاهرة، ١٩٧٦.
٢- عبد السلام عبد الحليم عامر صبيح: الرأسمالية الصناعية ودورها في مصر في مرحلة المشروعات الحرة ١٩١٦ - ١٩٥٧، رسالة دكتوراه: آداب عين شمس.
٣- فرغلي علي تسن: أسيوط في النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٨٠٠ - ١٨٥٠ رسالة ماجستير، آداب سوهاج، جامعة أسيوط، ١٩٨٥.
٤- فرغلي علي تسن: الرأسمالية الأجنبية في مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٧، رسالة دكتوراه، آداب سوهاج - جامعة أسيوط، ١٩٩٢.

المراجع

أولاً: العربية

-إبراهيم جمعه: القومية العربية، دار الفكر العربي، طبعة ثالثة ١٩٦٠.
-إبراهيم عامر: الأرض والفلاح - المسألة الزراعية في مصر، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨.
-أ. ب. كلوت بك، ترجمة، محمد مسعود: لمحة عامة إلى مصر، ثلاثة أجزاء دار الموقف العربي، ١٩٨٢.
-أحمد أحمد الحتة (د): تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي، دار المعارف بمصر، ١٩٥٠.
-أحمد الشربيني (د): تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ - ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
-أحمد حمروش: ثورة ٢٣ يوليو، جـ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.
-أحمد رشدي صالح: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.
-أحمد عاطف حسن: تاريخ الحركة النقابية المصرية، مطابع الجامعة العمالية، ١٩٩٠.

-أحمد محمد غنيم، أحمد أبو كف: اليهود والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ - ١٩٤٧، كتاب الهلال، العدد ٢١٩، دار الهلال، القاهرة، يونيه ١٩٦٩.
-آرثر أدوارد جولد شميث (الابن) ترجمة، فؤاد دواره: الحزب الوطني المصري (مصطفى كامل - محمد فريد). الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.
-اسماعيل محمد زين الدين (د): الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
-ألبرت فارمان، ترجمة، عبد الفتاح عنايت: مصر وكيف غدر بها، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٤.
-ألكسندر شولش، تعريب، رؤف عباس حامد (د): مصر للمصريين - أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ - ١٨٨٢، دار الثقافة العربية، ١٩٨٣.
-إلهام محمد على ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.
-إلياس الأيوبي: تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا من ١٨٦٣ - ١٨٧٩. المجلد الأول والثاني، طبعة ثانية، ١٩٩١.
-إيمانويل هيمان، ترجمة، سعد الطويل: الأصولية اليهودية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.
-ب. س. جيرار: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، جـ١، من كتاب وصف مصر، المجلد الرابع، ترجمة، زهير الشايب، مكتبة الخانجي، بمصر، ١٩٧٨.
-بيتر فانسفيلد، ترجمة، عبد الحميد فهمي الجمال: تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
-جابرييل باير، ترجمة، عطيات محمود جاد: تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة ١٨٠٠ - ١٩٥٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.
-جاك بيرك، ترجمة، يونس شاهين: مصر الامبريالية والثورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.
-جلال يحيى (د): مصر الحديثة ١٥١٧ - ١٨٠٥، منشأة المعارف بالإسكندرية.
-جمال حمدان (د): اليهود، دار الهلال طبقة ثانية، ١٩٩٦.
-جورج يانج: تعريب، على أحمد شكري: تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠.
-حسين كفافي (د): الخديو اسماعيل ومعشوقته مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.

-خليل حسن خليل (د): دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة، مع دراسة خاصة بأقليم مصر، مطابع مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٦١.
-ذوقان قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر ١٨٠٥ - ١٩٣٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢.
-رفعت السعيد (د): الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥ - ١٩٤٨، مكتبة مدبولي، طبعة ثانية، ١٩٧٧.
-رمزي ميخائيل جيد: تطور الخبر في الصحافة المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٦٨٥.
-زكريا مهران: البنك المركزي في العصور المختلفة، مطبعة مصر، ١٩٤٨.
-سهام نصار (د): الصحافة الإسرائيلية والدعاية الصهيونية في مصر، الزهراء للإعلام العربي، طبعة أولى، ١٩٩١.
-سهام نصار (د): موقف الصحافة المصرية من الصهيونية ١٨٩٧ - ١٩١٧. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
-سوزان السعيد يوسف (د): المعتقدات الشعبية حول الأضرحة اليهودية دراسة عن مولد يعقوب أبي حصيرة بمحافظة البحيرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، طبعة أولى، ١٩٩٧.
-شفيق شحاته (د): تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، عيسى البابي الحلبي، ١٩٦١.
-شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية، ١٨٨٢ - ١٩٥٦. دار شهدي للطباعة، طبعة أولى، ١٩٥٧.
-صامويل برنار: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر جـ٣ من كتاب وصف مصر، المجلد السادس، ترجمة، زهير الشايب، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٠.
-طه سعد عثمان: مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر - الكتاب الثاني، مكتبة مدبولي، ١٩٨٢.
-عادل إبراهيم الطويل: محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.
-عادل المعلم: لماذا لا تحبوننا؟ ثرثرة مع يهود، مكتبة الشروق، ١٩٩٥.

-عاصم الدسوقي (د): كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢. طبعة أولى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.
-عاصم الدسوقي (د): نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي، دار الكتاب الجامعي، طبعة أولى، ١٩٨١.
-عباس محمود العقاد: الصهيونية وقضية فلسطين، المكتبة العصرية، بيروت، (ب.ت).
-عبد الحميد حامد سليمان (د): تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، دورها السياسي ونظمها الإدارية والمالية والاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
-عبد الرحمن الرافعي: جمال الدين الأفغاني - باعث نهضة الشرق ١٨٣٨ - ١٨٩٧ - دار المعارف، طبعة ثانية، ١٩٩١.
-عبد الرحمن الرافعي: عصر اسماعيل جـ١ طبعة رابعة، دار المعارف ١٩٨٧.
-ــــــــــــــ: عصر اسماعيل جـ٢ طبعة رابعة، دار المعارف ١٩٨٧.
-ــــــــــــــ: في أعقاب الثورة المصرية - ثورة ١٩١٩، جـ٢ دار المعارف طبعة ثالثة، ١٩٨٨.
-عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (د): فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.
-عبد السلام عبد الحليم عامر صبيح (د): طوائف الحرف في مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
-عبد السميع سالم الهراوي: الصهيونية بين الدين والسياسة والهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
-عبد العزيز رفاعي (د): العمال والحركة القومية في مصر الحديثة ١٩٠٠ - ١٩٥٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة، ١٩٦٨.
-عبد العزيز مرعي (د): النظم النقدية والمصرفية، طبعة ثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٦.
-عبد العظيم رمضان (د): تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ جـ٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ثالثة، ١٩٩٨.
-ــــــــــــــ: الصراع بين الوفد والعرش، ١٩٣٦ - ١٩٣٩، مكتبة مدبولي، طبعة ثانية، ١٩٨٥.

-ـــــــــــــــــــ : الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو، مكتبة مدبولى، ١٩٨١.
-عرفه عبده علي: يهود مصر – بارونات وبؤساء، ايتراك للنشر والتوزيع، طبعة أولى، ١٩٩٧.
-علي بركات (د): تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ – ١٩١٤. دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧.
-علي عبد الرسول (د): البنوك التجارية فى مصر، نشأتها وتطورها، مواردها، عملياتها، الرقابة عليها، دورها المقبل فى التنمية، طبعة أولى، مؤسسة المطبوعات الحديثة، ١٩٦١.
-علي محمد شلبي (د): الأزمة الاقتصادية والأمن العام فى الريف المصرى ١٩٢٩ – ١٩٣٣. دار الكتاب الجامعي، طبعة أولى. ١٩٨٩.
-فتحي رضوان: طلعت حرب – بحث فى العظمة، دار المعارف ٢٠٠٠.
-كمال الدين صدقي: البنوك المصرية ودورها فى الائتمان المصرفى، مكتبة النهضة المصرية، طبعة أولى، ١٩٥٨.
-لطيفة محمد سالم (د): مصر فى الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.
-مارسيل كولومب، ترجمة، زهير الشايب: تطور مصر ١٩٢٤ – ١٩٥٠ مكتبة مدبولى، (ب.ت).
-محمد جلال كشك: طريق المسلمين إلى الثورة الصناعية، المختار الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة ثانية، ١٩٧٤.
-محمد رفعت الإمام: تاريخ الجالية الأرمنية فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
-محمد عبد الرؤف سليم: مؤتمر زيوريخ الصهيونى العالمي.
-محمد عماره: العروبة فى العصر الحديث، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٧.
-محمد فؤاد شكرى (د): مصر والسودان – تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ – ١٨٩٩، دار المعارف، طبعة ثالثة ١٩٦٣.
-محمود متولي (د): الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

-ــــــــــــ: مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية، دار الموقف العربي، طبعة أولى، ١٩٧٩.
-محمود محمد سليمان (د): الأجانب في مصر - دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، طبعة أولى، ١٩٩٦.
-مصطفى النحاس جبر (د): سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من ١٩١٤ - ١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.
-نبيل عبد الحميد سيد أحمد (د): النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره في المجتمع المصرى من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.
-ــــــــــــ: اليهود في مصر بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثي ١٩٤٨ - ١٩٥٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.
-نوال قاسم (د): تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد جمال عبد الناصر، مكتبة مدبولي، طبعة أولى ١٩٨٧.
-هـ. أ. ل. فشر، تعريب، أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع: تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩ - ١٩٥٠، دار المعارف طبعة تاسعة، ١٩٩٣.
-هـ. ج. ولز، ترجمة، عبد العزيز توفيق جاويد: معالم تاريخ الإنسانية، المجلد الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
-هيلين آن ريفلين، ترجمة، أحمد عبد الرحيم مصطفى (د)، مصطفى الحسيني: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، دار المعارف، مصر ١٩٦٨.
-يعقوب صروف (د): فتاة مصر، مطبعة المقتطف، طبعة رابعة، مصر ١٩٢٢.

ثانيًا: الأجنبية

-Charles Issawi: Egypt, An Economic and Social Analysis, Oxford, University Press, 1947.
-Crouchley, A.E.: The Investment of Foreign Capital in Egyptian Campaines and public Debt, Cairo, 1936.
-Marlowe, J.: Anglo - Egyptian Relation, 1800 1953, London, 1954.
-P.G. El good: Egypt and the Army, London, 1924.

الدوريات

-الأخبار
الأهـرام
البصير
الرسالة
روز اليوسف
المصرى
المقطم
المجلة التاريخية المصرية
مجلة الأزهر
مجلة كلية الآداب
مجلة الهلال
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
الوقائع المصرية
ملحق الوقائع المصرية

الفهـرس